سندباد حضرمي

ملف عن المؤرخ محمد عبدالقادر بافقيه

- علي ناصر محمد: تاريخ في قلب التاريخ
- عبدالعزيز المقالح: لقاء في المكتبة الشرقية
- عبدالرحمن السقاف: عملة بوزن 3 جرام تجمع بن شملان وبافقيه
- نجله شيخ بافقيه: قيادي في حضرموت نهب منزل والدي، ولم يحرك بإجمال ساكنا

المصدر

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 14 ربيع أول 1430هـ الموافق 11 مارس 2009 العدد (187) Wed. 14/7/1430 - 11 March 2009 70 ريالاً 16 صفحة

حادث مروري يودي بـ11 شحصاً في سناح بالضالع

■ الضالع - فؤاد مسعد

أدى حادث مروري وقع ظهر أمس الثلاثاء إلى وفاة 11 شخصا وجرح آخرين بينهم ستة في حالة حرجة نقلوا إلى عدن فيما بقي عدد منهم في الضالع لتلقي العلاج، وذلك إثر اصطدام حافلتين في الطريق العام في منطقة سناح بين قعطبة والضالع.

وفور وقوع الحادث استقبلت مستشفيات الضالع المصابين وسط أجواء يغمرها الأسى، خصوصا والمصابون (موتى وجرحى) معظمهم من الضالع والمناطق القريبة منها، وتعد الحادثة الأولى من نوعها في ذلك المكان.

وقد توفي كل:

1 – شكري علي مسعد (الضالع).
2 – فتحان صالح حسين (الضالع).
3 – رائد عبدالله علي (الضالع).
4 – إسماعيل علي صالح (الضالع).
5 – رائد صالح محمد (الضالع).
6 – سمير أحمد حسين (إب).
7 – صالح عبدالله ناصر (الضالع).
8 – حزام السلامي (العود – إب).
9 – عبدالله محمد عبدالله (مريس – الضالع).
10 – حمدي حسين البعداني (جندي من ذمار يعمل في المظلات).
11 – جياب الشابي (لم تعرف منطقته).

أمن عدن يعتقل العشرات من موظفي شركة النفط

■ عدن – ماهر الشعبي

نفذت قوات الأمن بمحافظة عدن، صباح أمس ومساء أمس الأول، حملة اعتقالات طالت العشرات من موظفي شركة النفط في عدن، إثر قيامهم بالإضراب العام الذي دعت إليه النقابة العامة لعمال النفط والتعدين والكيماويات والذي جرى تنفيذه منذ صباح السبت الماضي.

وأكد مصدر نقابي رفيع لـ"النداء" أنه جرت عملية اعتقال لعدد من موظفي شركة النفط مساء أمس الأول في جولة كالتكس وهم في طريق عودتهم إلى المنازل وتم اقتيادهم الى "معسكر طارق".

وأضاف: وفي صبيحة اليوم الثاني ذهبنا إلى مبنى محافظة عدن للالتقاء بقيادة المحافظة لكي يتم الإفراج عن الإخوة المعتقلين وقد التقينا بالأخ وكيل المحافظة احمد سالم ربيع إلا أنه رد علينا بالقول إنه لا توجد له أي صلاحيات بهذا الموضوع وأضاف أنه مادام هناك اعتقالات فلا بد أنكم قمتم بأعمال شغب. وأثناء تواجدنا بمبنى المحافظة فوجئنا بأن بقية الزملاء العاملين بالمنشأة في البريقة يجري محاصرتهم وإطلاق الأعيرة النارية والقنابل المسيلة للدموع وجرى اعتقال عدد منهم، وقتها استقلينا باصات خاصة لكي نذهب للتضامن معهم وعند وصولنا إلى مداخل مدينة البريقة تم اقتياد العشرات من الموظفين من قبل قوات الأمن والتي أودعتهم سجن "معسكر طارق".

وتم اعتقال عدد من ممثلي نقابة النفط منهم: علي ناصر من منشأة كالتكس، عبدالحكيم نظام رئيس مجلس التنسيق بمحافظة عدن، فضل أحمد حسين رئيس اللجنة النقابية بمنشأة حجيف وعضو مجلس التنسيق الأعلى، ياسر عبده صالح عضو مجلس التنسيق، محمد فؤاد عضو نقابة، وجيه سعد مهدي عضو نقابة.

وعلمت "النداء" أنه دارت مواجهات عنيفة في مديرية البريقة إثر تدخل قوات الأمن لاعتقال الموظفين.

وأكد مصدر رفض الإدلاء باسمه خوفا من اعتقاله هو الآخر أن قوات الأمن قامت بطرد جميع الموظفين المضربين بداخل الشركة وأنشأت العديد من النقاط الأمنية والعسكرية في كل من مدينة الشعب وجسر البريقة، كما قامت بعملية تعقب وملاحقة لعدد من الموظفين في الأسواق وكذا في المنازل.

وحملت قيادات نقابية وموظفي شركة النفط بعدن السلطة المحلية وأمن المحافظة

التتمة في الصفحة 4

شوقي القاضي يدعو حزبه لاتخاذ موقف معلن من موضوع المرأة في مؤتمر الإصلاح الرابع

■ خاص - نيوزيمن:

دعا البرلماني الإصلاحي شوقي القاضي حزبه لمناقشة موقف الإصلاح المعلن من موضوع تمكين المرأة لائحيا وواقعيا والخروج برؤى واضحة في دورته الثانية للمؤتمر العام الرابع الذي يبدأ اليوم الأربعاء.

وأضاف القاضي أنه لا بد من موقف جاد تجاة ذلك ، بدلا من أن تحسب عليه بعض المواقف والتصريحات لأناس لا يعبرون عن الإصلاح وإنما رأى من الآراء المكونة للإصلاح.

وقال القاضي ما نتوقعه من الإصلاح في دورته الكثير في ظل هذا الوضع غير الطبيعي، منها مناقشه الأوضاع الاقتصادية ا والأمنية ، وتنامي انتهاكات حقوق الإنسان.

التتمة في الصفحة 4

نقابة الأطباء تحذر من المماطلة في القبض على المجرمين

أولياء دم الدكتور القدسي يواصلون اعتصامهم للأسبوع العاشر

أكد أولياء دم الدكتور درهم القدسي والمتضامنون معهم، في بيان لهم أصدروه أمس الثلاثاء، في الاعتصام الذي ينفذونه في ساحة الحرية أمام مجلس الوزراء منذ أن حدثت الجريمة قبل ثلاثة أشهر، أنهم لن يتخلوا عن قضية ابنهم وسيظلون يواصلون الاعتصام إلى أن تلقي الجهات الأمنية في الدولة القبض على كافة المشتركين في جريمة قتل الدكتور. وأكدوا في هذا الصدد أن مطالبهم في القبض على جميع المتهمين وتسليمهم إلى العدالة سيظل قائما إلى أن تتحقق العدالة ويأخذ كل ذي حق حقه.

وأعرب البيان عن أسف المعتصمين لموقف وزارتي الصحة والداخلية من القضية، ومراهنة بعض الجهات

التتمة في الصفحة 4

4 يتنافسون على موقع النقيب و102 على مقاعد المجلس

مؤتمر النقابة السبت وصحفيون ينتقدون وصاية جهات حكومية وحزبية

تتواصل الاستعدادت لعقد المؤتمر الرابع لنقابة الصحفيين اليمنيين في قاعة أبوللو السبت المقبل. وبحسب بلاغ من من النقابة فإن جدول أعمال المؤتمر يشمل بعد الافتتاح مناقشة وإقرار التقرير العام، والتقرير المالي، وتقرير الحريات على التوالي، ثم مناقشة وإقرار مشروعي التعديلات على النظام الأساسي، وميثاق شرف الصحفيين اليمنيين قبل الاختتام بانتخاب النقيب الجديد وأعضاء مجلس النقابة.

ويتنافس على موقع النقيب أربعة مرشحون هم الدكتورة رؤوفة حسن، ومحمد على صالح، ونعمان قائد سيف، وياسين المسعودي. وكان الزميل نصر طه مصطفى،النقيب الحالي، قرر عدم الترشح لدورة ثانية، وكذلك أكثر من نصف أعضاء مجلس النقابة الحالي.

وتقدم نحو 102 صحفياً وصحفية للمنافسة على عضوية مجلس النقابة المقبل الذي يضم وفق النظام الداخلي الحالي 12 عضواً.

وأثارمشروع التعديلات على النظام الأساسي انتقادات كثيرة، وردود فعل واسعة بسبب إعدادهم بعيداً عن الوسط الصحفي وبدون علمه، كما جاء في بيان

التتمة في الصفحة 4

بعد تبرئتها في الابتدائية قبل عامين وإدانة البحث بالتعذيب

بسمة محمد سالم الزغير تتعذب في محاكمة رتيبة وثروة والدها يستنزفها الغرباء

■ «النداء»

قبل أكثر من عامين برأ القضاء بسمة محمد سالم الزغير من تهمة قتل والديها. وأدان الحكم الذي صدر في 4 ديسمبر 2006 البحث الجنائي بممارسة التعذيب وقرر بطلان الاعتراف الصادر من بسمة (15 عاماً) لأنه صدر تحت وطأة الإكراه والتعذيب. وفي البند الرابع من ذلك الحكم الاستئنائي غير المسبوق، قررت المحكمة إعادة المضبطات الخاصة بالمتهمة «البريئة» والمحررة لدى النيابة العامة إليها.

التتمة في الصفحة 4

● بسمةفي مواجهة المنصة وباسم على يمين المنصة يتابعان من أجل عقد جلسة جديدة – الثلاثاء 3 مارس

انتقد ظاهرة الاختفاء القسري وممارسة القتل

تقرير امريكي يركز على ضحايا الحراك الجنوبي

واصلت وزارة الخارجية الاميركية رصد انتهاكات حقوق الانسان في اليمن، وعلقت على العديد الانتهاكات والاعتداءات التي حدثت خلال العام والاعوام السابقة. وأشار التقرير السنوي إلى كثير من القضايا التي تخالف بها الحكومة اليمنية نص الدستور، ومنها حالات القتل والاعتقال التعسفي والتضييق على حرية الصحافة وحجب مواقع الانترنت وانتهاكات الاجهزة الأمنية المختلفة، وأولت اهتماما أكثر هذا العام بالانتهاكات التي ترتبت على حرب صعدة واحتجاجات المحافظات الجنوبية، واستخدام الحكومة للقوة المفرطة من أجل القضاء على تمرد الحوثي.

وذكر تقرير حديث للخارجية الاميركية صدر الشهر الماضي، أن عدد قتلى الجيش وصل إلى 1000 جندي، فيما جرح 3000 آخرون خلال حرب عام 2008، مشيرا إلى انتشار التمرد إلى مشارف صنعاء في مايو الماضي، وتوقفت الحرب وفقا لاتفاق الطرفين في يوليو 2008 غير أن التقرير وصف الاتفاق بالـ"هش".

وقد أكد التقرير استمرار العديد من مشاكل حقوق الانسان في اليمن، مشيراً إلى وجود فساد وتزوير انتخابي وضعف إدارة، كلها تقف حائلاً دون قدرة المواطنين على تغيير حكومتهم.

وأشار التقرير إلى عمليات قتل تعسفية وغير مشروعة من جانب القوات الحكومية، وحالات اختفاء بدوافع سياسية، واستمر التعذيب في العديد من السجون والاحتجاز لمدة طويلة قبل المحاكمة. كما أشار إلى ضعف القضاء، والفساد الذي وصفه بالخطير، مؤكداً استمرار الاستخدام المفرط للقوة من قبل القوات الحكومية ضد المشاركين بالمظاهرات العامة. وانتقد التقرير عدم نزاهة القضاء وتأثره بالفساد وتدخل السلطة التنفيذية، لافتا إلى اعتراف الحكومة بأن الروابط الاجتماعية للقاضي تؤثر على الأحكام، واستدلت بدعوى قضائية هي الأولى من نوعها قدمتها منظمة "هود" ضد رئيس الجمهورية في قضية بن معيلي، إلا أن المحكمة رفضت الدعوى ومازالت "هود" تنتظر أمام المحكمة العليا حتى نهاية العام 2008.

وتحدث التقرير عن إجراءات التقاضي المتبعة والصلاحيات الممنوحة للنيابة العامة والمحاكم وأجهزة الأمن. ولاحظ أن منظومة القوانين والتشريعات تفرض تمييزا بحق المرأة. كما اشار إلى أن أجهزة الأمن واصلت الاعتقال وتوجيه الاتهام وإحالة الأشخاص الذين لهم علاقة بإطلاق نار وتفجيرات وغيرها من أعمال العنف إلى النيابة العامة. ونقل عن مواطنين وجماعات حقوق الإنسان زعمها أن قوات الأمن والسلطة القضائية لا تقوم بمراعاة القواعد القانونية. كما أن المتقاضين الأجانب شكوا من الأحكام المتحيزة. كما لفت إلى نظام التحكيم القبلي المتواجد إضافة إلى المحاكم الاعتيادية، التي عادة ما تفصل القضايا الجنائية، مشيرا إلى أن التحكيم (الصلح) يحمل وزن حكم القضائي ذاته، إن لم يكن أكبر منها، في حين أن المحتجزين وفقا للنظام القبلي لم توجه لهم تهم رسمية بارتكاب جرائم، لكنهم اتهموا علنا بجناياتهم.

أشار التقرير إلى أن عدد السجناء أو المحتجزين السياسيين والظروف التي اعتقلوا فيها ظلت غير واضحة، وأفاد أن ناشطي حقوق الإنسان ظلت قدرتهم محدودة على صعيد تقديم أي بيانات حول هؤلاء الأشخاص ظلت محدودة، فيما كانت إمكانية التوصل للمعتقلين محدودة للمنظمات الحقوقية المحلية والدولية، نظرا للقيود المشددة أو لعدم السماح لهم بذلك، غير أنه أفاد بأن العام 2008 سجل زيادة كبيرة في عدد السجناء والمعتقلين السياسيين المنتمين لحركة الاحتجاجات الجنوبية.

وذكر التقرير السنوي الاميركي أن حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفية والانتهاكات الأخرى قد ازدادت، لاسيما بحق الأشخاص المشتبه بانتمائهم إلى جماعة الحوثي المتمردة في صعدة، وأيضاً سلسلة الاحتجاجات السياسية في محافظة لحج في جنوب اليمن، مشيرة إلى اعتقال حسن باعوم ويحيى الشعيبي وعلي منصر وغيرهم.

وأكد التقرير تصاعد العمليات الإرهابية بشكل كبير، وتطرق إلى الهجمات التي تعرضت لها السفارات الاجنبية، دون أن يذكرها، وتناول قضايا الاختطاف والقتل والاعتقال التي قامت بها الحكومة او المحسوبين عليها، متحدثا عن القتلى والجرحى والمعتقلين في احتجاجات المحافظات الجنوبية، وعلق على ذلك بالإشارة إلى عدم وجود أي جديدة على صعيد التحقيقات في تلك الأحداث.

وقالت الخارجية الأميركية إن قدرة الحكومة اليمنية ما زالت محدودة في السيطرة على المناطق القبلية، مستدلة باستمرار حوادث القتل في المناطق القبلية، وكذا استمرار إطلاق نار وأعمال العنف الأخرى وعدم قدرة الحكومة على تحديد الجناة أو معرفة الدوافع وراء كثير من تلك الأحداث، مرجحة أن الدوافع إما جنائية وإما دينية وإما سياسية، وإما ناجمة عن الصراع على الاراضي، وإما الثأر. واستشهدت بلجوء السلطة إلى اعتماد وساطة من قبلها لحل النزاعات القبلية.

وأكدت استمرار التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، ونقلت عن منظمات المجتمع المدني غير الحكومية والمعتقلين السابقين أن السلطات لجأت إلى تعذيب وإساءة معاملة المعتقلين، مشيرة إلى أن من أبرز الأساليب الضرب بالعصي والأيدي وأعقاب البنادق والإحراق بالماء الساخن وربط العينين لفترات طويلة والحرمان من الحصول على المياه والحمامات والتهديد بالقتل، والحرمان من النوم والحبس الانفرادي واشكال أخرى للتعذيب في سجون الأمن السياسي، وسجون وزارة الداخلية خصوصا تعذيب المحتجزين على ذمة قضايا الإرهاب، وتقل التقرير اعتراف السلطات اليمنية بوقوع التعذيب لكنها تقول إنها سياسة غير رسمية.

وأشار التقرير إلى أن الحكومة لم تحترم القوانين التي تمنع الاعتقال التعسفي والاحتجاز، مشيراً إلى عدم إنفاذ القانون في هذا الجانب خصوصا إذا تعلق الأمر بالمعتقلين على ذمة قضايا امنية.

وتطرق التقرير إلى العديد من الانتهاكات ابرزها انتهاك خصوصيات الافراد وتفتيش المنازل والمراسلات ومراقبة الهواف وتتبع البريد الشخصي والبريد الالكتروني بشكل روتيني بمزاعم حماية الأمن العام، مشيرة الى زيادة انتهاك الخصوصيات بسبب حرب صعدة والاحتجاجات الجنوبية.

وأشار التقرير إلى الانتهاكات التي تعرضت لها الصحافة. وقال إن الحكومة لم تحترم حرية التعبير المنصوص عليها دستوريا والمعاقبة بعدد من مواد قانون الصحافة لعام 1991، لافتا الى ما يتعرض له الصحفيون من مضايقات واعتداءات على يد الاجهزة الامنية والامن القومي وعناصر الجيش، للتأثير على عملهم وممارسة الرقابة الذاتية. كما تحدث عن رقابة وزارة الاعلام المسبقة على المطابع وملكيتها لوسائل الاعلام المرئية والمسموعة وامتلاكها لثماني صحف رسمية.

وتبعا لذلك أشار التقرير إلى توجيهات وزارة الاعلام بمنع طباعة صحيفة "الصباح" الأسبوعية لانتقادها رئيس الجمهورية وسحب ترخيص صحيفة "الوسط" الأسبوعية بسبب نشرها مواضيع محظورة قانونيا ضد الوحدة الوطنية، ونوهت الى اعتقال محمد المقالح في 22 ابريل بتهمة الاستهزاء بالقضاء بسبب ضحكه في جلسة محاكمة الخيواني، وقد أطلق في 29 اغسطس، كما رفضت وزارة الاعلام منح الصحفي فكري قاسم ترخيص صحيفة "حديث المدينة" طوال العام، كما تحدث التقرير عن العفو الرئاسي الصادر بحق عبدالكريم الخيواني الذي حكم عليه بالسجن ست سنوات بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم والانتماء لخلية صنعاء الارهابية الثانية. وتطرق التقرير إلى المضايقات التي تعرض لها الخيواني واختطافه.

وتطرق التقرير إلى حالات الاعتداءات والمضايقات والمحاكمات التي تعرض لها عدد من الصحف والصحفيين وذكر منهم صحيفة "الشارع" ومحرروها، وصحيفة "الديار" والصحفي صدام الاشموري وعبدالفتاح الحكيمي، واستنساخ الصحف، وتقييد الرسائل الاخبارية وحظر المعلومات من صعدة، وقطع وسائل الاتصال عنها ومصادرة وزارة الثقافة لعدد من المطبوعات المتعلقة بالمذهب الزيدي.

وأشار التقرير إلى أن الحكومة قيدت استخدام الانترنت وحجبت الوصول إلى بعض المواقع السياسية والدينية، وذكر منها حجب مواقع "الشورى نت" و"الاشتراكي نت" وصحيفة "الأيام" و"عدن برس" والمواقع التي تغطي حرب صعدة، والاحتجاجات في الجنوب.

طالبتا بتحرير النقابة من الصراعات الحزبية وتعزيز مهنيتها

مرشحتان لمجلس النقابة

■ صفوان: رفع سقف الحرية عن طريق التدريب والتأهيل

■ الكبسي: تحرير المعلومة وملكية وسائل الإعلام

دعت الصحفية إلهام الكبسي أعضاء الجمعية لنقابة الصحفيين إلى العمل من أجل نقابة مهنية مستقلة. وقالت إلهام الكبسي في برنامجها الانتخابي كمرشحة لمجلس النقابة إنها تقدمت للترشح لإيمانها واستيعابها لأهمية العمل النقابي المدني والمهني ودور النقابات في تعزيز بناء حديث للدول، وتعزيز استقلالية المهنة وحريتها، وأهمية الشراكة مع المجتمع المدني بمؤسساته.

وطالبت الكبسي –وهي صحفية في وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)– بتحرير هذه المؤسسة من الصراعات وتعزيز مهنيتها لنقل هموم المنتمين لها إلى ساحة الأحزاب والمؤسسات الحكومية وليس العكس، وذلك عبر تقوية علاقاتها وصلاتها بمؤسسات المجتمع المدني بمختلف تكويناته ومجالاته، من خلال توجيه أنشطة النقابة المختلفة من دعم ومناصرة لقضايا المنتمين للمهنة أولا والعمل المجتمعي بالضرورة، والمواقف الواضحة المساندة للحقوق والحريات تحرير المعلومة ووسائل الإعلام.

وقدمت رؤيتها للعمل النقابي عن طريق خلق كيان نقابي يمثل المنتمين للمهنة، وإيجاد بيئة مهنية تخدم عمل الصحفيات، وتعزيز دور النقابة المهني والخدمي لأعضائها، وتحرير النقابة من سلطة العمل الحزبي، دعم القضايا المهنية بعيدا عن الصراعات القائمة على الانتماءات الأخرى، وتحرير المعلومة وملكية وسائل الاعلام، ومساندة قضايا المجتمع المدني.

وعلى نفس الصعيد ذكرت منى صفوان أن تقدمها لترشيح نفسها لمجلس نقابة الصحفيين يأتي متوافقا واهتمامها وإيمانها بأهمية نقابة الصحفيين وقدرتها على الدفاع على استقلالية المهنة وقوتها وحريتها، وأهمية استقلالية ومهنية النقابة.

وقالت منى صفوان التي رفعت شعار "من أجل المهنة لا من أجل حزب": "أثق أن العمل النقابي عليه أن يكون متحررا تماما من تبعات الحزبية وحساباتها".

وأكدت في برنامجها الانتخابي الذي أعلنت عنه أن وجود صحافة مستقلة ورفع سقف الحرية وزيادة الحصة الديمقراطية لن يكون له قوة دون صحافة مؤهلة ومدربة.

وأضافت منى، التي تعمل صحفية في صحيفة "الوحدة" الرسمية: "وعليه أخذت أن أركز في برنامجي الانتخابي على دور التدريب والتأهيل. كونه مدخلا هاما لتفعيلا دور الصحفيين، ومرتكزا للنهوض بالمهنة. وهو دور تكاملي، يتسق وبقية الأدوار الهامة التي تضطلع بها الوظائف المختلفة لمجلس النقابة". مشيرة إلى أن هذا المجال يهتم بالخبرات والمهارات ورفع الكفاءات ويخدم في محصلته النهائية الارتقاء بالمهنة، ويقوم البرنامج التدريبي أساسا على قياس الاحتياجات وتحديد جوانب النقص ومعرفة ما الذي يحتاجه الصحفيين.

ويعتمد البرنامج الذي تعتزم منى صفوان العمل عليه على بناء خطة تدريبية منظمة، بشكل علمي ومدروس توزع فيه الاحتياجات التدريبية، بشكل مهني وعادل، وتعمل على خلق برامج تدريبية للنقابة في المركز والمحافظات، وتنشط في إيجاد تمويل لمشاريع تدريبية طويلة المدة، ومتسلسلة، إلى جانب النشاط إيجاد منح تدريبية خارجية توزع على الصحفيين بحسب الاحتياج والمهارة والتخصص، بشكل عادل ومهني.

كارثة بيئية في قلب «إب»

■ إبراهيم البعداني

تحول عدد من الحارات السكنية داخل مدينة إب إلى أماكن لبيع الخرسانة ومصانع انتاج البلوك والاحجار.

«إب» المدينة المكتظة أصلاً تحولت إلى مدينة موبوءة. فإلى كونها تفتقد إلى الطرقات المخططة والصرف الصحي الجيد، فاقمت هذه المصانع المزعجة من معاناتها.

لم يعد كثير من حاراتها تنام من شدة ضجيج الآلات و«بوابير النقل» الكبيرة. الأمر أكبر من ذلك، تتدفق إلى داخل البيوت والمحلات سحب من التراب وبكميات كبيرة بفعل هذه المناشير.

في منطقة «المنياس» حيث تتجمع وتباع بوابير «النيسة» و«الخرسانة» لم يعد الوضع يطاق. لقد عرضت صحة السكان للخطر. حالات كثيرة، خصوصاً من الأطفال وكبار السن، مصابون الآن بأمراض في الجهاز التنفسي والرئة، وحتى البيوت والمطابخ والاجهزة الالكترونية في الداخل طالها الضرر. ما الذي يمكن أن يفعله عمال النظافة أمام هذا الوضع الكارثي.

إنها كارثة بيئية مكتملة، والمستشفيات والمدارس في القلب منها. إزعاج متواصل على مدار الساعة. هناك حالة من السخط والذكام الدائم أصابت الأهالي. والاطفال أثناء خروجهم إلى المدارس وعودتهم يكتنفهم أيضاً خطر الحوادث المرورية في أي لحظة.

كل الطرق المؤدية إلى المدارس لا بد وأن تمر من هذه الأماكن الخطرة. قلابات وبوابير ومعدات ثقيلة اتخذت من طرق الأطفال شوارع لها بفعل المصانع والمناشير الملاصقة.

مدينة مكتظة بالبوابير، ولم تترك للاطفال أي فرصة للعب، كما وأن يذهب الصغير إلى المدرسة بأمان.

تخربت الطرق. وحتى السيارات الصغيرة والموتورات والسياكل صارت تسير على أرض مكسرة. لقد دمرت هذه المصانع والمناشير واماكن بيع «النيس والخرسانة» الحياة في هذه المدينة ذات الطبيعة الساحرة والجو البديع.

إضافة إلى ذلك فإن هذه المناشير والمصانع تخلف وراءها سيلاً من الماء المعجون به التراب وتختلط بعضها بالمياه الجوفية وآبار الشرب الرئيسية.

تتدفق هذه «الأزوام» إلى المزارع وتلحق بها أبلغ الضرر. لقد أتلفت بعضها بالفعل.

المجلس المحلي بالمحافظة يعرف هذه المآسي جيداً. لكنه لا يشعر بآلام المواطنين كما يبدو. كما أنه يفتقد إلى الادارة والفعل. وقد أصدر المجلس المحلي ومكتب البيئة اكثر من قرار بنقل هذه المصانع وأسواق «النيسة» إلى خارج المدينة، «ولكن لم يصح شيء» يأسف المواطنون وكانت مقترحات مشابهة من مكتب الاشغال العامة بالمحافظة قضت بذلك ايضاً. لقد مرت على قرارات ووعود المجلس المحلي بحل هذه المشكلة 5 سنوات. وإذ تقضي قرارات وتوصيات المجلس بعدم منح تراخيص لمزاولة بيع وصناعة المواد المؤثرة على البيئة وعلى سكينة الناس داخل المدينة، إلا أن أماكن بيع الخرسانة ومصانع «البلوك» تزداد وتتكاثر بصورة لافتة. بل وتأخذ مكانها إلى قلب الحارات المزدحمة وجنباً إلى جنب مع المنشآت الصحية والتعليمية والسياحية.

أمين عام اتحاد البرلمان الدولي سيبحث مع الراعي أسباب تجاهل زيارتها

السيناتور كارستايرس تغادر صنعاء بعد تهرب رسمي تام من اللقاء بها

غادرت السيناتور شارون كارستايرس رئيسة لجنة حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين في اتحاد البرلمان الدولي صنعاء، ظهر أمس الجمعة، إلى كندا دون أن تتمكن من اللقاء بأي مسؤول في مجلس النواب أو رئاسته. وزارت السيناتور الكندية اليمن ليوم واحد رافقت خلالها النائب أحمد سيف حاشد خلال عودته من جنيف إلى صنعاء بعد سبعة أشهر قضاها هناك لبحث الانتهاكات التي تعرض لها، وسبل حمايته من المخططات التي تستهدف حياته حسب ما جاء في خطاب وجهته الأمانة العامة للاتحاد إلى رئاسة مجلس النواب.

وحاولت كارستايرس لقاء أي عضو من أعضاء رئاسة المجلس أو أمانته العامة، إلا أنها لم تتمكن من ذلك، وتم إبلاغها بسفر رئيس المجلس العميد يحيى الراعي إلى العاصمة العمانية للمشاركة في أعمال الدورة الـ15 للاتحاد البرلماني العربي التي تستضيفها مسقط خلال الفترة من السابع وحتى التاسع من الشهر الجاري.

وكانت مصادر مطلعة قالت إن رئيسة لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الدولي أبلغت أمينه العام أندرسن جونسون عن الطريقة التي تم التعامل بها معها من قبل رئاسة مجلس النواب، وهو ما يعتزم جونسون بحثه مع العميد يحيى الراعي خلال لقائه به في مسقط.

وبحسب المصادر نفسها، فإن طلب رئيسة لجنة حقوق الإنسان باتحاد البرلمان الدولي قوبل بالتنصل والتهرب، حيث أبلغها أمين عام المجلس أحمد صوفان بسفر الراعي إلى مسقط، وعندما طلبت اللقاء بمن ينوبه أو يمثله أحالها إلى الأمين العام المساعد أحمد الخاوي الذي وعد بالتواصل مع النائب الأول للرئيس حمير الأحمر وإبلاغها بنتيجة ذلك، إلا أنها انتظرت طوال نهار الخميس دون أن يتم التواصل معها.

وذكرت المصادر أن الراعي والوفد المرافق له لم يكونوا قد غادروا صنعاء عندما حاولت اللقاء بهم كما تم إخبارها، وغادروا إلى مسقط اليوم التالي للمشاركة في دورة مسقط التي تبدأ.

وكانت السيناتور الكندية جاءت إلى اليمن بموجب اتفاق بين اتحاد البرلمان الدولي ومجلس النواب، إلا أنه لم يتم استقبالها في مطار صنعاء عند وصولها برفقة حاشد.

وظلت كارستايرس عالقة في مطار صنعاء هي ومترجمها لأكثر من ساعة بسبب عدم إبلاغ موظفي المطار بوصولها، أو حضور وفد من مجلس النواب لاستقبالها.

واستغرب موظفو مطار صنعاء وصول رئيسة لجنة حقوق الإنسان ومترجمها دون أن يكون لديهم حتى بلاغ من قبل مجلس النواب أو وزارة الخارجية بوصولهما قادمين من سويسرا برفقة النائب أحمد سيف حاشد، وهو الأمر الذي ألقى أمين عام مجلس النواب أحمد صوفان باللائمة فيه على وزارة الخارجية، واجتهد موظفو المطار بمنحهما تأشيرتي دخول قامت هي بدفع رسومهما.

وعاد النائب أحمد سيف حاشد إلى صنعاء في الواحدة من صباح الخميس الماضي برفقة رئيسة لجنة حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين في اتحاد البرلمان الدولي شارون كارستايرس بعد اتفاق مع مجلس النواب من أجل ضمان لضمان سلامته وعدم مضايقته أو التعرض له.

وكان في استقبال حاشد وكارستايرس عدد من الناشطين الحقوقيين والمدنيين وإعلاميين يتقدمهم النائب سلطان السامعي.

أوهام السلطة الحاكمة في كسر القضية الجنوبية

ميفع عبدالرحمن

سيأتي يوم «يرونه بعيداً ونراه قريباً» على فخامة الرئيس، لن يعود يثق فيه حتى بأقرب أقربائه ناهيك عن المقربين (بفتح أو كسر الراء المشددة). لماذا؟ الجواب ببساطة شديدة: لاستغراق فخامته في لعبة خلط الأوراق. إنها لعبة قديمة ومتصلة عند فخامته، يبلغ الولع بها إلى الدرجة 40 من حُمّى الدماغ -إذا جاز التعبير- لدى الحكام الذين يحسبون الدنيا كلها -وأستغفر الله العظيم إن قلت: والآخرة كذلك- مجرد مرآة لهم، على الرغم من انكشاف تلك اللعبة الرئاسية المفضلة جداً، منذ وقت مبكر من بدء ممارسة فخامته لها. لكنها لم تكن -ولا تزال- غير مرئية للعين السياسية التقليدية، كما ليس لأمرها أن يخطر في البال السياسي التقليدي.

يتبين هذا بوضوح كافٍ من إشارات فخامة الرئيس في جمعه -المحسوب بدقة تكتيكية صارخة وفشل استراتيجي أعمى- نحو تسعة شماليين مقابل جنوبي واحد، أثناء الحوار الاخير بين المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك، لتقطيع الوقت وتأجيل الانتخابات النيابية التي كانت مستحقة ربيع هذا العام والتي يؤكد أغلب الجنوبيين -وأنا واحد منهم- أنها لا تعنيهم في شيء حقاً، لا من قريب ولا من بعيد، طالما ستجريها سلطة تحالف أطراف الفساد -الحاكم فعلاً- والموصوم بعدائه الهمجي والدموي تجاه الجنوب وأهله وقضيته وحراكه السلمي والديمقراطي.

أما الاخوة الشماليون -من طرف المؤتمر- هم (مع حفظ الألقاب): د. عبدالكريم الإرياني المستشار السياسي لرئيس الجمهورية، ويحيى الراعي رئيس مجلس النواب، وسلطان البركاني رئيس كتلة المؤتمر. النيابية، وعبدالرحمن الاكوع أمين العاصمة الأمين العام المساعد للمؤتمر، ومن طرف المشترك نحو خمسة أمناء عموم، هم (مع حفظ الألقاب): عبدالوهاب الآنسي (اصلاح)، سلطان العتواني- (الوحدوي الناصري)، د. عبدالوهاب محمود (البعث غير العراقي)، محمد الرباعي (القوى الشعبية) وحسن زيد (الحق).

وأما الجنوبي الوحيد -كالأيتام في موائد اللئام- فهو أمين العام لحزب الاشتراكي اليمني، د. ياسين سعيد نعمان، الذي لن أبرح اتذكر إزاءه بكل العزاء والمؤازرة له والاعتزاز الكبير به، قول المتنبي:

وسوى الرُّوم خَلْفَ ظهرك رومٌ
فعلى أي جانبيك تميل.

أولى تلك الإشارات السالبة، بل والخائبة -هنا- لأنها تشبه الغمز في الظلام، وبذلك الشكل (البارحي) من خلط الأوراق، كانت موجهة إلى حَمَلَة راية القضية الجنوبية من قوى النضال السلمي والديمقراطي في عموم الوطن اليمني. قصد فخامة الرئيس من هذه الإشارة إثبات أن في وسعة، ولو بالحيلة والمكر، ليس كسر القضية الجنوبية من عمودها الفقري فحسب، وإنما كسر إرادتها النضالية كذلك من خارج ساحتها الرئيسية.

تلي تلك الاشارة، أخريان رديفتان، تكشف إحداهما عن كون فخامة الرئيس لا يرى الانتخابات العامة غير شأن شمالي صرف، لا يبت فيه إلا الشماليون حتى من المعارضة، ولا علاقة للجنوبيين به إلا من باب الابتزاز السياسي للجنوب المفتوح على مصراعيه. أما الإشارة الأخرى، فتكشف حرص فخامة الرئيس على تكريس الانطباع السائد -شعبياً ونخبوياً- عن كبار أعوانه الجنوبيين، بما هم مجرد «بنادق زينة» يتباهى فخامته بهم على أنداده الشماليين أو يكايد خصومه الجنوبيين في أفضل الاحوال. ما لم، فهم لا يعدون أن يكونوا سوى «كسور عددية» عند فخامته لإتمام هذه الحسبة الجنوبية أو الخارجية أو تلك.

المؤكد أكثر أن فخامة الرئيس بهذا الشكل من الخلط لم يوفر ورقة واحدة من الأوراق، لا في الجانب الداخلي: مؤتمراً ومشتركاً، سلطة ومعارضة، نيابياً وحزبياً؛ كما في الجانب الخارجي: من الولايات المتحدة فالمملكة المتحدة والاتحاد الاوروبي إلى روسيا الاتحادية، يسبق ذلك الخلط، دخول جزيرة ميون والجمهورية الفرنسية على خطه بقليل.

فما الذي يريده فخامة الرئيس من كل هذا الذي لا يُسمى تماماً؟!

إلى أبعد حد ممكن -في مثل وضعنا العام الراهن- من شأن فخامة الرئيس أن يخلط أوراق الكون كله أو تُخلط له أو تختلط عليه، فهذه مشكلة فخامته وحده لا شريك له، مادام يلعب ويسحب -معاً في وقت واحد- بمفرده وعلى المكشوف.

بالمقابل، من شأن الجنوب وحراكه السلمي والديمقراطي أن يقول الحقيقة كلها لأهله وللرأي العام -الداخلي والخارجي- وللاجيال اليمنية الجديدة، وللتاريخ اليمني عن الأوهام التي تكيلها لنفسها سلطة تحالف أطراف الفساد الحاكم تجاه الجنوب وأهله وقضيته. يدخل في صميم هذه الحقيقة ما ينتاب سلطة صنعاء الحاكمة من إحساس بالرعب حتى نخاع عظمها من كافة أبعاد مشروعية وعدالة وفاعلية القضية الجنوبية: النضالية، المطلبية، السياسية، الوطنية، السلمية، والديمقراطية.

كذا. من شأن أحزاب اللقاء المشترك أن تنظر بعين البصيرة، لا البصر وحده، فيما لا بد ستتكشف عنه تلك الأوهام من مخاطر على لقائها اجمالاً وعليها حزباً حزباً، فتكف عن تذبذبها تجاه القضية الجنوبية. إذ ثمة إرادة لا سياسية ولا وطنية تكمن في تفاصيل تلك الإشارات الرئاسية الثلاث، فحواها قسر الحزب الاشتراكي اليمني على التراجع نحو مربع الشطرية، كي يغدو جنوبياً من حيث كان حاكماً على الرغم من معرفة الجميع ووعيه بأن الاشتراكي اليمني تأسس على الوطنية اليمنية.

وقد أطلق شعاره الرئيس الشهير «لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية وتحقيق الوحدة اليمنية». في حين لم يكن المؤتمر الشعبي العام قد رأى النور بعد، وكان فخامة الرئيس لا يزال بعد في شهوره الثلاثة الأولى، رئاسة وسياسة.

فانتصار اللقاء المشترك بكافة أحزابه -قواعد وقيادات- للقضية الجنوبية، انتصار للوطن كله وللشعب اليمني ووحدته ومستقبله. ليس لأن حجم وأثر المآسي التي أنتجت القضية (وياله من انتاج!) يفوق ويسبق -مثلاً- حجم وأثر المآسي التي خلفتها حروب السلطة الحاكمة ضد صعدة الباسلة وأهلها الأباة، بل لأن جميع مآسي اليمن واحدة ومشتركة من المهرة إلى صعدة ومصدرها واحد ومشترك في الجنوب والشمال. ثم إن قضية معاناة المواطنين في محافظة صعدة جزء لا يتجزأ من معاناة المواطنين في محافظات الشمال. بينما قضية الجنوب هي قضية الوطن كله، بكل المعايير، لأن ثمة في الشمال كما في الجنوب من يراهن اليوم وهو يرطن بلسان مختلط -أعجمي وأعرابي- على أن يكون الجنوب (أعرابياً) أو لا يكون! بمعنى القضاء قضاءً مبرماً إما على يمنية هذا الجنوب العزيز، وإما القضاء عليه هو ذاته وعلى قاعدة ما يجري فيه - منذ خمسة عشر عاماً- من تدمير منظم، منهجي، ومتسارع. فيا ليت أولئك الأعراب، لاسيما نقائلهم وأدواتهم في شمالنا اليمني، يقتنعون بعروبتهم هم أولاً. أم أن العروبة ما حبكت عندهم إلا الآن فقط وعلى جنوبنا اليمني لا غير؟! مع أن اليمن الطبيعية كلها هي جنوب العرب في أصل الجغرافيا والتاريخ، لو كانوا يقرؤون ويفهمون ما يقرأون.

الهاوية... وسؤال الأخلاق لدى النخبة

د. همدان دماج

يكبر سؤال الأخلاق في حياتنا السياسية والاجتماعية العامة يوماً بعد يوم. وهو سؤال قديم متجدد يزداد إلحاحاً كلما اصطدمنا بواقع شديد الترهل ومستقبل غير واضح. ولأن "الأمم الأخلاق" كما قال شاعرنا الكبير أحمد شوقي، ولأننا عادةً ما نتخذ من مثل هذه المقولات وسيلة للتباهي الثقافي أكثر من كونها حقائق تعكس وعياً حاضراً، يصبح الحديث عن الأمة اليمنية -إذا صح الوصف- وعن أخلاقها المعاصرة وغيابها ذا شجون ومرارة وآلام. وتزداد المرارة قسوة عندما نتأمل الإخلاقيات اليومية للنخبة المتعلمة والمثقفة، خاصة أولئك الذين أصبحوا -رغم أنوفنا- رموزاً للمشروع الحداثي التقدمي المعاصر، أو ما تبقى منه.

فكيف نفهم موقف ذلك المناضل الوطني المعروف، صاحب المواقف الجسورة في الحركة الوطنية، وهو يحث ابنه على تزوير نتائجه ودفع الرشوة المطلوبة للحصول على مستندات مفبركة تؤهله للحصول على منحة دراسية أو درجة وظيفية لا يستحقها!!؟

وكيف نشد على يد شاعرٍ كبير، كتب قصائد عظيمة عن حرية المرأة وتحررها وهو الذي يُرغم بناته على لبس النقاب والزواج كرهاً حسب التقاليد، بل وهو الذي بدأ يضرب "أم العيال" (زوجته) بعد عمر طويل، ويشكو للآخرين من عدم قدرتها على فهمه، ثم يتفاخر أمام أقرانه بزوجته الجديدة صغيرة السن، ويتبادل معهم بعض النكات البذيئة!!؟ ألا يحق لنا أن نتساءل كيف يصفق حشد كبير اجتمع لينصت لإبداع هذا الشاعر وهو يلوك قصائده المدافعة عن حقوق المرأة!!؟ ويا ترى كم من هؤلاء الذي يصفقون يضربون زوجاتهم أيضاً!!؟

وكيف نفهم موقف قانوني بارز وأكاديمي كبير تتصدر صورته الصفحات الأولى لصحف المعارضة مدافعاً عن الحريات العامة وحقوق المواطنين ضد فساد الحكومة والقائمين عليها، ثم لا يمانع مطلقاً من ضم اسمه في كشوف مالية لا يعلم عنها شيئاً، ويتسابق للحصول على شرف الدفاع عن تاجر كبير ضد متنفذين في الدولة اختلف هذا التاجر معهم على أجرهم مقابل تسهيلات مشبوهة لإحدى الصفقات!؟

وكيف يشعر ذلك النقابي العريق والكاتب المشهور وقد احتال على زملائه في العمل واستطاع الحصول على مستحقاته من بدل السفر قبلهم، ثم استطاع أيضاً، وبفهلوية عالية، أن يدرج اسمه ضمن وفد سيشارك في مهرجان كبير في دول الجوار، بعد أن شطب اسم زميل نقابي آخر!؟

وماذا عن صاحب تلك الشخصية الوطنية والفكرية المحترمة والمعروفة بمواقفها الصلبة غير المهادنة للسلطة والتي تعرضت للسجن أكثر من مرة بسبب مواقفها المبدئية، وهو يقبل بكل ترحاب الذهاب إلى "حفل تكريم" أقامته على شرفه جمعية غير وطنية، طائفية ومحتالة، ظل كثيراً ينبه الآخرين لخطورتها وأهمية محاربة مشروعها المدمر، ناقداً بكل قسوة المتهافتين على حضور فعالياتها المريبة!؟

وماذا نقول أيضاً عن ضابط كبير ومحارب عنيد في صفوف قوات الثورة والجمهورية، وأحد قيادات تنظيم سري قديم وهو يسعى بكل جهد للحصول على صورة مدبلجة تجمعه بأحد قادة المعسكرات النافذين ليهديها إياه، متحفزاً لتصور ما يمكن أن يأمر له هذا القائد من معونات غذائية بعد ذلك!!؟

وماذا عن هذا المفكر المعاصر المشهور الذي يتحدث باستمرار ويُنظّر كثيراً عن العولمة وأهميتها في إزالة الحدود بين البشر، ثم لا يستطيع إخفاء مناطقيته الشرسة ضد "أصحاب مطلع"!!

أو ذلك التربوي المخضرم الذي عركته السنون، والذي سرعان ما ينقلب إلى وحش إنساني يتلذذ بالنميمة الكاذبة على زميلٍ وصديق عزيز اختلف معه بالأمس على قضية تافهة، غير آبه لمقالاته الشهيرة عن الأصدقاء وأهميةً الصداقة في حياة بني البشر!!؟

وكيف يشعر ذلك الشاب المتدين والمغلوب على أمره وهو يستمع إلى وعظ شيخه التنظيمي بأهمية الصبر والصيام وانتظار الفرج، ثم يُدعى لإحدى حلقات الدرس في الجامع لتقديم التهنئة لذلك الشيخ التنظيمي الذي تزوج من فتاة عمرها أربعة عشر عاماً وللمرة الرابعة!؟

وكيف نفهم ما يقوم به حداثي كبير يقترن اسمه بكل ما له علاقة بالمدنية والمجتمع المدني الفدرالي وهو يتحدث في "وقت الذروة" عن أهمية الاصطفاف الوطني خلف زعيم رجعي وقبلي عتيد معارض للسلطة ولكل شكل من أشكال المجتمع المدني... محذراً في الوقت نفسه من أي محاولة ذكية لشق صف "المعارضة المدنية الجديدة"!!؟

لم يكن هذا المقال محاولة لحصر التناقضات الأخلاقية لدى النخبة المثقفة في مجتمعنا اليمني المعاصر، والتي أصبحت -في غفلة من الزمن- شيئاً مألوفاً في مجتمعنا، نعايشها ونعايش أصحابها بكل ترحاب. فمن المؤكد أن الأمثلة عن مثل هذه التناقضات كثيرة ومتعددة. لكنني سعيت فقط أن أشير إلى أهمية أن نقف أمام هذه التناقضات بالقوة نفسها التي نقف بها أمام الفساد الحكومي والخلل الأخلاقي الرسمي الذي نعيشه كل يوم، وأن يحظى سؤال الأخلاق عند هذه النخبة بالنقاش والسعي لبلورة مواقف إيجابية وواضحة إزاءها. فالوسط المثقف المتعلم (الذي يقرأ هذه المقالة) هو المسؤول الأول عن هذه التناقضات ومشاركته في صنعها، إلى جانب مسؤوليته عن الأخلاقيات المتدهورة للعامة الذين تلتقي بهم في الشوارع وأسواق القات وأماكن العمل والعبادة، وفي كل مكان، حيث تخلط هذه التناقضات الحابل بالنابل، أصحاب البدلات وأصحاب الجنابي، أصحاب اليمين وأصحاب الشمال، أصحاب الكروش وأصحاب الأجساد النحيلة، الذكور والإناث، الخريجين والعمال، المدنيين والعساكر، المرضى والمرافقين... الخ، ليكوّنوا في الأخير كتلة لحمية واحدة، غير متسقة الملامح لكائن يماني ضعيف مشوه يسير بإصرار نحو الهاوية!!!

إلى الصحافيين..!؟

محمد صادق العديني

مطلوب منك وانت مقبل على المؤتمر العام الرابع لنقابة الصحافيين أن تحسب على هذا «الفصيل» أو ذاك «القطيع».

مطلوب منك أن تكون ضمن «دائرة» ما.. «شلة» ما. مطلوب منك أن ترهن حواسك.. أن «تبترع» على «دقة» الدان!! أن تراهن على «الكولسة»!! و«القوائم» المغلقة و«الصفقات» الـ«المدبرة»!

ومطلوب منك أن تكون في ليونة «الاسفنجة»!!.. و«مهارات» الحرباء و«انتهازية» الثعلب.

ومطلوب منك الايمان بأن كل تلك القبائح هي معايير التقييم.. ضمانات النجاح وغيرها مسببات الفشل والخسارة..!؟

■ ثم يحدث أن يقول لك بعض أحبتك: أنت حقاً خط دفاع أول عن الصحافيين وحقوقهم وحرياتهم المهنية. لكن مشكلتك أنك حاد!

■ وأنا لست من حزب أو قبيلة.. لست مع ذاك «الفصيل» أو هذا «القطيع» لست من هواة «الشلة» ولا عشاق «القوائم» المغلقة! ولا من متشيعي «الكولسة».

■ أعترف وأنا بكامل الاعتزاز والفخر بأن حزبي هي مهنتي «الصحافة برسالتها النبيلة» وقبيلتي هم كل الصحافيين دون استثناء، ودون توصيفات سياسية أو انتماءات حزبية أو «شللية».

وأعترف وأنا بذات الفخر والاعتزاز بانني أعشق حد الهيام النقاش، الاتفاق أو الاختلاف، في النور.. والمواجهة بجرأة وشجاعة. أكره حد الحقد أن تحتويني دائرة وأرفض حد الاستشهاد رهن حواسي وتغييب ما اكرمني الله به من عقل ميزانه الضمير الواعي والمدرك.. وكذلك مثلي وربما اكثر العشرات من الصحافيات والصحافيين وعلى وعيهم يكون الرهان حاداً في قضايا الدفاع عن حقوق الصحافيين وحرياتهم المهنية. هكذا أنا وهكذا سأظل فهل تعتقدونني مخطئاً؟! لا أظن ذلك وإلا لكان الصحافيون عشرات ومئات منهم خطاؤن وعلى خطيئة صحافية.

اللهم امنحنا صوابية الرأي وقدرة الفهم والادراك لنحسن الاختيار والخيار.

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن تقديمه لخدمة (خط الأمان)
لاستقبال شكاوى النساء والأطفال ضحايا العنف والتحرش الجنسي.
سيتم استقبال الشكاوى من الساعة 9صباحاً - 2 ظهراً، من السبت إلى الأربعاء
عبر الخط الثابت: 01474727 فاكس 212432 بريد الكتروني: amanline.saf@gmail.com
واستقبال الشكاوى 24 ساعة للحالات الطارئة عبر موبايل: 770700066

منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
SAF
Sisters Arab Forum for Human Rights

إطلاق سراح عشرات اللاجئون من مركزي تعز

في التاسعة والنصف من مساء أمس الثلاثاء، أفادت مصادر مؤكدة في السجن المركزي بتعز لـ"النداء" بأنه تم الإفراج عن كافة المحتجزين الصوماليين والأثيوبيين من كلا الجنسين، الذين دخلوا الأراضي اليمنية بصورة غير شرعية.

وقالت المصادر إن حافلات وصلت من صنعاء مساء أمس ومندوبين من السفارة الأثيوبية لاستلام اللاجئين من الذكور والإناث ليتم نقلهم إلى العاصمة وترحيلهم على بلادهم عند أقرب فرصة.

وكانت "النداء" قد تناولت في العدد 183، الصادر في 18 فبراير الماضي أوضاع اللاجئين المحتجزين في حوش القسم الخاص بالسجناء المحكومين في قضايا قتل.

ومعلوم أن عدد السجناء الذين تم إطلاق سراحهم يتراوح بين 85 -90 صومالياً وحبشيا كانوا ينامون بلا أفرشة فوق بلاط ساحة قسم المتهمين "ب" في مركزي تعز ويعتبر أوفرهم حظاً من حصل على "كرتون فارغ أو كيس حب" ينام عليه. يذكر بأنه تم اعتقالهم لدى وصولهم إلى ساحل باب المندب قبل نحو شهرين. وكانوا قد قدموا إلى اليمن من باب المندب والمخاء، ينوون التهرب إلى السعودية، إلاّ أن القوات اليمنية كانت لهم بالمرصاد إذ ألقت القبض عليهم عند وصولهم السواحل واحتجزتهم يوماً كاملاً في المخاء "بدون أكل، وتم نقلنا إلى مركزي تعز"، وصفوا واقعة اعتقالهم.

ويؤكد العديد من سجناء القسم أن هذه هي أقل الدفعات عدداً، مقارنة بالمجموعات السابقة، التي يصل عددها أحياناً إلى -360 600 لاجئ.

ولفتت "النداء" إلى عمليات "المساومات والابتزاز"، التي كانت تمارسها إدارة السجن على اللاجئين.

وإذ كشفت استثمار الإدارة لعلاقة السجناء بأسرهم في السعودية بطلبها منهم مبالغ ضخمة تتراوح بين 1000 – 3000 ريال سعودي لقاء إطلاق سراحهم. أوضح سجين اطلع عن قرب على المساومات التي تقوم بها الإدارة بطريقة سرية مع الصومال الإثيوبيين، قال: "يُطلب منهم الاتصال بأقربائهم في السعودية لتحويل المبالغ ثم يقومون بإخراجهم في الليل".

معظم هؤلاء، إن لم يكن جميعهم، سبق وأن تسللوا إلى اليمن ثم إلى السعودية مرتين و3 و5 مرات، بيد أنهم اختاروا الطريق غير الآمنة هذه المرة. يقول "م. أ"، 28 عاماً، إنه تسلل إلى السعودية مرتين وأن 2 من أسرته يعملان في السعودية. وأفاد "النداء"، قبل أسبوع، بأنه كان يدخل اليمن من سواحل الحديدة، عدا هذه المرة فقد أتى عبر طريق المخاء.

معسرو تعز يواصلون اضرابهم ويوكلون المرصد اليمني بمتابعة قضيتهم

ناشد 50 معسراً من السجن المركزي بتعز المرصد اليمني لحقوق الانسان، التدخل السريع لحل وتبني قضاياهم الانسانية لدى كافة الاجهزة الرسمية وغير الرسمية وكذا الاجهزة القضائية (نيابات ومحاكم) بكافة انواعها ودرجاتها ولدى النائب العام ومجلس القضاء الاعلى وكافة المنظمات الحقوقية الرسمية والمحلية والاقليمية والدولية المهتمة بحقوق الانسان. وقال المعسرون في رسالتهم الموجهة للمرصد: «أملنا كبير فيكم لوضع حد للمعاناة التي نعيشها ونتجرع ويلاتها حتى الآن خلف جدران وأسوار السجن المركزي بتعز لسنوات تتراوح بين الـ8 و18عاماً أعوام وجميعنا قد أكمل فترة عقوبته بالحق العام وجرى مضاعفة المدة عدة مرات».

ومعلوم أن السجناء المعسرين بدؤا تنفيذ إضراب عن الطعام منذ بداية مارس الجاري حتى يتم تلبية مطالبهم والافراج عنهم، محملين الجهات ما يمكن أن ينتج عن استمرار اضرابهم عن الطعام. ولفتوا إلى عدم وجود محاكم اعسار في محافظة تعز وأن القاضي الذي تم تعيينه لهذا الغرض لم يمارس عمله على الوجه المطلوب ولم يصدر سوى بعض الاحكام ومضى عليه فترة طويلة متوقفاً عن العمل.

وذيلوا الرسالة بتوقيعاتهم قبالة أسمائهم ومعلومات عن قضاياهم وتواريخ اعتقالهم واستحقاقهم القانوني للافراج والفترات التي تجاوزوها.

وفي بيانهم الثاني الذي أصدروه أمس وحصلت «النداء» على نسخة منه استنكر السجناء «الذل والاسترقاق» الذي يعاملون به». وأضافوا أن الصمت وعدم المبالاة التي تمارسها ادارة السجن والنيابة حيال اضرابهم الذي بدأ مطلع الشهر الجاري. ويسخروا منهم بأنهم «حتى لو ما توا فلن يلتفتوا إليهم».

تنويه واعتذار

قبل اسبوعين نشرت «النداء» خبراً عن حالة السجينات في مركزي تعز بعنوان «الشرطة النسائية تستخدم الهراوات لضرب السجينات في تعز»، ورد فيه اسم المحامية معين العبيدي كمصدر المعلومة سابقة، حصلت عليها الصحيفة في وقت سابق ومن مصدر آخر.

«النداء» إذ تعتذر للمحامية معين وللقراء الكرام على هذا الخطأ الخارج عن إرادتها تؤكد للقراء أن المحامية غير مسؤولة عن المعلومة التي وردت بل مصادر أخرى تفضل عدم ذكرها.

أمن...

وقيادات شركة النفط بعدن كافة المسؤولية التي تترتب عليهم وأي تبعات أخرى، وأضافوا أنهم لا يقبلون أي حوار قبل أن يتم الافراج عن كافة المعتقلين من سجون الأمن وتلبية كافة مطالبهم الحقوقية، وأنهم يحتفظون بحقهم في ملاحقة هذه الجهات قضائيا لأنها أهانت الدستور والقانون وألحقت الضرر بالعمال، وسوف يستمر الإضراب حتى إطلاق سراح جميع المعتقلين وتحقيق جميع مطالبهم العادلة. وناشدوا جميع منظمات المجتمع المدني بالداخل والخارج وكذا الجهات الرسمية ذات العلاقة والاتحادات والنقابات العمالية، التدخل للوقوف إلى جانبهم لتحقيق كافة مطالبهم.

وتطالب النقابة بمنح العاملين بدل طبيعة العمل وبدل إنتاج، وكذا تثبيت المتقاعدين ومنحهم كافة المستحقات المالية ودراسة التظلمات التي تقدم بها عدد من العاملين المرتبطة بتنفيذ استراتيجية الأجور.

وكانت نقابة شركة النفط بعدن قد التقت في وقت سابق في 16 فبراير 2008 نائب رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي في القصر الجمهوري بعدن، وبدوره استدعى كلا من وزير الخدمة المدنية ووزير النفط إلا أن الأخير لم يحضر وحضر نائبه نيابه عنه وقد تم الاتفاق معهم على حل كافة قضاياهم ووجه برفع الإضراب مقابل حل قضايا العمال، كما اجتمعت النقابة مع وزير النفط في 16 أغسطس 2008 لحل مطالبهم والذي بموجبه تم توقيع محضر مع الوزير الذي وعدهم بدوره بعد منحه مهلة شهرين لتنفيذ هذه المطالب إلا أنه لم يتم أي شيء من ذلك. وفي وقت لاحق زار محافظ عدن المنشآت النفطية والتقى بالعمال هناك وقام بالتواصل مع وزير النفط لتنفيذ ما جاء بالمحضر الموقع مع الوزير وتنفيذ توجيهات نائب رئيس الجمهورية.

وأفادت المعلومات بأن معظم المنشآت الخدمية والصحية بمحافظة عدن بدأت تعاني من نفاد الوقود فيها مثل مطار عدن وكذا محطات الكهربا.

وكانت اللجنة النقابية قد اتفقت مع قيادة الشركة لتمويل محطات الكهرباء بمعدل 100 الف لتر يوميا من الوقود كي لا تتوقف الكهرباء عن محافظة عدن إلا أن إدارة الشركة أخلت بالاتفاق وعملت على تشغيل المنشآت مساء حيث سحبت مفاتيح الشاحنات من سائقي الشركة وجلبت عمالا بالأجر اليومي دون علم العمال الرئيسين وكدا دون علم النقابة.

وشل الإضراب الشامل لموظفي شركة النفط اليمنية حركة التعاملات بدرجة رئيسية في المحافظة. وتشهد عدن أزمة خانقة في الحصول على مادة الديزل وقد شوهدت العشرات من السيارات والباصات مرصوصة أمام محطات الوقود منذ مساء أمس الأول للتزود بالديزل. وتتوقع مصادر مختصة أن تشهد المحافظة أزمة خانقة في الوقود في حال استمر إضراب العمال

وكانت "النداء" قد حصلت مساء أمس على بيان صادر من عمال وموظفي شركة النفط اليمنية. وقد أشار البيان إلى أنه في دولة النظام والقانون التي يتشدق بها البعض ليل نهار قام العاملون في شركة النفط بالتحرك السلمي والقانوني للحصول على مطالبهم التي كفلها الدستور والقانون وتوجد بها محاضر ورسائل رسمية من الجهات العليا وكذا توجيهات من الجهات العليا في الدولة وكانت النتيجة ما يلي:

عدم الإقرار بشرعية الكيان النقابي الذي يمثل العاملين بالشركة من كافة المحافظات مما يعد مخالفة صريحة لحقوق العاملين التي ينص عليها الدستور والقانون والاتفاقيات الدولية. وأشار البيان إلى تحول الاتحاد العام إلى شاهد زور على مصالح وحقوق العمال المهدورة في كل مكان، واعتقال العشرات من العاملين بمنشأة البريقة، والمماطلة وعدم منح العاملين حقوقهم وتشكيل لجنة تلو الأخرى وتوقيع محضر تلو الآخر والاكتفاء بالوعود الكاذبة. وأكدوا تمسكهم بحقوقهم ومطالبهم العادلة والعمل على تحقيقها بكافة الوسائل المشروعة.

مؤتمر...

صادر عن عدد من أعضاء الجمعية العمومية.

وقال البيان إن تلك الوثائق: "لم تأخذ حقها من النقاش حتى يمكن للأسرة الصحفية أن توافق عليها". مشيراً إلى أن رفض مجلس النقابة للمطالب العادلة للأسرة الصحفية بإعادة فحص العضوية، وإسقاط عضوية كل المنتسبين للمؤسستين العسكرية والأمنية وكل من ليست له علاقة بمهنة الصحافة والعمل المدني الطوعي من عضويتها يعدُّ مخالفة دستورية وقانونية وتعارضاً مع النظام الداخلي.

ورفض البيان الذي وقع عليه عدد من الصحفيين بينهم النقيب الأسبق عبد الباري طاهر، ومراسل الأسوشيتد برس أحمد الحاج، ومحمد الغباري، ومنصور هائل وعبد الكريم الخيواني؛ القبول بانعقاد المؤتمر في ظل بقاء تلك الحالة حسب ما جاء فيه.

وطالب الموقعون على البيان مجلس النقابة بالاستجابة لمطالبهم بما يساعد على إعادة الاعتبار للنقابة ومنتسبيها، مؤكدين أن الخيارات ستكون مفتوحة أمام الجميع لاتخاذ ما يرونه مناسباً لإعادة الاعتبار للمهنة والعاملين فيها.

وعلمت النداء أن شخصيات صحفية رفيعة من هيئات ومنظمة صحفية دولية وعربية ستشارك في حضور افتتاح المؤتمر بينها جيم بوملحة الأمين العام لمنظمة الصحفيين الدوليين، ومحمد يوسف رئيس جمعية الصحفيين في الإمارات.

شوقي...

وأشاد القاضي بعقد حزبه لدورته في مواعيدها المحددة لائحيا، والتي قال أنها تدل على أنه قطع شوطا كبيرا في العمل الحزبي المؤسسي القائم على الانضباط والالتزام أمام أنصاره ومنتسبيه، داعيا كافة الأحزاب إلى الامتثال إلى تلك اللوائح التي تمثل عقودا إلزامية بين الأحزاب ومنتسبيها كما أنها تمثل المعيارية الصحيحة لبناء ديمقراطية سليمة في هذا البلد.

هذا وتبدأ غدا الأربعاء الدورة الثانية للمؤتمر العام الرابع التي تستمر خلال يومين بمشاركة 4 آلف عضو وعضوه.

وكان رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام عبدالوهاب الآنسي الأمين العام للإصلاح قال إن انعقاد المؤتمر في الوقت المحدد يأتي وفق النظام الأساسي للإصلاح،وكتقليد أعتاد عليه التجمع منذ تأسيسه في 13 سبتمبر 1990م في انتظام انعقاد مؤتمراته العامة والمحلية واجتماعات هيئاته وإجراء الدورات الانتخابية الداخلية.

وذكر الآنسي أن المؤتمر سيستعرض التقرير العام المقدم من رئيس الهيئة العليا والذي يتناول العديد من القضايا التنظيمية الداخلية وتلك المتعلقة بالشأن العام سياسياً واقتصاديا واجتماعيا وأوضاع الحقوق والحريات للفترة مابين دورتي المؤتمر العام،منوهاً إلى أن المشاركين سيقفون أمام تلك القضايا والمستجدات والأوضاع الراهنة على المستوى الداخلي أو الوطني أو الإقليمي والدولي وسينتج عن ذلك قرارات وتوصيات سيتضمنها البيان الختامي للمؤتمر.

أولياء....

الرسمية على الوقت للتخلي عن دم الدكتور. واستنكر البيان حملات وزارتي الداخلية والصحة لإزالة صور الشهيد الدكتور درهم القدسي ومنع وضعها في بعض الأماكن العامة، بما في ذلك اللوحات المخصصة للتوعية بمخاطر الثأر.

كما اتهم بيان لنقابة الأطباء الجهات الأمنية بعجزها عن أداء عملها بالشكل المطلوب، وحذر من التقاعس عن متابعة المجرمين الذين ساهموا في ارتكاب جريمة قتل الدكتور درهم القدسي.

وطالب المكتب التنفيذي لنقابة الأطباء كل فروع نقابة الأطباء واللجان النقابية التابعة للمرافق الصحية للتأهب لأي تطور غير إيجابي على مسار قضية الدكتور درهم القدسي. ودعا كل الأطباء والعاملين في المستشفيات والمرافق الصحية العامة والخاصة إلى الاستعداد، منبها إلى أن النقابة علقت الإضراب والاعتصام بعد أن قامت وزارة الداخلية بتسليم المتهم الثاني في القضية، آملة أن تثمر جهود وزارة الداخلية في القبض على من تبقى من المجرمين والقتلة.

وكان قد تحدث خلال الاعتصام عدد من المتضامنين من ممثلي منظمات المجتمع المدني ومجلس النواب، الذين حضروا فعاليات الاعتصام. وأكدوا في كلماتهم زيادة الانفلات الأمني واتساع نطاق الفقر والبطالة وتفشي الجريمة وعدم قيام الجهات الأمنية وأجهزة الدولة بواجباتها الملقاة على عاتقها. وطالبوا بدولة لكل اليمنيين يسودها الحرية والعدالة والمواطنة المتساوية.

وكان الأخ عبدالله العليبي قد تحدث في كلمة له باسم منظمات المجتمع المدني طالب فيها المسؤولين في الدولة ومنهم رئيس الحكومة، بالقيام بمسؤولياتهم وواجباتهم وعدم التهاون بقضايا الشعب.

وقال إن المعتصمين يواصلون اعتصامهم للأسبوع العاشر على التوالي في ساحة الحرية الممتدة بين وزارة الإعلام ورئاسة مجلس الوزراء، مشيرا إلى أن مثل هذا الإهمال لقضايا المجتمع يجب أن يساءل ويحاسب عليه المسؤولون.

كما تحدث خلال الاعتصام الأستاذ فؤاد دحابة، عضو مجلس النواب، مستعرضا ما يمر به الوطن اليمني من تصدعات اقتصادية واجتماعية بسبب عدم القيام بوظائف الدولة وعجز المسؤولين فيها عن القيام بواجباتهم.

يذكر أن وزير الداخلية، اللواء رشاد المصري، كان قد طلب من مجلس النواب في وقت سابق مهلة زمنية لمدة شهر لإلقاء القبض على من تبقى من المشاركين في جريمة قتل الدكتور درهم القدسي، وعلى رأسهم المتهم الرئيسي بارتكاب الجريمة، وها هو الشهر يمر دون أن تتمكن وزارة الداخلية من إلقاء القبض على المجرمين.

وتفيد مصادر مطلعة بأن بعض المسؤولين في الدولة متواطئين في اخفاء المجرمين وعلى رأسهم المتهم الرئيسي بارتكاب الجريمة بسبب الرشاوى الكبيرة التي استلموها من ذوي القتلة.

بسمة...

بعد عامين لم تزل الشابة التي برأها الحكم الابتدائي الصادر من محكمة جنوب غرب العاصمة، تتابع وراء المضبوطات. وأكثر من ذلك فإنها رفقة شقيقها بسام (17 عاماً) يترددان منذ عام ونصف على محكمة الاستئناف، بعد أن قررت النيابة العامة استئناف الحكم الابتدائي.

كانت بسمة أُتهمت بقتل والدها رجل الاعمال محمد سالم الزغير ووالدتها نوال حسن أحمد عثمان، لكن مسار القضية في المحكمة بيّن أن أجهزة البحث، ولاحقاً النيابة، أهملت الكثير من القرائن التي تشير إلى احتمال وجود متهمين آخرين، كما أن تقريراً طبياً أظهر تعرض القتيلين إلى كدمات وإصابات في جسديهما خلاف ما ورد في قرار الاتهام من أن المتهمة ارتكبت الجريمة بواسطة مسدسها الاسباني الذي كان في حوزتها. على أن الأمر الحاسم في القضية هو ثبوت تعرض المتهمة إلى تعذيب جسدي بغية إجبارها على الاعتراف بجريمة القتل.

خرجت بسمة من السجن، لتبدأ رحلة عذاب جديدة، فعلاوة على المضبوطات التي لم يتم إعادتها، لم تتمكن هي وشقيقها من العودة إلى منزل العائلة الذي بات تحت سيطرة رجال قبائل يقولون إنهم يتبعون عم الشقيقين. إلى المنزل المخطوف، توقفت مطبعة الجيل عن النشاط في 2005 في ظل ظروف غامضة، إذ أن صحفاً معارضة ومستقلة كانت تطبع في مطابع الجيل بتسهيلات. ما أدى إلى تعرض إدارة المطبعة لضغوط حكومية لوقف طبع الصحف ثم ما لبثت أن توقفت نهائياً عن العمل بزعم خلاف الورثة.

وإلى المنزل المحتل والمطبعة المعطلة، حُرمت بسمة وباسم من تركة والدهما، وعوائد صحيفة الوسيط الاعلانية. وهما الآن يقيمان في شقة بالإيجار في وسط العاصمة صنعاء.

«النداء» حضرت عدة جلسات في محكمة الاستئناف خلال الأسابيع الماضية ولاحظت درجة السأم لدى بسمة وشقيقها وهما ينتظران تشريف ممثل النيابة قاعة المحكمة.

وفي الثلاثاء قبل الماضي، انتظرت بسمة ومحاميها الاستاذ أحمد الأبيض، ومحامية أسرة والدتها المحامية شذى ناصر عدة ساعات. لكن ممثل النيابة الذي استأنف الحكم كان مشغولاً في مكان آخر بعيداً من وسط العاصمة حيث تقع محكمة الاستئناف. كان على رئيس المحكمة القاضي نجيب قادري أن يستجيب لمناشدة بسمة التي تضطر لحضور جلسات المحكمة للنظر في قضايا أخرى دون أن تسنح لها فرصة حضور جلستها هي، إذ أن ممثل النيابة مشغولاً جداً في الانتصار للعدالة خارج ساحاتها! استجاب القاضي لمناشدة بسمة، موجهاً كاتب المحكمة تقديم قضيتها في جدول المحكمة في جلسة الثلاثاء 10 مارس. ذهبت بسمة أمس إلى ساحة العدالة. وهناك استمعت إلى النغمة المكرورة لممثل النيابة الذي لم يقل جديداً، مكتفياً بإعادة عرض أدلة سبق أن أبطلها الحكم الابتدائي. واذا سار الأمر على هذه الوتيرة البطيئة فإن حكم الاستئناف الذي يرجح أن يؤيد الحكم الابتدائي، لن يصدر إلا بعد أن تكون ثروة محمد سالم الزغير الرجل الذي قتل في ظروف غامضة، ويعتقد أن تلاعباً حدث في ملف التحقيق في مقتله، ستكون قد تسربت إلى جيوب وأرصدة أشخاص آخرين لا يمتون له بصلة، فيما سيتوجب على بسمة وشقيقها الانخراط المبكر في العمل لسداد فاتورة معيشتهما.

اجمل التهاني والتبريكات
نهديها للشاب الخلوق
سلطان شدليق
بمناسبة زفافه الميمون
متمنين له حياة زوجية سعيدة.
المهنئون:
مبارك الخطيب، بندر محدد، غمدان بجاش،
منير محدد، حاتم محدد، جلال محدد
وجميع الاهل والاصدقاء

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
نتقدم بخالص العزاء وعظيم المواساة إلى كافة آل المناضل الفقيد
محمد سعيد عبدالكريم
سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة ويتقبله
قبولاً حسناً ويسكنه فسيح الجنان ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
الشيخ عبدالله هزاع محمد، عبدالحكيم العبد،
عادل عبدالغني سعد وإخوانه رشيد مهيوب سعيد وإخوانه

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

مع رحمة حجيرة ضد رشيدة القيلي.. انتصاراً للمدنية

أحمد عبدالرحمن الشرعبي

Ahmedsif1@hotmail.com

أؤمن جيداً أن الانتصار الحقيقي لرحمة حجيرة يأتي عبر الانتصار لقيم المجتمع المدني أولاً، وما عدى ذلك يكون تعزيزاً لغباء ما يسمى بالدولة، وإعاقة لإمكانية تحولها من مفهومها الأيديولوجي، إلى دولة ذات مشروع معرفي حقيقي، يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، والأحقية في العيش الكريم والأمن.

تقبع الدولة هنا بمفهومها السطحي والمموه والهش، كما هو حادث تماماً، حيث لا تتواجد فعلياً، وما يحكمنا هو الأعراف والعادات وقليل من الإنسانية تبدو هي المسيطرة على تكوينات العلاقة الاجتماعية في بلد تحكمه عبارات كـ"تجاه الله والنبي" وبـ"قبْيَلة" تكبر كلما غاب وتلاشى دور الدولة كسلطة ومؤسسات، لذا تحتاج عملية تحول كهذه للكثير من المخاض، والأكثر من ذلك من الوقت يتبلور فيه مفهوم الدولة، وتصبح قادرة على التعاطي مع إفرازات العصر.

تُقسَّم اليمن في الوعي الشعبي إلى "مطلع" و"منزل"، جزء كبير من "منزل" ولج المدنية من خلال وقوعه على طريق التجارة العالمي كعدن، المدينة الفعلية، وتعز بحكم قربها –أيضاً– من طريق التجارة (ميناء المخاء) ووقوع أجزاء منها على مقربة من الأولى، جعلها تأتي بدرجة ثانية كمدينة، وهجها يتراجع بفعل التأثر السلبي أيضاً، وهجرة كثير من أبنائها باتجاه العاصمة، باعتبارها "ملجأ إجبارياً"، وهي في الحقيقة قرية كبيرة تحوطها القبائل من جميع الاتجاهات، أعني صنعاء، ومن السهل أن يلاحظ المرء أن هذه العاصمة تتسع عكسياً! ويمتد تأثير الثقافة المسحوبة من القبيلة، وتزداد توغلاً لدى الناس، فمن يأتي على سبيل المثال من تعز، وبجوزته نزر من ثقافة مدنية بسيطة، يعود منها مختلفاً تماماً عما جاء، بعكس أن تذهب إلى عدن فأنت هناك إما أن تتخلص من ثقافتك المتخلفة، وتبدأ في الامتلاء بثقافة مدنية معززة بالكثير من الحضور الواقعي، وإما أن تعزز ثقافتك المدنية التي تحوزها، وتعود أكثر نضجاً، وقدرة على التعايش.

لن أقسو على صنعاء فها أنا أعيشها بكل حب، وأحن إليها أكثر من حنيني لتعز (مدينتي الأولى) حتى أنها تبدو أحسن حالاً من مدينة تنكمش، ليبقى منها صدى حضور كان، بينما صنعاء بكل التصورات القبلية التي يمكن أن نضعها مسبقاً عنها، تشعرك بالحياة، وتمدك بالحضور المكثف. لن أسهب في الحديث عن جدلية صنعاء والقبيلة، وصنعاء والمدنية، ويحتاج لتناول آخر، وسأعود إلى مسألة الدولة الغائبة أصلاً، والتي بلا دراية نسعى لتعزيز غيابها سواءً كمجتمع مدني أم كأفراد، حيث الدولة تعني مهام يجب أن تحققها غير السلم، فهو لا يعد غاية الدولة الوحيد، كونه يعني –فقط– الخروج من حالة الحرب، لكن الغاية الأساسية التي تروم الدولة تحقيقها هي الحرية التي ينبغي ضمانها لكل أفراد المجتمع، كما يقول أحد الفلاسفة الهولنديين، والذي يرى –أيضاً– أن للدولة غاية خارجية مثل السلم أو الحرية أو الملكية...الخ، فالدولة كما يعتبرها ليست جهازاً لإرهاب الناس وقمعهم وجعلهم مقيدين بمجموعة من القوانين الجائرة، بل هي وسيلة تحررهم وفق الإقرار بقواعد عامة تكفل الحقوق لكل المواطنين، وتحد من المهزلة، والغوغائية... هذه الدولة بمفهومها البسيط ما نبحث عنه، وفي الوقت ذاته ما يجب أن نسعى لإيجاده، لا أن نسعى لإيجاد بديل لا يرقى، ولا يمكن أن يقوم بأدوار الدولة المتعددة والمتسعة لحظياً.

الأسبوع الماضي عقد في مقر منظمة "هود" جلسة تضامنية، مع رحمة حجيرة، وحافظ البكاري، إلى جانب كثير من الزميلات والزملاء. شخصياً حضرت للتضامن مع رحمة حجيرة ضد حافظ البكاري. كنت قد قلتها في مداخلة لي، لأن حافظ لا يحتاج أصلاً للتضامن، ففي مجتمع قائم على التمايز العنصري، وذي هيمنة ذكورية، لا يحتاج الذكر فيه للمناصرة إلا حين يرتبط بأنثى/ امرأة، وفي هذه الحالة –على الأقل بالنسبة لي– يكون التضامن معه إهداراً للوقت.

في الجلسة تحدث: المحامي محمد ناجي علاو، سامية الأغبري، أمل الباشا، حافظ البكاري، والخيواني. وقدمت هذه الأسماء كضحايا نتيجة ما تعرض له كل واحد منهم، وإن كنت أختلف معهم في كونهم ضحايا! الرائع في الأمر أن أمل الباشا نفت هذه الصفة عنهم، مقدمة الجميع باعتبارهم مناضلين. وكما لم يعجبني المصطلح الأول فالآخر أيضا لم يُرُقني مطلقاً، فهؤلاء "الضحايا" و"المناضلون" هم المجتمع المدني، وعبر ما يتعرضون له يعززون مفهوم هذا المجتمع القائم على المطالبة بالحقوق، وانتزاعها، إلى جانب تكريس مفهوم دولة المؤسسات، المؤمنة بكون المنظمات المدنية ذات دور مكمل ورديف لمؤسساتها، بإمكانه أن يحل محل الدولة في حالة سقوطها أو انهيارها بشكل لا يمكن حياله إلا الاعتراف به، وقد يكون السقوط أو الانهيار بفعل كثير من الأسباب أحدها الحكم الفردي، وغياب دولة المؤسسات، ويأتي بعد ذلك الحروب التي تخوضها السلطة تباعاً، والمجهدة لا شك لمقوماتها العادية المتارجحة عليها، والخيارات تبدو محدودة أمام السلطة وهي العمل على إيجاد رديف مدني لها، يتلقف مخلفاتها فيما بعد، ويعمل على تلافي ذلك السقوط الآن، لا أن تعمل على تفكيك بنية المجتمع المدني، والعمل على السيطرة على النقابات (نقابة الصحفيين أنموذجا) والسلطة إذ تمارس ذلك بسذاجة مفرطة، وتهيئ الأجواء لبدائل هي في الأساس شريك في الحكم، ولكن بصورة غير واضحة، وبشكل يمكن استنتاجه من خلال النظر لبنية الحكم القائمة.

واضح أن النظام القائم يحتاج لكثير إيمان برديفه (المجتمع المدني) إمكانية الحضور المكثف والفاعل، وتلافي إعاقة تحركه، والنظر إليه بإعتباره مرآة لمدى ديمقراطيته وحريته، كنظام يسعى لتسويق وتقديم نفسه على أنه ديمقراطي إلى حدٍّ لا يمكن تصوره، ومع ذلك فالكثير من الصحفيين والحقوقيين يتعرضون للمضايقة، والتهديد والقذف... ومن لم تصبه لعنة المطاردة، والاستجواب، يكون هدفاً سهلاً للعنة الكلمة بعيداً عن أدنى أخلاقيات المهنة.

إن الدولة بمكوناتها المادية والرمزية لا يمكن لها أن تحافظ على كيانها وتضمن استمرارها إلا بإخضاع الأفراد لقوة ملزمة ولترسانة من القوانين و الأنظمة (يقول الباحث عادل الكنوني)، إلى جانب مواطنة متساوية، أو لا مواطنة، عدالة للجميع، أو فقدانها للجميع. وحين تدعو أمل الباشا في الملتقى ذاته إلى محاكم شعبية، هي تدعو لبديل عن القضاء، بديل لا يمكن فهمه، حيث أن غياب القضاء لا يعني أن يُعزز المجتمع المدني هذا الغياب من خلال دعوة كهذه، ومسألة إيجاد محاكم شعبية تعني بديلاً، لأن المحاكم الشعبية لا يمكنها أن تقبض على الجاني، أو تدينه حتى، وإنما دورها يكمن في نشر صوره وتعليقها على زجاجات السيارات كما نفعل حين نعلق صور الضحايا (درهم الراشدي أنموذجاً). فغياب القضاء يجعل المجتمع المدني أمام شرعنة وجوده من خلال المطالبة بقضاء مستقل وفاعل، ومن خلال فاعلية حقيقية –أيضاً– للمجتمع المدني نفسه. وكما قالت الباشا فإن ثمة منهجية في السب والقذف تمارسه الصحف المنحطة، هذه المنهجية في البذاءة كم تمنيت لو تُقابلها منهجية في العمل المدني الذي يُشرك من خلاله رجل الشارع البسيط لا أن تغلب الموسمية على مناشط هذه المنظمات، وحين تتعرض أمل الباشا، أو رحمة حجيرة، سامية الأغبري، توكل كرمان... الخ، للإساءة تتداعى هذه المنظمات للاجتماع، وعقد جلسة لا تخرج منها ببيان للجماهير من خلاله توصل تضامنها وتوضح له تداعيات القضية التي كان قد نسيها الكثيرون لا أن تكتفي بتضامن فوقي يحضره عدد من أسر الضحايا وأصدقائهم وزملاء المهنة... وعضو من مجلس النواب استاء من كثير مما قيل، رغم أن ما قيل كلام مكرور، ومع هذا زعل!!

سامية الأغبري في الجلسة ذاتها في كلمتها أشارت إلى أن البديل عن غياب القضاء أو لا عدالته هو حذاء أو جزمة رشيدة القيلي –لا فرق– المصفوع به "الفاتش–رئيس تحرير البلاد" بمعنى أن تصفعه رحمة حجيرة بحذائها وينتهي الأمر!! والمشكلة برأيي ليست في أن يقال ذلك، بل في الانسياق وراء دعوة كهذه، بدءاً من القاعة. فأحد الحضور أعجبه أن يردد كلام سامية، وأصر على أهمية اللجوء إلى مثل هكذا تصرفات، غير مدرك أو متجاهل لتبعات تصرفات كهذه تجعل المجتمع المدني يعيش انحطاطاً أخلاقياً وقيمياً حقيقياً يكون بمثابة انعكاس لانحطاط خطاب الآخر، المرفوض، وبلا شعور نصبح وجهاً آخر لما نرفضه، ونقف ضده، مردداً ما قالته سامية قبلاً: "انتصرت رشيدة للعدالة، وخذلت العدالة حافظ ورحمة، والحق أن رشيدة لم تنتصر، وبالمقابل لم يهزم الفاتش".

إن حاجتنا لدولة مدنية تعكسها التفاصيل اليومية المعاشة، وهي حاجة مجتمع، وليس فردا، والبديل عن غياب الدولة، هو المطالبة بدولة، كما البديل لغياب القضاء هو المطالبة بقضاء فاعل ومستقل، والرد على المنهجية في البذاءة، منهجية في المواجهة المدنية التي تنتزع الحقوق عبر أثقابها الشرعية، المنتصرة أساساً لمعنى أن تكون الدولة دولة.

●●●

عزائي الشديد للأستاذة أمل الباشا في وفاة أخيها الأكبر أحمد الباشا، فكثيرا من المواساة، وآيات الصبر لك أيتها الرائعة.

طق... طق

منى صفوان

monasafwan@hotmail.com

الله الله على الجد والجد الله الله عليه.

الكل مرشح والكل يبتسم في وجه الكل.

برغم أن المرشحين يمرون بمرحلة صعبة وعصيبة جدا، فيجد الواحد منهم نفسه في مناسبة مكتظة بالمرشحين، فإن حضرت عرسا وجدت كل المعازيم مرشحين، وإن حضرت عزاء كلهم مرشحين... عندها يكون كل مرشح غير قادر على إعلان برنامجه الانتخابي، لأنه لو فعل لأخرج كل من في القاعة برامجهم، وأولهم العريس.

وهناك مرشحون لا يعرفون مقر النقابة إلا في الانتخابات، وآخرون لا يحضرون إلى مقرات أعمالهم إلا في الانتخابات، تماما كهذه المرشحة صاحبة "طق.. طق"، التي يسألها عسكر بوابة مؤسسة "الثورة" كلما أطلت: "نعم يا أخت، أي خدمة؟!"، فتخرج كل مستنداتها وتحلف أنها موظفة

هنا، وقد يكون من حظها أن تجد شهودا على ذلك.

وهناك مرشحون ضيعوا ساعات من وقتهم الثمين في كسب ناخبين اكتشفوا أنهم ليسوا أعضاء أساسا في نقابة الصحفيين! لذا يجدر بكل مرشح ومرشحة أن يسأل محدثه أولا: هل أنت عضو في النقابة؟ وإن كان فليبتسم في وجهه ويصبّح عليه ويعزم عليه بواحد شاي، وإن لم يكن وكان قد طلب الشاي فعليه أن يرجعه فورا، بدلا من أن يهدر وقته الانتخابي معه.

طبعا الأسوأ من ذلك أن يهدر المرشح وقته الانتخابي الثمين في شرح برنامجه الانتخابي لشخص هو لا يعلم أنه مرشح منافس، فيفاجأ ببرنامجه قد نشر باسم هذا المرشح المنافس! لذا تأكد أولا من قائمة المرشحين قبل أن تفتح أي حوار مع أحدهم.

وقبل أن تضيف اسمك لأي بيانٍ سارع أولا بنفي الخبر الذي يضيف اسمك. المهم ألا يطلع خبر النفي قبل نشر البيان.

كان الله في عون المرشحين الذين أهلكهم العمل العام قبل أن يبدأ.

سلام

كلنا يهود حتى إنصاف الشهيد ماشا

محمد مهيوب إسماعيل

"من أعطيناه عهدنا كان دمه كدمنا"

عمر بن عبدالعزيز

للكهنوت أساليبه المتعددة في الاحتيال على الدستور والقوانين النافذة. فزواج الطفلة ومفاخذة الرضيعة لا يجوز كهنوتياً إلا لمصلحة يحددها القاضي! وما هي المصلحة الوطنية والقومية من تزويج الطفلة ومفاخذة الرضيعة يا أصحاب "الفضيلة" غير مصلحة تخفيف الاحتباس الحراري؟

بعد ألف وأربعمائة سنة من الحضارة المزعومة يخرج علينا أحد أساتذة اللاهوت في صحيفة "المصدر" ليقول إن هذه المصلحة "كأن تكون الطفلة يتمية"!!

اليتيمة تذهب إلى دار الرعاية الاجتماعية وإيواء الأيتام، كما هو منصوص عليه ومعمول به في شريعة العصر الحديث، أم إلى "عش" الحياة "الزوجية"؟!

ربما أن الرعاية الاجتماعية وإيواء الأيتام من التشبه باليهود والنصارى والعياذ بالله!

وربما شكل الكهنوت لجنة طبية لتمييع الدم المعصوم تحقيقا لمقولة "لا يقاد مسلم بكافر"، هذه المقولة وغيرها من مقولات العنصرية والتحريض التي ساهمت في السقوط بهذه الأمة وانتقام الخالق العظيم منها.

لقد ظلمنا إخواننا اليهود اليمنيين أكثر من ألف سنة، وما زالت الذاكرة الشعبية تعجّ بالعديد من الأمثال العنصرية والشتائم الاجتماعية والازدراءات فأدال الله منا دولة تنحني لها جباه الطواغيت وترتعد لسماع اسمها فرائص جبابرة البادية العربية؛ «جزاء وفاقا»، «ولا يظلم ربك أحدا». غير أن ثلة طيبة مباركة من يهود اليمن الأحرار لم يستسلموا لإغراءات الصهيونية العالمية المادية والأيديولوجية الاستعمارية الجديدة ذات الطابع الديني والانتقامي وآثروا البقاء بين إخوانهم اليمنيين يشاركوننا همومنا ومآسينا، متسامحين، متجاوزين عن كل ذلك التاريخ العريق من الاحتقار والإيذاء "المقدس".

ويهودي ابن يهودي من يكذب عليكم! إن الجالية الإسلامية في أمريكا لو سمعت قائلاً يقول: للمسلمين ما لنا وعليهم ما علينا، ما لزموا الحقار واطلقوا الزنار! أو "مسلم ابن مسلم من يكذب عليكم" لمألنا الدنيا صراخا واتهاما للآخرين بالعنصرية وتغنيا بأحلام اليقظة. غير أن إخواننا اليهود في اليمن دأبوا على التسامح وفضلوا ظلم ذوي القربى وهو الأشد مضاضة على النفس من وقع الحسام المهند، على أن يذهبوا إلى تل أبيب، حيث الظلم يتخذ طابعا عصريا، والعنصرية تأخذ شكلا حضاريا، وكانوا أكثر الناس امتثالا لقوله تعالى: «وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ».

في 2009/3/2 صدر حكم المحكمة الجزائية المتخصصة الموقرة في عمران في جلستيها الثامنة والأخيرة من مسلسل أغرب محاكمة في التاريخ لقاتل الشهيد ماشا بن يعيش النهاري، القاضي بدفع دية خمسة ملايين وخمسمائة ألف ريال لأولياء الدم، مبررة الحكم بأن الجاني يعاني من حالة نفسية! وفقا لتقرير غامض أصدرته لجنة انتقائية متحيزة. والمقصد الكهنوتي وراء الحكم هو تحقيق مقولة "لا يقاد مسلم بكافر"، التي حسمها المشرع اليمني ورفع دعوى الخلاف بالمساواة المطلقة بين المواطنين اليمنيين على أساس المواطنة لا الانتماء العقدي والفكري، وتلك الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الملزمة التي وقعتها بلادنا بحكوماتها المتعاقبة بنبذ التمييز على أساس الدين والجنس وللأسف الشديد يبدو أن قومنا «كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم بل أكثرهم لا يؤمنون».

وبالتالي يجب محاكمة الجاني في محكمة دولية محايدة ومتخصصة وغير متأثرة أيديولوجيا بالآراء الدينية، وكشف ملابسات القضية والأيادي الخفية الضالعة فيها.

أيها الشهيد ماشا بن يعيش النهاري، في عالم الخلود الأبدي عند مليك مقتدر، إن دماءك الطاهرة المطهرة المعصومة في كتاب الله يوم خلق السماوات والأرض لن تذهب هدرا، ولكنها ستكون وقودا حضارية لإحراق بقايا الكهنوت التي لم تحترق بثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة.

إدارة المخاطر المصرفية في ظل بيئة متغيرة

تريليون و230 مليار ريال الودائع في القطاع المصرفي اليمني حتى عام 2008

نظمت مؤسسة التمويل الدولية، بالاشتراك مع جمعية البنوك اليمنية (YBA)، أمس الثلاثاء، مؤتمراً بعنوان "إدارة المخاطر المصرفية في ظل بيئة متغيرة"، يهدف إلى استكمال الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي اليمني لتعزيز ممارسات إدارة المخاطر في القطاع المصرفي ومناقشة كيف يمكن للبنوك اليمنية وضع نظم وإجراءات قوية لإدارة المخاطر.

المؤتمر، الذي ضمّ كبار المصرفيين اليمنيين وخبراء مؤسسة التمويل الدولية، ناقش بين الموضوعات التي ناقشها، نماذج العمليات الخاصة بتصميم ونشر هيكل فعّال لإدارة المخاطر، وأنماط المخاطر التي يتعين على البنوك مواجهتها على نحو متكرر.

وخلال المؤتمر صرّح محافظ البنك المركزي اليمني، أحمد السماوي، قائلاً: "يتطرق المؤتمر لموضوع في غاية الأهمية في وقت تسببت فيه الأزمة المالية العالمية في تغيير كافة المعتقدات السائدة ولاسيما الاعتقاد بأن البلدان المتقدمة في مأمن من أزمة الائتمان هذه. لقد أحسنت جمعية البنوك اليمنية ومؤسسة التمويل الدولية بالترتيب لهذا المؤتمر لتعميق المعرفة لدى البنوك اليمنية بهذه المخاطر".

وقال إن مخصصات الديون تغطي حالياً أكثر من 80 بالمائة من الديون المشكوك في تحصيلها، مشيرا إلى أن "هذه التطورات تجعلنا نقول وباطمئنان وثقة إن القطاع المصرفي اليمني بعيد عن تداعيات الأزمة المالية العالمية".

وقال: "لن يجرؤ أي بنك يمني على أن يقول إنه قد تأثر بالأزمة المالية العالمية، وإذا ادعى أي بنك يمني أنه يعاني من أزمة فإنه يعاني من سوء إدارة وعدم التزامه بمنشورات وتعليمات البنك المركزي اليمني".

وأكد حرص البنك على تفعيل كافة أدواته الرقابية لدعم وحماية الجهاز المصرفي اليمني وحماية حقوق المساهمين والدائنين، إضافة إلى التأكد من تقيد المصارف بالقوانين والأنظمة والمحافظة على سلامة وسيولة موجوداتها.

وتطرق السماوي إلى الجهود التي بذلها البنك المركزي اليمني خلال فترة الإصلاح والمنشورات والتعليمات التي نبهت المصرفيين اليمنيين لتجنب الوقوع في المخاطر، بل وعشرات الدورات والندوات التي تناقش بعمق أنواع المخاطر التي عاده تكون المصارف عرضة لها.

واستعرض ما حققه القطاع المصرفي اليمني من نتائج ايجابية منذ تبني مصفوفة إصلاح القطاع المصرفي في العام 96، بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، لافتا بهذا الخصوص إلى تقييم

بعثة البنك الدولي للقطاع المصرفي اليمني قبل بدء برنامج الإصلاح، والتي استنتجت أنه لو طبقت البنوك اليمنية المعايير الصحيحة لتصنيف القروض والمخصصات فإن الخسائر التي تنشأ من هذه الديون الرديئة تفوق وتمحو رأس المال والاحتياطيات.

وقال: "والآن بعد حوالي 12 عاما من برنامج الإصلاح، حققنا تطورات عديدة، حيث ارتفعت كفاية رأس المال أواخر العام الماضي إلى 12 بالمائة بعد أن كانت أقل من 1 بالمائة، كما ارتفعت رؤوس أموال البنوك اليمنية مجتمعة بما فيها الاحتياطيات من حوالي 17.6 مليار ريال إلى حوالي 120 مليار ريال".

وبين محافظ البنك المركزي اليمني أن رأس مال أي بنك كان حوالي 250 مليون ريال وأصبح لزاما على كل بنك أن يصل برأس ماله في أواخر عام 2009 إلى 6 مليارات ريال، بل إن الكثير من البنوك تجاوز هذا الرقم حاليا بكثير، لافتا إلى تطور الودائع في القطاع المصرفي اليمني في بداية برنامج الإصلاح من حوالي 50 مليار ريال إلى تريليون و230 مليار ريال عام 2008.

وقال: "كما كانت القروض والتسهيلات حوالي 17 مليار ريال، وأصبحت 426 مليار ريال في أواخر عام 2008. كما أن الأصول الخارجية للبنوك اليمنية ارتفعت من 400 مليون دولار إلى حوالي مليار 380 مليون دولار، والميزانية الموحدة للبنوك من 240 مليار ريال إلى تريليون و545 مليار ريال".

من جانبه صرّح رئيس جمعية البنوك اليمنية، أحمد الخاوي، قائلاً: "تأتي مؤسسة التمويل الدولية لدعم جهود جمعية البنوك اليمنية في التوقيت المناسب والعالم يعيش أسوأ أزمة مالية تشهدها المؤسسات المالية والمصرفية لدعم جهود الجمعية في مجال تأهيل وتدريب الكوادر المصرفية، ونحن في أشد حاجة لمثل هذا الدعم".

ودعا إلى ضرورة تأهيل العناصر البشرية في مجال الائتمان والمخاطر والتسويق، مبينا أن بعض المصارف اليمنية لا يوجد لديها حتى الآن إدارات متخصصة أو كوادر مؤهلة بصورة يعتمد عليها في هذا المجال.

وأكد ضرورة قيام بعض المصارف الوطنية باستكمال تحديث بنيتها التحتية بصورة مدروسة، مثمنا دعم مؤسسة التمويل الدولية للإعداد والتحضير لعقد هذا المؤتمر الهام.

وقدمت في المؤتمر ثلاثة عروض، عن برنامج الاستشارات المصرفية في مؤسسة التمويل الدولية قدمه مدير البرنامج قيصر نسيم، وحول الأسواق المالية وكيفية تقديم المساعدة الفنية من مؤسسة التمويل الدولية، وحول إدارة المخاطر المصرفية قدمهما كبير مديري العمليات بمؤسسة التمويل الدولية جيم جوهاري.

وتخلل المؤتمر نقاشات مستفيضة حول كيف يمكن للبنوك اليمنية وضع نظم وإجراءات قوية لإدارة المخاطر، والجهود المبذولة من البنك المركزي اليمني لتعزيز ممارسات إدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وأهمية تدريب كبار الكوادر المصرفية في هذا المجال.

ومن بين الموضوعات التي تمت مناقشتها خلال المؤتمر –والذي يهدف إلى استكمال الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي اليمني لتعزيز ممارسات إدارة المخاطر في القطاع المصرفي– نماذج العمليات الخاصة بتصميم ونشر هيكل فعّال لإدارة المخاطر، وأنماط المخاطر التي يتعين على البنوك مواجهتها على نحو متكرر.

الجدير ذكره أن مؤسسة التمويل الدولية تعمل عن كثب مع البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمساعدتها في إنشاء أنظمة قوية لإدارة المخاطر، والمساعدة في تدريب كبار الكوادر المصرفية على إدارة المخاطر.

ويقول جيم جوهاري، كبير مديري العمليات بمؤسسة التمويل الدولية للأسواق المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "في مؤسسة التمويل الدولية، نحن نساعد هذه البنوك من خلال تبادل وجهات النظر والحلول، حتى تتمكن من اجتياز الأزمة الحالية بنجاح".

وقد أطلقت مؤسسة التمويل الدولية ووزارة التنمية الدولية البريطانية في يناير/ كانون الثاني 2009 برنامجا مدته ثلاث سنوات لمساندة جهود اليمن في تحسين البيئة العامة للأعمال بهدف خلق فرص عمل جديدة وخفض معدلات الفقر في البلد.

اللقاء الأول للمنتجين والمصدرين الزراعيين في عبس

توصل المشاركون في اللقاء التشاوري الأول للمنتجين والمصدرين الزراعيين والسمكيين بمديرية عبس في محافظة حجة، أمس، إلى تشكيل لجنة من المصدرين لمتابعة المشاكل التي تواجهها الصادرات اليمنية عبر منفذ حرض.

وعبّر العديد من المصدرين والمنتجين، في اللقاء التشاوري الذي ينظمه مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، بالتعاون مع مجلس الصادرات، عن استيائهم من عدم تنوع الأسواق الخارجية أمام المنتجات اليمنية بمختلف أنواعها.

وقالوا إن معظم الصادرات تتوجه إلى مدن محددة في المملكة العربية السعودية، مشيرين إلى منع المصدرين من الدخول إلى كل المناطق.

وطالبوا بدور فاعل لوزارة الزراعة والجهات المعنية بالتصدير لتوفير معلومات عن الأسواق الخارجية، والقدرة التنافسية للمنتج اليمني في تلك الأسواق.

وبحضور الملحق التجاري السعودي، محمد الطعيمي، أكدوا ضرورة تطوير بروتوكول الترانزيت مع المملكة العربية السعودية للنفاذ إلى أسواق أخرى.

وكان السيد محمد الطعيمي أكد في تصريح صحفي أن هذا اللقاء يعتبر إحدى ثمار الجهود التي تبذل للرقي بمستوى التبادل التجاري وانسياب السلع بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية وتواصلاً مع كل ما من شأنه وضع العلاقات التجارية والاستثمارية السعودية واليمنية لكي تصل إلى الهدف المنشود وتذليل كافة العوائق التي تعيق انسياب السلع بين البلدين.

وانتقد المشاركون من مصدري الأسماك قرارات وزارة الثروة السمكية فرض شروط جديدة على المصدرين تتمثل باستحداث مراكز للتغليف والإعداد للأسماك، مؤكدين أن السوق السعودية تتطلب أسماكا طازجة.

وكشف مدير الدراسات والبحوث في المجلس الأعلى لتنمية الصادرات عن فقدان 25% من المنتج الزراعي أثناء ما بعد الحصاد.

وطالب وزارة الزراعة بإيجاد آلية سلسة لإدخال أصناف جديدة من البذور الزراعية، مشيرا إلى أن الآلية الحالية معقدة.

وتوصل المشاركون في اللقاء إلى ضرورة تنظيم الصادرات عبر مراكز معتمدة للتصدر، وأن يحدد المصدر الحقيقي بدقة.

من جانبه طالب رئيس مركز الدراسات والإعلام، مصطفى نصر، بعمل آليات عملية لتطوير الإنتاج وتعزيز الصادرات وإزالة معوقاتها.

واقترح تنظيم ندوة يمنية سعودية مشتركة، لمزيد من النقاش وصولا إلى تفاهم مشترك حول كافة المعوقات في منافذ الطرفين.

واعترف مدير مكتب الثروة السمكية في محافظة حجة بعدم تجاوز الصادرات السمكية منطقة جيزان.

وقال: "يجب التفاهم مع الجانب السعودي لتجاوز عرقلة الصادرات اليمنية، وإلا فالتعامل بالمثل".

وكان قد انعقد اللقاء التشاوري للمنتجين والمصدرين الزراعيين والسمكيين عبر منفذ حرض، صباح أمس في مديرية عبس بمشاركة 200 من المنتجين والمصدرين وبحضور وكيل وزارة الزراعة والري، الدكتور محمد الغشم، وأمين عام المجلس الأعلى لتنمية الصادرات نعمان الملصي، والملحق التجاري السعودي، وممثل منظمة "ايفاد" الدكتورة فتحية بهران، وبرعاية وكيل محافظة حجة جمال العاقل، وبدعم من بنك التسليف التعاوني الزراعي (CAC BANK).

الأزمة الاقتصادية في أحزاب المشترك

نظمت اللجنة العليا للتشاور الوطني التابعة للمعارضة، يوم الأحد، بصنعاء حلقة نقاشية حول "الأزمة الاقتصادية: المظاهر والتداعيات".

وفي الحلقة، التي حضرها عدد من أساتذة الاقتصاد بجامعة صنعاء وقيادات أحزاب المشترك وأعضاء مجلس نواب وجمع من المهتمين، قدم عضو المجلس الأعلى للقاء المشترك، الدكتور عبدالوهاب محمود، ورقة تضمنت رؤية المشترك للإصلاحات الاقتصادية والمالية التي من شأنها بناء اقتصاد وطني قوي وسليم.

وتتمثل هذه الرؤية في إصلاح الإدارة الاقتصادية في ضمن مجموعة من الإصلاحات المؤسسية الشاملة ووضع استراتيجية وطنية لتنمية مستدامة وشاملة بشرية وإنتاجية تهدف إلى تنمية الموارد الاقتصادية وتوسيع مصادر الدخل القومي وتعزيز دور القطاع العام والخاص والتعاوني، وبما يحقق زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع وربط مخرجات التعليم بمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.

ودعت الورقة إلى إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية وذلك بالتركيز على القطاعات الاقتصادية الواعدة وغير الناضبة، والاهتمام بتجارة إعادة التصدير، والاستغلال الأمثل لموقع اليمن الجغرافي كمركز تجاري إقليمي، لما تتمتع به موانئه كميناء عدن من مميزات كبيرة بتوفير البنية التحتية المناسبة والإطار القانوني المشجع والإدارة النزيهة والقادرة.

وشدد المشترك على ضرورة تهيئة المناخ وبيئة اقتصادية داعمة للاستثمار والادخار بعيدا عن مراكز النفوذ والقوى الطفيلية وعن قوى الفساد والبيروقراطية المستوطنة، وكذا اضطلاع الدولة بدورها ومهامها الاستراتيجية وخاصة في إيجاد وتعزيز آليات مؤسسية فاعلة على المستويين المركزي والمحلي لإدارة شراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص في عمليات التنسيق ورسم السياسات ومتابعة تنفيذها إلى جانب المشاركة الشعبية.

ودعا المشترك إلى إنشاء قاعدة بيانات معلوماتية متطورة تغطي مجالات المال والاستثمار والأسواق والتكنولوجيا واعتماد مبدأ الشفافية وتحرير المعلومات وإبعاد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية عن كافة أشكال التلاعب والتسييس الرسمي، مع ضرورة إصلاح السياسة المالية والنقدية واعتماد الوضوح والشفافية الكاملة في الموازنة العامة وعدم تضمينها بنودا غير مبوبة وغير متطورة تحت أي ذريعة، وإيقاف الاعتمادات الإضافية وإصلاح التشريعات المالية.

وطالب المشترك بإعادة هيكلة الموازنة العامة وترشيد الإنفاق الحكومي وضمان الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي لتمكينه من القيام بدوره على أسس موضوعية وعلمية وتطويره كمسؤول عن رسم السياسة النقدية.

كما دعت رؤية المشترك إلى السعي لإنشاء سوق للأوراق المالية وتنظيم حركة رأس المال بعيدا عن عمليات الاحتكار والاستحواذ وأشكال الفساد الأخرى. وشددت على أهمية إعطاء دور أكبر للبرلمان في عملية الرقابة على تخصيص الموارد وتحديد نسب الإنفاق التي يجب على الحكومة الالتزام بها، وكذا الالتفات الجاد إلى أزمتي المياه والطاقة وتقوية وتعزيز الشراكة الاقتصادية والتجارة البينية مع الأقطار العربية والإسلامية، إضافة إلى السعي في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (الجات).

وقال محمود إن الإحصائيات والبيانات المحلية والدولية للنشاط الاقتصادي لبلادنا أكدت تواضع الأداء الكلي للاقتصاد بسبب فشل الحكومات المتعاقبة في معالجة المعوقات الإدارية والهيكلية إضافة إلى محدودية البنية التحتية وضعف البيئة الاستثمارية ومشاكل الأراضي والفساد المالي والإداري وتخلف القطاع الصناعي والزراعي.

وعبر عن أسفه لإضاعة الحكومة فرصة ثمينة وارتكابها أخطاء قال إنها فادحة فيما يتعلق بمؤتمر المانحين الذي عقد في لندن في عام 2006، مشيرا إلى أن الحكومة لم تستوعب سوى مبلغ 46.2 مليون دولار من إجمالي 5489 مليون دولار، أي ما نسبته 1% تقريبا من إجمالي تعهدات المانحين.

رئيس لجنة التشاور الوطني، حميد الأحمر، أكد أن الاقتصاد هو مؤشر نجاح أو فشل الحكومات والأنظمة كما أنه أحد المحركات الأساسية لأي عمل سياسي ومقياس الرفاة لأي بلد.

وأن الاقتصاد اليمني يعاني الكثير من الاختلالات الهيكلية والمعوقات الإدارية ويستوجب جهدا جادا وصادقا من قبل الدولة وتعاونا كبيرا من القطاع الخاص لتجاوز المعيقات وتهيئة مناخات الاستثمار.

قبول انضمام اليمن إلى إتحاد الغرف الخليجية

أعلن اتحاد الغرف التجارية والصناعية بدول مجلس التعاون الخليجي، أمس الأول، موافقته على قبول انضمام اليمن إلى عضوية الاتحاد.

جاء ذلك في ختام أعمال اللقاء المشترك الرابع والعشرين لمسؤولي الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ورؤساء وأعضاء اتحاد غرف دول المجلس الذي عقد أمس بالعاصمة العمانية مسقط.

وقالت وكالة الأنباء العمانية إن اتحاد غرف دول مجلس التعاون أبلغ الأمانة العامة لدول المجلس خلال اللقاء موافقته على انضمام اليمن عضوا جديدا بالاتحاد، وكذا موافقته على استعادة العراق عضويته في الاتحاد.

هذا وقد ناقش المشاركون في اللقاء عددا من القضايا المتصلة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، ومنها المراحل والحلول المقترحة لتسريع وإزالة العقبات التي تعترض مسيرة عمل السوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي والجمركي.

كما ناقشوا الأهمية الاقتصادية لتوسيع دور القطاع الخاص الخليجي في اتخاذ القرارات الاقتصادية بدول المجلس وتفعيل اللجنة الخليجية المشتركة لحل معوقات الاستثمار والتبادل التجاري والمواطنة الاقتصادية.

وتطرق اللقاء إلى مناقشة أوضاع الاقتصاد الخليجي بعد الأزمة المالية العالمية.

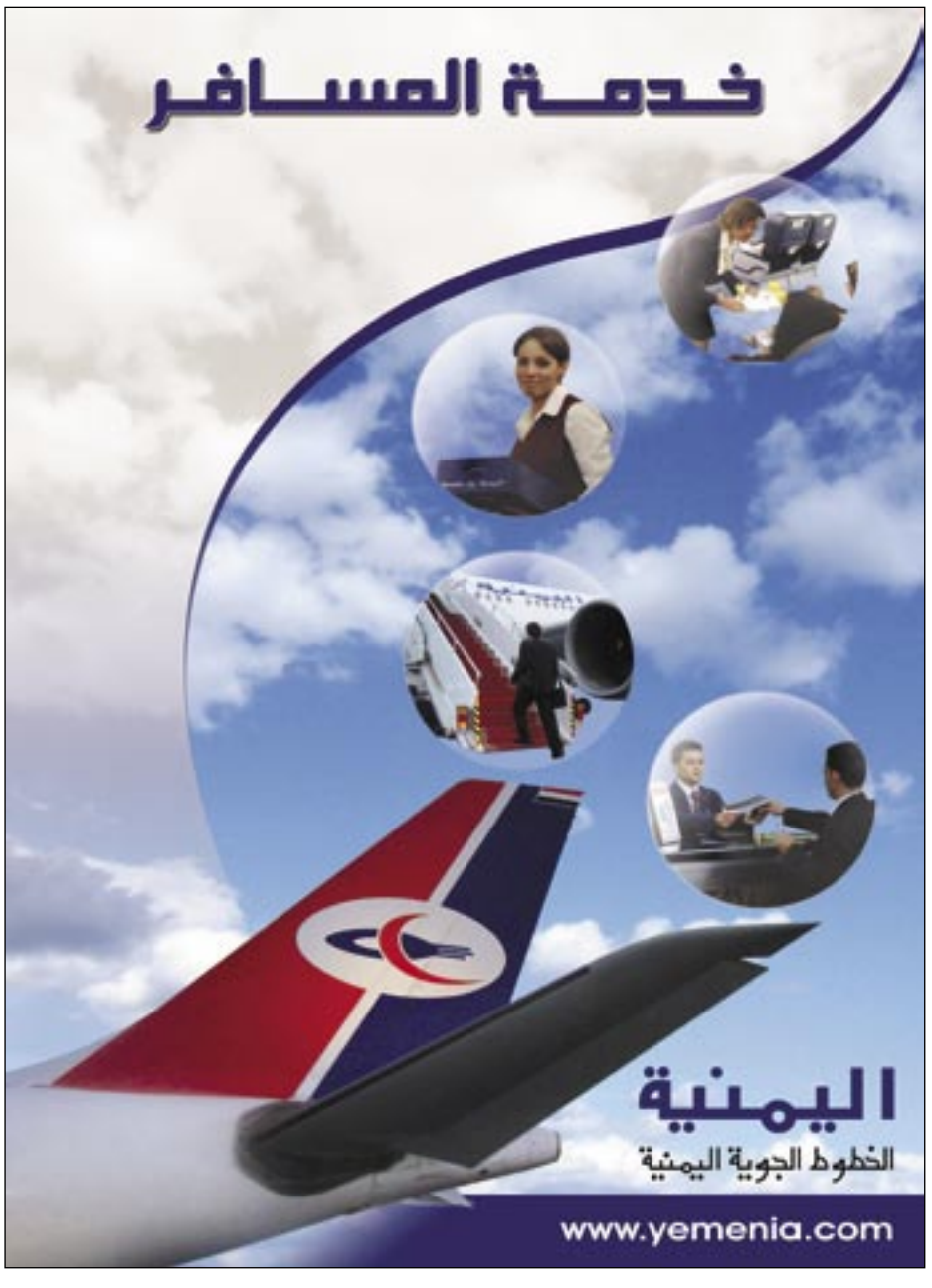

سندباد حضرمي

هذه رحلة شائقة في عالم محمد عبدالقادر بافقيه. رحلة على الورق مع «سندباد حضرمي» يشارك فيها باحثون وسياسيون وشعراء ومريدون يستبد بهم الحنين إلى النور الذي كانه شيخهم، العلم الذي غادر محزوناً دنيا الذين لا يقرؤون، وإذا قرؤوا لا يفهمون، وإذا فهموا فإنهم لا يقبلون، دنيا «مخلوقات عجيبة» كما كتب في صحيفة «الرائد» الحضرمية قبل نحو 45 سنة.

هي بالضرورة رحلة شاقة. ففي دنيا الذين لا يتطورون، يثير استدعاء «آية النابغين» الكثير من الألم والحسرة. يكفي أن طلاب الآثار والتاريخ لا يتلقون دروسهم الجامعية في قاعة تحمل اسمه، لا يرتادون مكتبة تحوي تراثه. يكفي أن النسيان يلف أدواره وعطاءاته وآثاره التي تريد «المخلوقات العجيبة» أن تواريها التراب توطئة لتهريبها إلى متحف التاريخ اليمني المستباح.

والحاصل أن بافقيه، القامة والقيمة، النابغة الذي عانى في حياته من ضغائن جهلة لا يقرؤون، ومن ألاعيب ومناورات أنصاف مثقفين دفعت بهم الفوضى والانقلابات إلى راس الهرم البيروقراطي للمؤسسات والوزارات المعنية بالثقافة والتراث، مايزال، رغم مضي 8 سنوات على غيابه، عرضة للجحود.

استغرق التحضير لهذا الملف أسابيع طويلة. على أن أسرة «النداء» تدرك أن الإمساك بأبعاد شخصية بافقيه المتنوعة لا يطيقه حيز أسبوعي في صفحاتها. فإلى دوره التربوي في المدرسة الوسطى في الخمسينيات، ووزارة التعليم بعد الاستقلال، لم يسعفنا الوقت ولا الإمكانات ولا مجايلي الفقيد ورفاقه، في إلقاء الضوء على دوره في تأسيس النادي الثقافي بالمكلا، وجهوده المبكرة في ضم مدينة شبام إلى مدن التراث العالمي، وعلاقاته في المحيطين العربي والدولي، وخصوصاً أثناء توليه وظائف دبلوماسية، ثم خلال عمله الاستشاري في الإمارات في الثمانينيات.

عدا ذلك، فقد حالت الظروف الصحية للمهندس فيصل بن شملان دون تسليط الضوء على التوجهات السياسية لبافقيه في الخمسينيات والستينيات، علاوة على اشتراكهما معاً بعد 22 مايو 1990 في تأسيس حزب المنبر. وكان المهندس بن شملان وافق متكرماً على إجراء حديث عن بافقيه واهتماماته السياسية والثقافية.

ويبقى أن تلاميذ لبافقيه، بعضهم لعب أدواراً سياسية مهمة في الجنوب، وعدوا بالإسهام في الملف لكنهم لم يتمكنوا من الوفاء بالوعود جراء اعتبارات خاصة، ومشاغل كبيرة.

لأجل التاريخ الذي بات موضع وجهة الجاهلين وعبثهم، ومقصد نابشي القبور ومهربي الآثار، ولأجل القيمة التي كانها بافقيه، القيمة التي راحت بعد رحيله تهيم في دنيا «المخلوقات العجيبة» كان هذا الملف.

■ سامي غالب

● المؤتمر الـ18 لليونسكو 1974

سيرة محمد عبدالقادر بافقيه

● رئيس النادي الثقافي - المكلا 1957

ولد محمد عبدالقادر أحمد بافقيه في 28 أغسطس 1928 بمدينة أديس أبابا في إثيوبيا. عاد باكراً إلى حضرموت وأكمل الدراسة الابتدائية في مدينة الشحر بمدرسة "مكارم الأخلاق" عام 1941، ليتابع الدراسة في المرحلة الوسطى ابتداءً في المدرسة الوسطى بالمكلا، ليكملها لاحقاً في غيل باوزير عام 1944. وأسس بافقيه عام 1940 جمعية اتحاد التلاميذ الأدبية. غادر بافقيه إلى السودان لدراسة المرحلة الثانوية في مدرسة "حنتوب" بمدينة أم درمان، حيث تخرج فيها عام 1948 ليلتحق عقبها مباشرة بكلية الخرطوم الجامعية ويتخرج فيها عام 1953 حاملاً البكالوريوس في الآداب. وفي أثناء دراسته بالسودان شارك في تأسيس اتحاد بعثات جنوب الجزيرة العربية عام 1946. عاد إلى حضرموت عقب تخرجه ليعمل بين 1953 و1954 مدرسا ومساعد مدير المدرسة الوسطى في غيل باوزير. ثم أصبح مديراً للمدرسة الوسطى من 1954 إلى 1955، ليعين في العام التالي وحتى 1957 عميداً بالنيابة لمنطقة غيل باوزير التعليمية. وبين العام 1957 و1962 تولى موقع نائب ناظر المعارف بالسلطنة القعيطية في حضرموت. كما أنه في العام 1957 أسس هو وعدد من أصدقائه النادي الثقافي بالمكلا. ثم عُين بين العام 1962 و1967 ناظراً للمعارف في السلطنة، وتولى في الفترة نفسها موقع سكرتير لجنة المعارف العليا بالسلطنة، وسكرتير الجمعية الخيرية العليا. كما حصل في الفترة بين 1960 و1961 على دبلوم تربية من كلية سوانزي الجامعية في ويلز بالمملكة المتحدة.

بين العام 1964 و1967 أسس بافقيه وأشرف على متحف المكلا للآثار والتقاليد الشعبية. وعقب حصول جنوب اليمن على الاستقلال عام 1967 عُين بافقيه أول وزير للتربية والتعليم ومسؤولا عن الآثار والمتاحف حتى 1968، ليعين من 1969 و1970 سفيراً في المملكة المتحدة. وبين العام 1970 و1972 عين سفيراً في مصر ومندوباً دائماً لدى الجامعة العربية وسفيراً غير مقيم في السودان. ثم يعين بين العام 1973 و1978 سفيراً في فرنسا ومندوبا دائما لدى اليونسكو، علاوة على كونه سفيرا غير مقيم في كل من بلجيكا وسويسرا وايطاليا والنمسا. في الفترة بين 1978 و1982 عين سفيرا ومندوبا دائما في اليونسكو، وكان أيضاً نائب رئيس المجموعة العربية في إطارها. وفي 21 يونيو 1983 حصل بافقيه على شهادة دكتوراه دولة في الآداب تخصص تاريخ قديم في جامعة "السوربون" بباريس. بين العام 1983 و1985 عين بافقيه مستشاراً تربوياً وثقافياً لليونسكو في الإمارات، ليعود عقبها إلى شمال اليمن ويعمل أستاذاً زائراً في جامعة صنعاء بين 1986 و1988. عاد بعد ذلك إلى عدن وأسس وترأس مؤسسة "ريدان" للدراسات الأثرية والنقشية بين 1989 و1990، ليعين عقب قيام الجمهورية اليمنية عام 1990 رئيساً للهيئة العامة للآثار والمخطوطات والمتاحف حتى عام 1994، ثم عين في الفترة بين العام 1995 و2002 مستشاراً في الهيئة.

كتب بافقيه منذ 1949 في صحيفة "المستقبل" العدنية، وفي صحيفتي "الرائد" و"الرأي العام". كما نشر في مجلة "السودان الجديد" خلال دراسته الجامعية هناك، وكتب في عدد من المجلات اليمنية مثل "الحكمة" و"الثقافة" و"دراسات يمنية" و"الإكليل" و"اليمن الجديد"، علاوة على مساهماته العلمية في مجال التاريخ في الدوريات العربية والأجنبية. ولقد أسس هو وآخرون حولية "ريدان" الخاصة بالآثار والنقوش اليمنية عام 1978، حيث كان مساعد رئيس تحريرها، ثم أصبح رئيس تحريرها منذ العام 1984. وصدر له عدد من الكتب بعضها بالمشاركة مع آخرين، ومنها: "صاروخ إلى القرن العشرين"، "آثار ونقوش العقلة"، "تاريخ اليمن القديم"، "في العربية السعيدة"، "المستشرقون وآثار اليمن"، "مختارات من النقوش اليمنية القديمة"، "صهيديات – بحوث حول نقوش الجزيرة العربية قبل الإسلام"، و"كنوز وادي ضرا".

محمد عبدالقادر بافقيه هو عضو شرف بالجمعية الملكية الآسيوية في لندن منذ العام 1965، وكان عضواً في اللجنة الاستشارية للثقافة العربية باليونسكو في 73 – 1982، وعضوا في المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية في الأردن منذ العام 1983، وعضو كرسي الأستاذ الدكتور محمود الغول في جامعة اليرموك بالأردن منذ العام 1984، وكان عضواً مؤسساً في حزب المنبر الحر عام 1990.

تقلد بافقيه وسام الجمهورية من الدرجة الأولى من الجمهورية العربية المتحدة (مصر) عام 1968، ووسام الآداب والفنون من اليمن الديمقراطية عام 1980، ووسام المؤرخ العربي من اتحاد المؤرخين العرب عام 1989، ووسام الاستقلال من الجمهورية اليمنية عام 1995.

توفي محمد عبدالقادر بافقيه في مدينة عدن في 16 أغسطس 2002.

بافقيه.. تاريخ في قلب التاريخ

علي ناصر محمد

لعل من الصعوبة بمكان أن نرثي التاريخ، أو نؤرخ لوفاته أو لمسيرة حياته. هذا الشعور هو الأول الذي حضر بذهني وأنا أنوي كتابة شيء ما عن قامة تاريخية وعلمية وفكرية متقدة، عن المؤرخ الكبير الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه الذي رحل جسداً وبقي روحاً مبثوثة في صفحات تاريخنا الذي التصق به كما تلتصق الفراشة في المصباح المضيء.

الفقيد الكبير الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه أشبه بالنقش الأثري الذي يدلك على حقبة تاريخية كاملة، بما فيها من بشر وحجر ولغة وعلم وأدب وفن وتراث. ومثل الفقيد الكبير محمد بافقيه الذي اهتم بالنقوش الأثرية والأوابد والأطلال والأعماق التاريخية يستحق أن ينقش اسمه في كل صرح علمي وتربوي كأبسط تقدير منا لجهوده الخلاقة والعملاقة في مجال التاريخ والتراث والآثار والنقوش والأصالة بكل ما تحويه من معان عشقها فقيدنا إلى درجة جعلته يتفرغ لها وينسلخ رويداً رويداً من مجالات العمل السياسي والدبلوماسي والمناصب الرسمية التي كان يتبوؤها باقتدار ويؤديها بكل فعالية وألق ومهارة ومهنية عالية بدءاً من كتاباته الصحفية التي بدأها في وقت مبكر من حياته التي ترافقت مع رسالة الأنبياء (التدريس) التي امتهنها ردحاً من عمره وهو صاحب كتاب "أنبياء الله في جنوب الجزيرة"، فقد عمل مدرسا في محافظة حضرموت ومديراً لإحدى مدارسها خلال الفترة 1945 – 1957، ثم مديراً للمعارف في المحافظة في الفترة من 58 – 1967. وعُيّن بعد استقلال الشطر الجنوبي من اليمن عن بريطانيا في عام 1967 وزيراً للتربية والتعليم. وبعد ذلك تولى الفقيد مناصب دبلوماسية رفيعة، حيث شغل منصب سفير لليمن الديمقراطية لدى مصر، وحضر معي أحد اللقاءات مع الرئيس جمال عبدالناصر، ثم عُيّن سفيراً لدى فرنسا، ومنها عُين كمندوب دائم لدى اليونسكو حتى عام 1982. ولم تشغله مناصبه الوزارية والدبلوماسية العليا، والآلام التي يعاني منها في ظهره عن معشوقه، التاريخ. فكان يقضي وقتاً طويلاً في العواصم التي عمل بها سفيراً لبلاده باحثاً ومنقباً ومحللاً للتاريخ، ومهذباً لما كتبه بعض المستشرقين عن تاريخنا القديم.

وقد أقام أفضل العلاقات مع المنظمة والمفكرين في فرنسا وخارجها، ووظفها لصالح البلد، فاقترح تنظيم مؤتمر عن الآثار في عدن حضره عدد كبير من المؤرخين والمستشرقين والآثاريين، ومن بينهم المستشرق الفرنسي كريستيان روبان، والكاتبة الفرنسية الطبيبة كلودي فايان صاحبة كتاب "كنت طبيبة في اليمن"، وعالمة الآثار الفرنسية جاكلين بيرن التي اكتشفت آثار مدينة شبوة القديمة، وعدد كبير من العلماء العرب والأجانب. نتج عن المؤتمر توصية بإصدار مجلة "ريدان" المتخصصة بآثار ونقوش اليمن القديم.

وتعود معرفتي به إلى عام 1967 بعد تعيينه وزيراً للتربية والتعليم في أول حكومة بعد الاستقلال. وكنا نلتقي باستمرار في المدينة البيضاء مع كل من المهندس فيصل بن شملان، ومحمد عوض باعامر، والدكتور فرج بن غانم، والمهندس ناصر عامر، والسيد محمد عوض الدبا، وغيرهم من الشخصيات، نتحدث عن الماضي والحاضر والمستقبل. وكان يحدثنا عن رحلاته ومغامراته الشيقة في الصحراء للبحث والتنقيب عن النقوش في مناطق العقلة وجبل المعسال وشبوة ومينا قنا (حصن الغراب حالياً). وقال إنه عندما كان يحفر في رمال شاطئ المينا كان يشتم منه رائحة البخور واللبان الذي يجري تصديره للعالم.

كل ذلك لم يباعد بين فقيدنا الكبير الدكتور بافقيه وبين رسالته الأسمى التي نذر لها جل عمره وظل وفياً لمضامينها التربوية والإنسانية العظيمة، حتى صح بجدارة أن يوصف بأنه "تاريخ في قلب التاريخ".

وننتهز هذه الفرصة لندعو الجهات المعنية لأن تبادر إلى تكريم الراحل المؤرخ الكبير الدكتور محمد بافقيه على أكثر من صعيد، لاسيما بنشر وطباعة كتاباته ومؤلفاته، وخاصة الجزء الذي لم يرَ النور؛ تعميماً للفائدة العلمية الرفيعة التي تتضمنها والتي تشكل رافداً من أهم روافد ذاكرتنا اليمنية وتاريخنا العربي والإسلامي والحضارة الإنسانية على وجه العموم.

وختاماً، لا ننسى أن نعبر عن تثميننا للدور الذي تقوم به صحيفة "النداء" الغراء ورئيس تحريرها الأستاذ سامي غالب، والذي ينمّ عن ارتقاء في العمل الصحفي وبلوغه إلى المقاصد النبيلة، وما هذه اللفتة الكريمة تجاه هامة من هامات الوطن الدكتور الراحل محمد بافقيه والذي لم يحظ -بحق- بالتكريم الذي يستحقه في حياته وبعد رحيله، إلا دليل واضح لسمو هذه الصحيفة وسعيها إلى التعبير عن نبض الوطن، وهذا ما يجعلنا نتوق لمستقبل أفضل ونستبشر بالخير، برغم كل المنغصات والهزائم المختلفة التي لاحت وتلوح في الأفق.

● الرئيس علي ناصر محمد وبافقيه في ضيافة عبدالناصر - 1970

د. محمد عبدالقادر بافقيه

مؤرخ اليمن وأثريُّها

عبدالباري طاهر

في مطلع العام 1975 التقيت في القاهرة الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه، في منزل استاذي الدكتور عبدالعزيز المقالح. كان حينها -كما أظن- سفيراً لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في مصر. وكان عائداً من فرنسا بعد طبع كتابه «تاريخ اليمن القديم». أهداني نسخة منه.

كان وزيراً للتربية والتعليم في الحكومات الأولى للجبهة القومية في الجنوب.

في اللقاء القصير نسبياً، وفيما بعد قراءة كتابه، أدركت أن المؤرخ بافقيه باحث عميق، وتعلمت منه كيفية التعاطي مع الوقائع والشخوص والآثار والنصوص. فهو ناقد، بعقلانية ومهارة فائقة، لتاريخنا الذي اختلط فيه الحابل بالنابل، وتعرض للطمس والتشويه والمبالغات الأقرب للخرافة.

قليلة إصدارات الباحث المهم الفقيد محمد عبدالقادر؛ ولكن مباحثه، على قلتها، ذات نفع عام، وأثر عميق، وقيمة علمية. فكتابه -رسالته للدكتوراه- الذي أعده في باريس، وطبع منتصف السبعينيات وأعاد المعهد الفرنسي للعلوم والآثار طباعته، يعد من المراجع التاريخية المهمة لظهور الدولة بل الدول اليمنية، ونشأة «يمن» في التاريخ. وقد مكنته معرفته باللغتين: الفرنسية والانجليزية، وإلمامه الواسع بخط المسند الحميري، وثقافته العربية، من قراءة مائزة للنقوش والتعليق عليها. وتتسم قراءته للنقوش بذكاء ومقدرة على تفكيك الرموز ووضعها في سياق منطقي مقنع وعقلاني.

كتابه القيم «في العربية السعيدة»، وهو دراسات تاريخية قصيرة في جزئين، يشهد على براعته وحذقه وسعة اطلاعه. فقد درس بعمق ظاهرة تقسيم العرب في المراحل الباكرة إلى شمالي وجنوبي! ويتساءل: هل كان «يمنة» اسماً لمكان أم اسماً لجماعة من الناس؟ وأين كانت مملكة نزار؟ ومن هم الميامنة؟ وما هي العناصر التي يتكون منها اللقب الملكي الحميري لقب «التبابعة»؟ ليصل إلى سؤال: «ما هو الإطار التاريخي لحضور حركة الحنفاء العرب قبل الإسلام؟». الجزء الأول إجابات دقيقة وصائبة على هذه الأسئلة. فهو يتتبع الإجابة من حروف المسند التي يتقنها، ومن المراجع والمصادر التاريخية الموثوقة، ومن الأشعار التي يأتي بعضها في الجزء الثاني، الذي تناول فيه «الحارث الرائش وكيف ومتى قامت صنعاء ومن أمر باختطاطها، وما هي العلاقة بين القَيْل والملك، وعن خاتم التبابعة، ومن هم أسلاف سيف ذي يزن، وعن ابرهة المكنى أبو يكسوم، وهل كان تبعاً».

تتسم دراسات وأبحاث المؤرخ الكبير بقدر كبير من التتبع والموضوعية والدقة، والبعد عن العصبيات المختلفة التي فرضتها عصور التدهور والتراجع ووظفها الحكام والأئمة الظلمة لأهواء أنانية وشديدة الضيق.

بعد الوحدة عُيِّنَ رئيساً للهيئة العامة للآثار ودار الكتب، وأعلن عن حزب سياسي اسلامي بسم «المنبر» كان من أبرز مؤسسيه الفقيد الكبير عمر سالم طرموم، وهو من القيادات الاخوانية المؤسسة، وقد اعتقل في الجنوب مطلع الثمانينيات، ولولا تدخل صديقه الحميم عمر عبدالله الجاوي لقضي عليه. ودارت أحاديث عن قيادات الحزب الاسلامي المستنير ضمت محمد عبدالقادر بافقيه وربما فرج بن غانم وفيصل بن شملان. وأثناء لقاءاتي المتكررة معه كان يحجم عن الحديث عن «المنبر» الجديد، فهو أصلاً قليل الحديث في السياسة كثير التأمل والتفكير ويميل إلى الجوانب البحثية أكثر فأكثر.وسرعان ما ترك الهيئة وعاد إلى حضرموت.

الأثر الخالد والعظيم للباحث هو كتابه «المستشرقون وآثار اليمن». والكتاب يحكي قصة المستشرق السويدي الكونت كارلودي لندبرج، من خلال مراسلاته مع اليمنيين -1895 1911، وهو في مجلدين فخمين صدر عن مركز الدراسات والبحوث اليمني.

قام الباحث بتحقيق الرسائل التي سبقه إلى نشرها الدكتور محمد عيسى صالحية في كتابه «تغريب التراث»، وهو ما يشير إليه بافقيه بموضوعية وتواضع جم. ولكن تحقيق بافقيه يمتاز بالتطرق إلى زوايا عديدة ما تزال حسب قراءته بحاجة إلى مزيد من إلقاء الضوء عليها. والحقيقة أن المحقق المدقق ذا الأمانة والمسؤولية الرفيعة لم يقف عند تخوم رسائل لندبرج، بل راح يدرس الفترة الزمنية بعمق، ويتتبع قصة سرقة ونهب المخطوطات والآثار، ونبش الارض، واستغلال جهل حكامنا بكنوز البلد وثرواتها شمالاً وجنوباً.

تُرى لو عاش الباحث وسمع وشاهد وقرأ ما يقوم به أبناء اليمن ومسؤولوها اليوم في العديد من المناطق، وتحديداً في العود والجوف، من تجريف للتربة، وحفر بالشيولات ليلاً لتخريب وتدمير كنوز ورموز صنعتها حضارة لا يزال صداها يرن في العهدين: القديم والجديد، وفي القرآن الكريم، وفي حضارات العالم...؟ لقد كان الأفاقون الاوربيون علماء ومتحضرين، ويعرفون جيداً قيمة ما يسرقونه، وإن اشتروه بثمن بخس. لكنهم كانوا حريصين على إعطاء تعليمات دقيقة للصوص المحليين في طرائق البحث عن الكنوز.

أما لصوص اليوم فإنهم يدمرون ما أمامهم، غير مبالين ولا عارفين بالقيمة العظيمة لما ينبشونه. ويقيناً فإن مثل هذا الخراب العشوائي لا نتيجة له إلا تدمير حضارة لا تخص اليمن ولا العرب وحدهم وإنما تهم البشرية، ويقف مسؤولونا موزعين بين المشاركة الفعلية في الجريمة أو التواطؤ الصامت واللامبالي، مما يجعلهم شركاء في الجرم نفسه.

وقد تطرق الأديب الشاعر والقلم الرائع والشجاع نبيل سبيع، على مدى عدة أسابيع، للكشف عن جوانب معينة من هذا التخريب والنهب البدائي المتوحش لثروة لا يملكها جيلنا بأكمله. وتصدى الباحث منير عربش لهذه الجريمة البشعة، ولكنه لم يجد آذاناً صاغية، فهناك تواطؤ منظم بين جهلة اليوم الذين يخربون بدون وعي أو إدراك وبين مسؤولين لا يهمهم تاريخ البلد. ولعل ما قام به عربش هو الفعل الذي يترك أثراً في الدفاع عن الآثار اليمنية المستباحة.

قصة لندبرج وجدت في شخص الباحثين: صالحية، وبافقيه، خير موثقين لوقائعها وتفاصيل تفاصيلها. ولكن نهب مخطوطات زبيد منذ مطلع السبعينيات وبيعها لجهات حريصة كل الحرص على إحراقها، ونهب الآثار في العود، وفي مارب، والجوف... لا تجد من يؤرخ لها، باستثناء الجهد اليمني للدكتور منير عربش ودوي قلم سبيع! و«حامي الحميد بن منصور يشتي من الناس حامي».

حسنا فعل مركز الدراسات والبحوث بطبع الكتابين المهمين لبافقيه: «دراسات في العربية السعيدة»، و«المستشرقون وآثار اليمن». وكم هو مؤسف أن تقوم وزارة الثقافة في مرحلة سابقة بطبع أعمال لا أهمية معرفية أو إبداعية لها وتتجاهل مؤلفات هذا المؤرخ العالم، خصوصاً إذا أدركنا أن كتبه قد نفدت من المكتبات.

والشكر للمركز الفرنسي للعلوم الاجتماعية والآثار الذي أعاد طباعة كتابه «تاريخ اليمن القديم».

عن «ريدان»*

محمد عبدالقادر بافقيه

توشك «ريدان» الحولية التي اقترحت إنشاءها في مؤتمر مديري الآثار الذي انعقد بالقاهرة عام 1976، والذي فيه وفد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وناقشت مع الباحثين المعروفين القاضي إسماعيل الأكوع والدكتور عبدالله المصري، اثناء المؤتمر وكانا حاضرين بطبيعة الحال وبحكم مركزيهما في مجال الآثار، امكانية أن تكون حولية لجزيرة العرب كلها.

وفي عام 1977 حصلت على دعم مالي من الرئيس الراحل سالم ربيع علي (سالمين) رحمه الله، تمكنت به من الإشراف على تحرير العدد الأول كرئيس تحرير مساعد حيث كانت ظروف الدكتور الغول رئيس التحرير رحمه الله لا تمكنه من المتابعة شخصياً.

ولقد وقع الاختيار على مطبعة «بيترز» العالمية في لوقان ببلجيكا لطباعة «ريدان»، ورتبت مع الاستاذ الدكتور جال ريكمانز -عالم النقوش البارز- اللقاء في المطبعة واستصحبت يومها من باريس الدكتورة الراحلة جاكلين بيرن للاشتراك في مناقشة الصورة التي ينبغي أن تخرج بها الحولية المذكورة.

ويعن لي أن أذكر هنا أن الاستاذ ريكمانز اقترح أن نجعل لون الغلاف بهيجاً بخلاف العادة التي درجت عليها المطبوعات المشابهة من حيث اعتمادها ألوان غلاف بعيدة البهجة كما قال، فكان أن استقر الرأي، بناءً على اقتراحه، على اختيار اللون البنفسجي (Mauve).

وكنا قد أعلنا في اجتماع ندوة الدراسات العربية في بريطانيا التي سبقت ذلك اللقاء في لوثان، أعلنا أنا والدكتور الغول، للباحثين المشاركين في الندوة المذكورة، قرب صدور «ريدان» داعين إلى الكتابة فيها.

وهكذا صدر العدد الأول، وفيه بدأ د. الغول رحمه الله كتابة ملخصات عربية للمقالات المنشورة باللغات الأوروبية، وبدأت من جانبي المشاركة بمقالات. وكان هناك من يرى في عدن من الزملاء الباحثين أن يكون اسم الحولية «أوسان» ولكنني تمكنت من أن أجعل الاسم (ريدان) الذي هو من وجهة نظري أنسب، وجعلت عملة عمدان بين يهقبض ملك سبأ وذي «ريدان» الحميري شعاراً مصوراً للحولية.

ومن الغريب أنني بعد أن كلفت خطاطاً بأن يكتب لنا إسم ريدان بخط جميل لقاء أجر دفعته له، ولكن خطه لم يعجبني فكتبت أنا الاسم بنفسي.

وطيلة أيام عملي بباريس كان مكتبي في اليونسكو (حيث عينت سفيراً ومندوباً دائماً لدى اليونسكو بعد اكثر من أربع سنوات سفيراً لدى فرنسا وسفيراً غير مقيم في عواصم اوروبية اخرى) يقوم بتوفير الخدمات الإدارية للحولية.

ومنذ البداية تقريباً كان الزميل الاستاذ الدكتور كريستيان روبان عالم النقوش الفرنسي الصاعد آنذاك والذي هو منذ حين في مقدمة العاملين في المجال، خير سند لي في تلك المهمة، ومعاً كتبنا العديد من المقالات باللغتين العربية والفرنسية. كما قام روبان مشكوراً في بعض الأحيان بمتابعة إخراج الحولية في لوثان.

وأدت مغادرتي لباريس عام 1983، للعمل مستشاراً لوزارة التربية بالامارات العربية المتحدة على أيام وزيرها الاستاذ الدكتور سعيد سلمان مؤسس جامعة عجمان ورئيسها منذ قيامها، أدى ذلك إلى أن حرمت «ريدان» من خدمات بعثتنا الدائمة لدى اليونسكو. فكان التفكير في حل عملي للمعضلة، خاصة وأن الغول الذي أصيب بمرض عضال أخريات أيامه، الأمر الذي اقتضى أن ندخل تعديلات على مشروعنا المشترك مع الأليكسو في مجال الآثار اليمنية إلى أن نلغي كبداية إصدار كتاب «مختارات من النقوش اليمنية القديمة»، وإشراك زملاء آخرين كالأستاذين الدكتورين بيستون (اكسفورد) وروبان (CNRS) أيامها وقد صدر الكتاب عن المنظمة عام 1985.

وكنت أيامها قد تعرضت لأزمة صحية جعلتني أملي الموجز التاريخي الذي أعددته للكتاب المذكور على بعض دكاترتنا الشباب الذين كانوا حينها يدرسون في باريس. فعلت ذلك وانا على فراش المرض بأحد مستشفيات باريس عام 1984. وقد اضطرني المرض آنذاك إلى التخلي عن عروض عمل كانت قيد البحث فعدت إلى عدن عام 1985، وبحثت مع الرئيس علي ناصر محمد مسألة الحصول على دعم مالي من مصافي عدن كان الهدف منه ضمان توفير جانب من المصاريف الإدارية ريثما يتم ترتيب أوضاع الحولية، ولست بحاجة إلى القول بأن وجود أخي فيصل عثمان بن شملان على رأس شركة مصافي عدن مما سهل الأمر.

وكما كان الحال من البداية استمرار المركز اليمني للابحاث الثقافية (؟) والآثار والمتاحف عنواناً لنا بعدن وكان رئيسه مديراً للتحرير باقتراح من يتولى تصفية حسابات الدعم الذي كنا نتلقاه من الرئاسة مباشرة.

وبعد حادث عائلي أليم مطلع عام 1986 إثر عودتي من رحلة علاجية للأهل بلندن، إلى جانب علاج ما كنت أعانيه شخصياً من مرض كان وقتها (قلّ) من نشاطي بعض الشيء توصلت مع وزير الثقافة في عدن الاستاذ الدكتور محمد احمد جرهوم إلى الاتفاق على العديد من الترتيبات التي تهدف إلى تداول ما فسرناه نتيجة التطورات المذكورة أعلاه، فكان:

- قيام الرابطة اليمنية للدراسات الأثرية والنفسية في عدن والسعي من خلال الصديق الأخ يحيى حسين العرشي وزير الوحدة بصنعاء آنذاك والاستاذ عبدالعزيز عبدالغني رئيس الوزراء آنذاك إلى تدبير لقاء في صنعاء حيث نزلنا ضيوفاً على وزارة الوحدة في عام 1988، اشركنا فيه الاخ الاستاذ الدكتور صالح علي باصرة مع أعضاء الرابطة للالتقاء بالزملاء المعنيين هناك. وكان أن طرحنا اقتراحنا على الاخوة في صنعاء في لقاء بحضور الاخ رئيس الوزراء في بيته، على أمل أن تضم الرابطة أبناء الشطرين آنذاك ولكن الذين حضروا اللقاء المذكور في صنعاء كانوا شطراً من الشطرين وتغيب الأغلبية، واستغل الوقت الباقي في مناقشة الزملاء خاصة د. باصرة ود. اسمهان الجرو، ومحمد باطايع، ود. باوزير وكلهم من الرابطة مع الاخوة هناك فكرة الجمعية التاريخية التي كان يدعو لها بعض الاخوة.

ومضينا نحن في عدن وبدعم من وزير الثقافة الدكتور جرهوم ومساعد نائب الوزير آنذاك الاستاذ هشام علي بن علي إلى الدعوة إلى ندوة الدراسات اليمنية (فبراير 1989)، إلى جانب الإعداد لقيام مؤسسة «ريدان» التي دعمت من السلطات المعنية بتوفير مقر لها.

وعقب ندوة الدراسات اليمنية بدأ فريق يمني-فرنسي مشترك مشروع مدونة النقوش اليمنية مبتدئين في توثيق النقوش القتبانية وهو ما كان يدعو إليه الدكتور الغول منذ أول لقاء لي به عام 1968 بعدن وهو اللقاء الذي جمع بيننا في العديد من المشاريع العلمية المتصلة بالآثار والنقوش اليمنية، وادى إلى اختياري عضواً في مجلس كرسي الغول بجامعة اليرموك في إربد بالاردن.

ولقد امضيت مع الفريق المشترك بعض الوقت في مسح النقوش القتبانية في منطقة بيحان (الرسم الأول 1989) وكان الفريق يتكون من د. محمد عبدالقادر بافقيه، وكذا أحمد باطايع، ومحمد سعيد عامر (من المركز اليمني -عدن) والاخ خيران الزبيدي من فرع المركز في م/ شبوة، وكذلك الدكتور كريستيان روبان والدكتورة السندرا أفانسيني (ايطاليا) والدكتور منير عربش وريمي ادوان من الجانب الفرنسي.

كما بحثنا لدى انعقاد ندوة الدراسات اليمنية 1989 مع الاستاذ الدكتور معاوية ابراهيم من جامعة اليرموك- زمر حملة دولية للتنقيب في تمنع كلف هو بالتنسيق لها، وبدأ العمل آخر زيارة له لليمن عام 1991، بعد انتقالنا للعمل في الهيئة العامة للآثار بصنعاء، وهي الهيئة الموحدة التي اشتركت في وضع التصور لها بدعوة من وزير الثقافة بعدن قبيل قيام الوحدة، وتم في الوقت ذاته اعداد مكاتب لمؤسسة «ريدان» للدراسات الاثرية والنفسية في شارع مدرم (شارع الصحافة آنذاك)، كما تقرر في مباحثات توحيد الاجهزة الثقافية التي شاركت فيها، أن يكون لـ«ريدان» مكتب بصنعاء موقع عليه من جانبي ما لم يتحقق إلى اليوم لاسباب غير معروفة.

على أن ما تعرضت له مؤسسة «ريدان» من عبث بممتلكاتها واجهزتها بل واعتماداتها المالية في ظروف لم تتضح ابعادها تماماً وهو ما نحاول استجلاءه بمساعدة من يعنيهم الأمر جعلنا نواصل اصدار «ريدان» بمساعدات من الاصدقاء الفرنسيين وخاصة كريستيان روبان الذي يمثل الحولية في الخارج (أوروبا) كما هو واضح من العدد السادس.

وها نحن نواصل إصدار الحولية بمساعدتهم وبإمكانياتنا الذاتية حتى تنجلي الغمة! إن «ريدان» مؤسسة قامت بجهود شخصية كما هو واضح وبدعم من خيرين عددنا بعضهم سابقاً، وينبغي أن تواصل عملها خدمة للتراث الاثري والنقشي، وهو بصدد ترتيبه مع من يعنيهم الأمر من العارفين أهمية هذه المطبوعة العربية والدولية الناجحة والتي تواصل بإنجامها بفضلٍ من ذكرنا ورغم كل شيء.

واخيراً وليس آخراً يحتم علينا الواجب الإشارة إلى الدعم الذي قدمه لنا المركز الفرنسي للدراسات اليمنية بصنعاء ومديره الدكتور فرانك ميرميه الذي انتهت مدة إدارته لهذا المركز، متمنين له التوفيق فيما هو قادم عليه.

والله من وراء القصد

عدن، الجمهورية اليمنية

المحرر

*** افتتاحية العدد السادس من حولية «ريدان»**

بافقيه: المؤرخ باعتباره في الأصل تربوياً

في العام 1953 عاد محمد عبدالقادر بافقيه حاملاً شهادة البكالوريوس في الآداب من السودان ليعمل مدرساً ومساعد مدير المدرسة الوسطى في غيل باوزير، ثم أصبح عقب ذلك بفترة زمنية بسيطة لم تتجاوز العام 1954 مديراً للمدرسة ذاتها التي لعبت دوراً نوعياً بارزاً في حضرموت. ذلك كان نشاط بافقيه الأول: حقل التربية والتعليم. بافقيه، الذي عرف لاحقاً كمؤرخ وعالم نقوش وآثار مهم، أسس علاقته بالتاريخ ضمن اهتمام "وطني" ورؤية تربوية. بدا ذلك واضحاً لدى المدرس الذي نظم رحلة للطلاب في شتاء عام 1953 لزيارة منطقتي المشقاص والشحر، ليعقبها برحلة أخرى وهو مدير في العام 1954 لزيارة معبد ومقابر حريضة والآثار في وادي حضرموت.

عين بافقيه ناظراً للمعارف في السلطنة القعيطية عام 1962. وفي تلك الفترة أسس متحف المكلا. وبعد إنجاز الاستقلال عن بريطانيا عُين كأول وزير للتربية والتعليم في الحكومة، ومسؤولاً عن المتاحف والآثار؛ الأمر كان متساوقاً بالنسبة له. الرجل الذي كان معنياً بالتعليم لم يغفل عن تولي مهام تتعلق بالتاريخ، ذلك شأن جوهري ويتعلق برجل استشعرت ضمنياً وجود تحيزات وطنية في أدائه البحثي والعلمي في الشأن التاريخي، وهي تحيزات، وإن تم الإقرار بها، لم تنل من علميته وموضوعيته البحثية.

لقد أفصح بافقيه عن رؤية تحديثية باكرة في مجتمع محافظ بشدة في نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات في كتابته الصحفية، وأبدى سخرية رفيعة من الجهالة وانخفاض الاهتمام بالتعليم، متناولاً بخفه ذكية تناقضات "الرؤى المحافظة" المعزولة عن تطورات العلم والعالم في تلك الفترة، فيصبح الموقف من السينما وتخطيط مدينة المكلا وعدم تعليم الأطفال. موضوعات لازعة تناولها بكتابه رائقة في العديد من المقالات التي كتبها في صحيفة "الرائد" ونشرها لاحقاً في كتاب "صاروخ إلى القرن العشرين".

لقد شكل بافقيه نموذجاً لمثقف ذي أدوار متنوعة تأسست رؤيته الوطنية ذات الطابع التحديثي على أولوية التعليم. وساهمت هذه الأولوية في بناء علاقة مميزة بالتاريخ ابتدأت بالرحلات المدرسية للطلاب أثناء التدريس لتخلص محصلتها النهائية ببافقيه المؤرخ وعالم التاريخ والآثار الذي أعادت رؤيته التاريخية ومساهمته العلمية النظر في تاريخ ممالك جنوب الجزيرة العربية برمته.

● بافقيه في الطليعة - لوحة شرف على جدار المدرسة الوسطى - غيل باوزير

اليمن عارية في مراسلات كونت سويدي

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

يؤرخ الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه بحساسية عالية تعقيدات البيئة اليمنية أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، في علاقاتها المتداخلة مع المركز الأوروبي الذي حضر بكثافة عبر المستشرقين الأوروبيين حينها في كتابة المهم "المستشرقون وآثار اليمن"، وهو عمل مرجعي نوعي يرصد ويحلل مادة مراسلات الكونت كارلو دي لندبرج مع عدد من الوسطاء اليمنيين النشطين في شبكة تهريب الآثار والمخطوطات وتدوين الزوامل واللهجات المحلية في تلك الفترة.

لندبرج مستشرق سويدي ينتمي للجيل الثالث من المستشرقين الأوروبيين، وكان القنصل العام والوكيل السياسي السابق لمملكة السويد والنرويج في الإسكندرية. بعد انتهاء مهمته بعام، في 1894، ذهب إلى الشام لتعنّ له من هناك فكرة الذهاب إلى الحبشة، لكن تحول الظروف حال دون تحقيق ذلك فوجه طريقة نحو ميناء عدن الذي وصله في ديسمبر عام 1894. لتمتد علاقته باليمن عقب ذلك حتى العام 1911 ويصبح أحد أهم علماء النقوش اليمنية، وأحد أبرز الذين لعبوا دوراً في تجارة الآثار والمخطوطات اليمنية في ذلك الزمن.

المادة الضخمة للمراسلات المتعددة بين عمر السويدي، الاسم العربي الذي اتخذه الكونت حين تطلع للتوغل في المناطق الداخلية لليمن في تلك الفترة، واليمنيين تبني صورة واضحة للفعالية البريطانية النشيطة في عدن وبدء تمددها للداخل اليمني، حيث يحظر بكثافة في المراسلات اسم وايمان بري المغامر البريطاني المعروف الذي اتخذ اسم عبدالله منصور، وتحضر أيضاً تفاصيل الرحلة التي قام التي قام بها لندبرج برفقة "الوالي" البريطاني على متن سفينة تجولت على المدن الساحلية على امتداد الجنوب وصولاً إلى المكلا، وهو ما شكل خروجاً غير معتاد حينها عن التمركز "العدني"، ومؤشراً على بدء التحول في السياسة البريطانية المنكفئة عن جوار عدن تجاه ما عرفت بالمحميات لاحقاً. علاوة على ذلك أوضحت المراسلات ضمنياً الآليات المتعددة التي تكونت في إطارها شبكة "تسريب" واسع للآثار والمخطوطات اليمنية في ملتقى القرنين، استفادت من التسهيل الضمني من الإدارة البريطانية في عدن، وإتاحة تلك المدينة لصاحب "أي غرض" الاتصال بقلب العالم آنذاك في أوروبا. كما تفصح مراسلات لندبرج مع وسطائه المحليين، التي قام بافقيه بتحقيقها وشرحها والتعليق عليها بكفاءة علمية وتاريخية فريدة ومتميزة، قراءة التعقيدات التي رافقت الوصول للمخطوطات والآثار ونقلها من مناطق القبائل والسلطنات، ووسائل التسوية التي يتم اللجوء لها من قبل هؤلاء الوسطاء للنجاح في ذلك مع "العقال" والمشايخ كما يخبرون فيها الكونت في رسائلهم المختلفة، وهو ما يشكل مادة مهمة في قراءة البيئة الاجتماعية والسياسية لجنوب اليمن في تلك الفترة، والتي احتضنت هذه العملية النشطة التي لا يمكن قصرها دلالتها على تهريب الآثار فقط، بل لكو ن

هذا الشكل من الاتصال أتاح ضمن مستويات متعددة توسيع الدور البريطاني خارج عدن، خصوصاً في علاقة ذلك مع متغيرين مهمين في شمال اليمن آنذاك، وهما الأتراك، والنشاط المتزايد للإمام "الزيدي" الذي بدأ يثير قلق السلاطين والشيوخ ويلفت انتباه البريطانيين أيضاً.

الكتاب الصادر من مركز الدراسات والبحوث اليمني عام 1988 في جزأين، استغرق من الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه أكثر من عام لإنجازه، وهو الأمر الذي تم فعلاً في العام 1987. لقد كان ذلك مدة أطول من المتوقع حسب قول المؤلف في مقدمة العمل. تضمن الجزء الأول من الكتاب تمهيدا من أمتع ما يكون يخص "أصحاب الرسائل"، استغرق فيه بافقيه بشكل أساسي في تقديم سيرة الكونت لندبرج، ليتفحص النموذج الشخصي والمعرفي له عبر قراءة واسعة لأدواره التي لعبها والعلاقات التي أنشأها، متعرضاً للطموح "الملكي" السويدي في منافسة فرنسا بخصوص تبني علوم الاستشراق التي كان "خطها الاستوائي يمر بباريس" في حينها، ومتعرضاً أيضاً لطموحات لندبرج الشخصية المتعددة، ولإنجازه العلمي، وللمنافسة اللدودة التي ميزت علاقته مع المستشرقين الآخرين الذين اهتموا باليمن ونافسوه على مخطوطاتها وآثارها. ليتسع التمهيد ويشمل مرزق الحجار وعددا من الشخصيات اليمنية التي تراسل معها الكونت، فيقدم معلومات مختلفة عن كل شخص بناء على ما توفر عنه سواء من مادة المراسلات أم من خارجها، دون أن يتوقف ذلك على سرد محايد ومحدود، ليتحسس بافقيه خارطة الوضع اليمني المعقد آنذاك عبر قراءة وسرد معلومات عن مواقعهم الاجتماعية، وطبيعة أنشطتهم، والتعقيدات السياسية والاقتصادية والثقافية التي قدموا منها، والتي أدت إلى قيامهم بأدوار مختلفة، كلاً حسب أهميته، في العلاقة مع الكونت السويدي، وفي النشاط الواسع الذي ميز تهريب المخطوطات والآثار اليمنية حينها.

تطال موضوعات المراسلات بين الكونت واليمنيين حقولا عدة، وهي ترصد طبيعة ومستويات العلاقة التي تربطه مع العديد من الشخصيات اليمنية الذين قاموا بلعب أدوار مهمة في تلبية مطالبه مثل جمع الزوامل من البدو، أو تدوين اللهجات المحلية، علاوة على المطلب الأهم بالنسبة للندبرج وهو الحصول على المخطوطات ونقل الآثار والنقوش إليه. كما تكشف الرسائل العلاقات بين هذه الشخصيات وتحولات العلاقة مع مرور الوقت بين مرزق الحجار والهتاري والمذحجي والبريطاني بري، علاوة على العلاقة مع السلاطين في المناطق التي يذهب لها هؤلاء كمرسلين من لندبرج، وعلاقات هؤلاء فيما بينهم ومحاولتهم الاستفادة من أي صلات مع "أجنبي" للحصول على مساعدة في إطار صراعات النفوذ وتعزيز السلطة في مناطقهم. كما أن الرسائل تكشف الجهود المبذولة لتنفيذ مسوح ورسم خرائط تفصيلية عن "البر الداخلي" اليمني بالاستعانة بشكل رئيسي بالمغامر البريطاني بري، بما لذلك من أهمية نوعية يتداخل فيها العلمي بالسياسي حينها. كما أن بعض "الشكايات" في الرسائل التي كان يوظفها الوسطاء اليمنيون المذكورون بغرض "استدرار عطف" لندبرج وطلب المزيد المال منه، ترصد الأوضاع الاقتصادية في اليمن حينها وتأثرها بالظروف المختلفة حينها، مثل أحد مواسم القحط في اليمن التي حدثت في تلك الفترة والتي أدت إلى نزول البدو بكثافة إلى عدن. علاوة على امتداد القحط إلى الصومال في مرحلة لاحقة، وهو ما أدى إلى نقص في عدد المواشي وبالتالي ارتفاع أسعار اللحوم، حيث "سعر الرطل، من أردأ أنواع اللحم، قد بلغ في عدن ستة آنات".

● مؤتمر اليونسكو - 1980

في طريق الذكرى السابعة لرحيل المؤرخ الكبير الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه

د. عبدالعزيز المقالح

لا أتذكر العبارات التي ودعته بها غداة رحيله، بيد أنني ما زلت أذكر الإشارة إلى آخر أحلامه في هذه الدنيا بأن يمد الله في أجله عاماً أو عامين ليرى كتابه المهم والأخير منشوراً بعد أن أخذ منه أكثر من عشرين عاماً بحثاً وترحالاً؛ لكنه -ويا للأسف!- رحل قبل أن تتحقق أمنيته، وما زالت لم تتحقق حتى الآن. والكتاب -موضوع هذه الإشارة- كما سبق وكرر لي القول هو خلاصة جهده العلمي في كتابة التاريخ، ويضم أهم الفصول عن تاريخ اليمن القديم الضارب في أعماق الزمن، بما لا يمكن لباحث تصوره أو تصديقه به قبل أن يقرأ الأدلة والبراهين التي جمعها بين دفتيه، وكيف أن هذا الوطن قامت على أرضه أهم حضارة شهدتها البشرية في أقدم عصورها. وهنا، وفي طريق ذكراه السابعة، أتوقف أولاً لكي أطرح سؤالين اثنين هما:

أولاً: لماذا لم يجد هذا المؤرخ الكبير والعالم الجليل ما يستحقه من إنصاف وتكريم، ولم تقم أية جهة من الجهات التي تبادر في مناسبات كثيرة إلى تكريم هذا أو ذاك، وتنسى أو تتناسى قمة فكرية وتاريخية كالدكتور بافقيه، تركت لنا الكثير مما نعتز به ونفاخر ببقائه؟!

ثانياً: أين كتاباته التي أنجزها في الفترة الأخيرة من حياته ومنها كتابه الذي سبقت الإشارة إليه، والذي كان يتحدث عنه باعتزاز ويرى أنه الخلاصة الحقيقية لجهوده في كتابة التاريخ، وأنه سيرد بوضوح تام على أسئلة كثيرة من المؤرخين العرب والأجانب والمستشرقين بخاصة، ويصحح جوانب كثير من الأخطاء التي وقع فيها البعض منهم أو وقعوا فيها جميعهم، ومن ذلك ما سمي بـ"تاريخ العرب البائدة"، وعن منطقة الأحقاف وما كان لها في التاريخ من آثار مشهودة، وكل ذلك بالوثائق التي لا تقبل الشك؟!

وبعد هذين السؤالين (والإجابة عليهما تشكل بالنسبة لي هماً شخصياً) أعود إلى الحديث عن علاقتي الوثيقة بالراحل الكبير الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه، والتي بدأت منذ عام 1973 في مصر وفي جامعة القاهرة بخاصة، فقد كان يومئذ يشغل منصب السفير للشطر الجنوبي من الوطن، وكان واضحاً أن اهتمامه بالقراءة والبحث العلمي أكثر من اهتمامه بالشأن السياسي، وأنه جاء إلى القاهرة -كما ذهب بعد ذلك إلى باريس- لينكفئ على البحث، ويبتعد ما استطاع عن أجواء الصخب والضجيج اللذين كانا قد أغرقا الوطن بشطريه. لذلك فقد جمعتني به المكتبة الشرقية لكلية الآداب، حيث كان يمضي جل وقته في منأى عن السفارة. وفي هذه المكتبة كان يقرأ ويدون ملاحظاته. صحيح أننا التقينا كثيراً في السفارة وفي منزله، بحضور عدد من المثقفين السياسيين البارزين في مصر العربية، لكن لقاءاتنا الأعمق والأكثر حميمية كانت هناك في مكتبة كلية الآداب بجامعة القاهرة، بين آلاف الكتب، وبالقرب من كبار الأساتذة الذين يكاد الفضاء الصامت ينقل الناعم والخفيف من أصداء أصواتهم.

لم تطل إقامة الدكتور بافقيه في القاهرة، فقد انتقل سفيراً في باريس، ثم مندوباً دائماً لدى اليونسكو، وهناك بدأ دراسة اللغة الفرنسية وأجادها وتواصل عبرها مع المستشرقين من أبنائها والمعنيين باليمن وآثاره ونقوشه. وفي باريس أنشأ مع هؤلاء مجلة "ريدان" الدورية التي تخصصت بالآثار والنقوش، وكانت وما تزال إحدى المراجع المهمة في هذا المجال. وفي هذه الفترة حصل على دكتوراه الدولة في جامعة السوربون، وأصدر مجموعة من الدراسات والكتب المتعلقة بالتاريخ وبالآثار والنقوش، وبعضها بالتعاون مع عدد من المستشرقين، منهم المستشرق الفرنسي كريستيان روبان، وكتاب بالتعاون مع هذا الأخير ومع عالم اللغويات العربي الدكتور محمود الغول.

وعندما عاد الدكتور بافقيه إلى الوطن بعد مشواره الفرنسي الطويل والغني بالمنجزات عُيّن رئيساً للهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات حتى عام 1995، حيث عين مستشاراً لوزارة الثقافة وتفرغ لإنجاز كتابه البالغ الأهمية والذي لم ينشر منه حتى الآن سوى الجزء الخاص بـ"توحيد اليمن القديم" والذي قام بطبعه ونشره المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية بصنعاء في عام 2007. وكان قبل وفاته بشهور قد وعدني أن يبعث بنسخة مصورة منه مخطوطته مع ابنه الطبيب الدكتور علوي محمد عبدالقادر، لكن القدر كان أسرع إليه، إذ وافاه الأجل في 18 أغسطس 2002 عن عمر ناهز 75 عاماً حافلة بكل جليل من الأعمال ابتداءً بالتدريس والصحافة وإدارة المعارف في محافظة حضرموت إلى وزارة التربية والتعليم والاهتمام بالمجال التربوي، حيث ترك أوضح البصمات وصولاً إلى عملية الدبلوماسي وإعطاء كل وقته لتاريخ اليمن القديم وما ظهر حتى الآن من نقوش ولقى أثريه عن المراحل التي سبقت الإسلام والمسيحية واليهودية بعشرات القرون. ووفاءً له وتقديراً لجهوده في حقل التاريخ يستحق أن يسمى باسمه أحد الشوارع في عاصمة الوحدة، وأن يطلق على إحدى المؤسسات العلمية أو إحدى قاعات الجامعة والمراكز الثقافية، وطبع كتاباته المخطوطة مع إعادة كتبه المنشورة، وذلك أقل ما يستحقه من إنصاف وعرفان.

وفي ختام هذه الإشارات نجدد الإشارة إلى أننا في العقدين الأخيرين من هذا الزمن الرديء افتقدنا في بلادنا وفي الوطن العربي عدداً من الأعلام والمشاهير. لكن حزني الأكبر يتمركز حول علمين من أولئك الأعلام، هما الدكتور محمد عبد القادر بافقيه؛ لأنه لم يشهد ثمرة جهوده الأخيرة التي لم ترَ النور وهي خلاصة المرحلة التي أمضاها مقيماً وباحثاً في باريس واطلاعه على فيض هائل من المعلومات المتعلقة بتاريخ البحث القديم مضافاً إليها المعلومات التي اختزنها أو بالأحرى أفادها من عمله رئيساً للهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات. وأما العلم الثاني فهو الدكتور جواد علي، ذلك الراهب العلمي الذي انعزل على مدى ربع قرن لاستكمال ما بدأه في كتابه الموسوعة "المفصل في تاريخ العرب"، والموسوعة وما أضاف إليها في عزلته وقفاً على تاريخ اليمن القديم، إلا أن جهوده الأخيرة، كما الحال مع جهد الدكتور بافقيه، غابت في زحمة الأحداث ولم يتمكن أحد من العثور على أهم اكتشافات الدكتور جواد، التي أوضح لي في رسالة منه أن ما توصل إليه عن تاريخ اليمن القديم وعلاقته بشعوب العالم القديم يعد أهم بكثير مما ورد في كتاب "المفصل" بما لا يقاس.

بافقيه وهيئة الآثار.. "كمن يحرث في بحر"

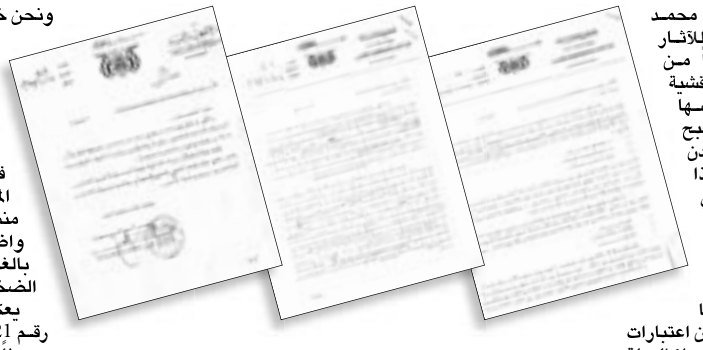

بين العام 1990 و1994 تولى الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه رئاسة الهيئة العامة للآثار والمخطوطات والمتاحف "الوحدوية" قادماً من رئاسة الرابطة اليمنية للدراسات الأثرية والنقشية "الجنوبية"، وهي مؤسسة غير حكومية أسسها بافقيه عقب عودته من باريس عام 1988 وأصبح اسمها بعد الوحدة وحتى نهب مقرها في عدن أثناء حرب 1994 "مؤسسة ريدان". في تولي هذا المنصب ما يُطلق عليه عادة بـ"الرجل المناسب في المكان المناسب". ولكن الأمر كما يبدو لم يمض وفق الافتراض المريح الذي يؤدي له المنطق البسيط لهذه العبارة، فإذا غضضنا الطرف عن أحقية وأهلية بافقيه الكاملة لهذا الموقع كونه من أهم علماء ومؤرخي اليمن وباحثا رصينا ورجل دولة، فهو تولى موقعه أيضاً ضمن اعتبارات التقاسم الوظيفي بين الشطرين السابقين لجهاز الدولة الجديد عقب عام 1990. وهكذا كان عليه احتمال صيغة سياسية لا تعنيه تماماً وهو المهتم بأن تكون الهيئة جهة علمية وبحثية وليست جهة إدارية يُنهكها الطابع الوظيفي والخدمي المعتاد لأجهزة الدولة.

لقد قبل بافقيه أن يتولى هذا المنصب، وهو ذو الحساسية العالية عادة في العلاقة مع أي صيغة حكومية رسمية، بافتراض أنه سيتم تنفيذ مضامين وثيقة محاضر دمج المؤسسات العاملة في مجال الآثار والمتاحف والمخطوطات الموقع عليها في عدن بتاريخ 7 مايو 1990، والتي اتفق فيها على تشكيل مجلس أعلى للآثار يشرف وينسق عمل "مؤسستي" الآثار: المتحف الوطني، ومؤسسة ريدان للدراسات، والتي نصت على أن يكون للمخطوطات والوثائق وكذلك المدن التاريخية هيئات مستقلة بها، يتم تمثيلها في هذا المجلس. كل ذلك بالطبع لم يتم، واضطر بافقيه للتعايش مع الهيئة وإداراتها العامة بعد الاستغناء عن لائحة المجلس الأعلى للآثار ومؤسساته.

كان "كمن يحرث في بحر" وفق قوله الذي ينقله صديقه د. احمد باطايع في ورقته "بافقيه... السيرة والمسيرة" التي تضمنها الكتيب الصادر عن حلقة النقاش التي نظمتها جامعة عدن عن بافقيه. تصور بافقيه للهيئة كما يبدو يتعلق بضرورة تطويرها والعاملين في إطارها، والخروج من المركزية التي تهيمن على الأجهزة الحكومية بنقل العمل الآثاري وكادره من العاصمتين، صنعاء وعدن، إلى المحافظات لتنفيذ خطط الهيئة في مجال الآثار والمتاحف.

ذلك كله كان جهداً ضائعاً. وعلى المستوى البسيط كان على بافقيه أن يدخل في الكثير من "النزاعات" و"الجدل" لضمان انضمام كوادر كفؤة للهيئة، باعتبار ذلك أقل ما يمكن. في أواخر العام 1992 وبداية العام 1993 تُفصح مراسلات رسمية تبادلها بافقيه مع وزير الثقافة والسياحة حينها، حسن اللوزي، عن تصور الرجل الواضح لحاجة الهيئة لكفاءات، ودفاعه عن حقوق الموظفين و"أقدميتهم" في مواجهة "التقاسم" و"المحسوبيات" و"الترشيحات" غير المنطقية. في المذكرة التي تحمل الرقم 13 بتاريخ 12 يناير 1993، يجادل بافقيه عن ترشيحات تقدم بها لشغر ثلاث وظائف شاغرة في الهيئة، مؤكداً على معيارين أثيرين لديه: الكفاءة والخبرة. ذلك ما يؤكده باستمرار في مواقع مختلفة أثناء رده على رسالة الوزير اللوزي، مستغربا ببساطة غياب هرمية إدارية والحد الأدنى من "النظام" الذي يستدعي عدم وجود رسائل وترشيحات للأفراد واقتراح إدارات جديدة من قبل "النائب"، موجهة إلى الوزير رأساً من دون مرورها به ونقاش تفاصيلها معه، باعتبار ذلك المنطقي، مؤكداً: "ليس هذا باحتجاج. هذه مجرد حقيقة. وهذه في النهاية مسألة يحكمها النظام. ونحن خاضعون للنظام". استغراب بافقيه، ومحاجته المنطقية عن حقوق الموظفين والاحتياج لكفاءات يستتبعه تأكيد في ضمن الرسالة على ضرورة الاجتماع لنقاش الأمر، لأنه "لا يمكن أن نناقش مصائر العاملين بهذه الطريقة، فهناك معايير ستساعدنا عند المناقشة على الوصول إلى ترشيحات منطقية". إذا، الأمر يتعلق بتفصيل واضح لا لبس فيه بالنسبة له: "القضية بالغة الأهمية ومتعلق بتراث بالغ الضخامة والعراقة".

يعكس بافقيه في هذا الرسالة والأخرى رقم 21 والمؤرخة في 1993/1/14 منطقا بسيطاً: المفاضلة تقررها المزايا والخبرات بين المرشحين لشغر وظائف في الهيئة، وليس الأمر متعلق بكونهم يحملون دكتوراه فقط وفق ما أشارت رسالة الوزير، ذات اللغة "الحاسمة"، رقم 83 المؤرخة بـ1993/1/12. حيث أن ميزتهم الإضافية، علاوة على شهاداتهم وعملهم في أجهزة الآثار، قياساً بمن تم قبول ترشيحهم، أنهم "عملوا في الميدان كما يعمل جميع الآثاريين أصحاب المؤهلات في مجال الآثار".

بافقيه في هذا الجدل مع الوزير و"النائب" يعكس تصوراً وفعالية شخصية منخرطة بشكل جاد في جعل الهيئة مؤسسة علمية وبحثية وإدارية ناجحة وفعالة تقوم بمهام حقيقية، إنه لا ينافح عن أحد لمحسوبية شخصية، فقط يدافع عن كفاءات يحتاجها، ويبحث عن عمل أفضل وجعل الهيئة محلا ملائماً لرجال أكفاء سيتمكنون من العمل على تاريخ وتراث كبير مازال مهملاً ويحتاج للكثير من الجهد، وهو شأن لم تحتمله ذهنية التقاسم التي سادت أجهزة الدولة عقب الوحدة، والتي لم تنجُ منها الهيئة بالضرورة، وكل ذلك كما يبدو ساهم بكفاءة في تبديد جهوده، وأتى ضداً على تصوره لهيئة فعالة في مجال الآثار لديها مهام ضخمة يعرفها عالم كبير مثله عمل مطولا في الحقل الآثاري و"النقشي" ولديه ما يضيفه بالضرورة.

■ م.م

حول ترجمة كتاب توحيد اليمن القديم لمحمد بافقيه

علي محمد زيد

■ أشاد مكسيم رودنسون بسعة معرفة بافقيه لموضوعه معتبراً أن بافقيه أثبت استحقاقه لدرجة «دكتوراه الدولة» قبل أن يلتحق بهذه الجامعة، ومن ثم فإن الموافقة على منحه هذه الدرجة ليس إلاّ من باب الاعتراف بفضله

■ ما يميز بافقيه اجتهاده للوصول إلى المعرفة من مصادرها الاصلية

■ لم يكن ممن يقف موقفاً عدمياً مبتذلاً من المستشرقين

اعتدتُ أن أتعامل مع الترجمة من اللغتين الإنجليزية والفرنسية إلى اللغة العربية، وبخاصة فيما ينشر عن اليمن، باعتبارها وسيلة من وسائل القراءة المركزة لما أقرأ، وبالذات حين أشعر بأن النص المعني يغني معرفتي أولا وقبل كل شيء. وبعدها تستولي عليّ الرغبة في ترجمته على نحو لا أعود معه قادرا على التأجيل أو النكوص، وكل همي أن تعم الفائدة وينعم آخرون بمشاركتي في متعة قراءة هذا النص والاستفادة منه. ولعلها نزعة عادة ما يتمتع بها المعلم أو المحب لمهنة التعليم، من حيث كان التعليم مهنة مارستها منذ كنت طالبا في المرحلة الثانوية حين كنتُ أدرس في الفترة الصباحية وأتولى التدريس بعد الظهر في معهد معين التجاري، المدرسة الخاصة الوحيدة حينذاك، شبه المجانية، التي افتتحها المربي المرحوم محمد علي ناجي الكُميم، للتعليم بعد الظهر لمن حرموا فرصة الاستفادة من التعليم العام بسبب ظروف حياتهم القاسية وانشغالهم بكسب لقمة العيش. كما أن تلك المدرسة الفريدة قد أعطت لبعض طلبة المدرسة الثانوية مثلي فرصة تحسين ظروف معيشتهم، من خلال المساهمة في جهد معرفي شبه مجاني من خلال التدريس لمن حُرموا من الحصول على التعليم من صغار الموظفين والجنود وبعض النساء، ومساعدتهم في رفع مستواهم المعرفي وفتح أبواب الحياة أمامهم، سواء عن طريق أخذ شهادة الثانوية العامة والحصول على منح للدراسة في الخارج أم للالتحاق بالكليات العسكرية (الكلية الحربية وكلية الشرطة) أم ببساطة الحصول على فرص الترقي الوظيفي، في مرحلة كان التحصيل العلمي ما يزال طريقا مباشرا إلى صعود درجات سلم المراتب الاجتماعية الذي كسرت الجمهورية حلقاته المغلقة بإحكام وفتحت أبواب صعوده أمام أبناء المزارعين والمهاجرين، ولم يطغ بعد "تسونامي" المحسوبية والتمييز، ولم تغلق بعد فرص الحصول على المنح الدراسية وعلى فرص العمل والترقي الوظيفي أمام الكثير من المثابرين والمتفوقين ممن لا سند لهم ولا دعم.

المهم أنني بهذا الموقف من الترجمة باعتبارها قراءة مركزة لما أجد من المفيد تعميم فائدته عن طريق ترجمته ونشره قد ترجمت عددا لا بأس به من النصوص، بعضها كتب وبعضها دراسات أو مقالات. وأدى تساهلي في النشر أو عدم العثور على من يتحمل تكاليف النشر، أو ببساطة عدم الحصول من المؤلف على حق النشر في بلد بعد فيه طبع كتاب مغرما لا مغنما ومن ثم لا أحد مستعد لدفع حقوق المؤلف للحصول على حق النشر حتى دور النشر اليمنية وغير اليمنية، إلى عدم نشر بعض ما ترجمتُ، وفي بعض الحالات وجدتُ ما ترجمت وقد تعرض للتشويه والنشر منسوبا إلى آخرين. وبعض الحالات في هذا الخصوص معروفة وكانت، وربما ماتزال، موضوع تندُّر بين الزملاء. أقول هذا لأوضح إلى أي مدى تعاني الترجمة من إحباطات وصعوبات غير معقولة في بلد لا ينكر أحد أنه في حاجة ماسة للترجمة في جميع العلوم لكي يتمسك بأذيال عالمه حتى لا يطول تهميشه وإقصاؤه عن عالم يحقق فتوحات معرفية هائلة.

ترجمة كتاب بافقيه

بدأت علاقتي بكتاب الأستاذ الدكتور (لا أحب استعمال عبارة "الأستاذ الدكتور"، ولا حتى "الدكتور" إلا في حالات نادرة أشعر عندها أن الشخص المعني كنز معرفة أكبر من الألقاب المنفوخة) في إحدى قاعات جامعة السوربون عندما كنت طالبا في الدراسات العليا في باريس، سنة 1983، يوم ناقش رسالته لدكتوراه الدولة (وهي موضوع هذا الكتاب)، وحضرتُ، ومعي عدد من طلبة الدراسات العليا اليمنيين، هذه المناقشة لأتعرف على الأستاذ بافقيه شخصيا لأول مرة. وكانت أولى مشاعري مشفقة عليه، لأنه كان، وهو الرجل الذي يمضي في العقد السادس من العمر، يعارك لغة فرنسية جميلة ومحببة لكن إتقانها وإتقان نطقها بالذات ليس باليسير، خاصة أن بافقيه ربما يكون قد تعلمها عندما جاء إلى فرنسا في مطلع ثمانينيات القرن العشرين سفيرا للجنوب في فرنسا ومندوبا لدى منظمة اليونسكو. ومعروف أن تعلُّم أية لغة أجنبية في سن متأخرة قد يسعف في فهمها والقراءة بها، والكتابة لمن كان موهوبا في فن الكتابة والفهم، لكن اللسان يستعصي على إتقان النطق كلما تقدم الإنسان في السن. وقد كان نطق بافقيه سليما كما كانت لكنته محببة وهو في بعض الأحيان ينطق الفرنسية بمسحة من اللغة الإنجليزية التي يجيدها إجادة تامة.

وكان المصدر الثاني لخشيتي عليه وجود الأستاذ الكبير مكسيم رودنسون، المستشرق المعروف وصاحب المؤلفات الكثيرة العميقة، ضمن لجنة المناقشة المكونة من أربعة أساتذة مميزين، بالإضافة الى الأستاذ كريستيان روبان، أهم متخصص في آثار اليمن في فرنسا، والذي شارك كمستشار للجنة دون أن يكون عضوا فيها لأنه لم يكن قد حصل على درجة دكتوراه الدولة التي تتيح له، وفقا للنظام الأكاديمي المعمول به في فرنسا في تلك الفترة، المشاركة في لجان مناقشة أطروحات الدكتوراه. وكنت سابقا قد سمعت الأستاذ رودنسون يقول لطالب يمني عند مناقشة أطروحته للدكتوراه عندما وجدها ضعيفة ما معناه أن الأطروحة لا تساوي شيئا، وأن جميع أطروحات الدكتوراه لا تساوي شيئا إذا لم يثبت من يقدمها فيما بعد أنه مؤهل للمشاركة في مسيرة المعرفة الإنسانية ولو بقدر يسير. فكم من رسائل دكتوراه أعجب الأساتذة بها لكن مقدمها خيب أمل الجميع فيما بعد لأنه اكتفى بها وتوقف عندها وكأنه قد بلغ ذروة المعرفة. لذلك توقعت مناقشة ساخنة لن يقف فيها بافقيه، وهو العالم المثابر العنيد، موقف من يخفض الرأس ليسمح للموجة أن تمضي بسلام، كما يفعل أغلب الطلبة عند مناقشة أطروحاتهم، للفوز بموافقة لجنة المناقشة والحصول على الشهادة. لكنني سرعان ما فوجئت بجميع أعضاء اللجنة يثنون على الأطروحة ويستفسرون صاحبها عن بعض التفاصيل فينشرح صدره وتسترتخي أعصابه ويمضي في المناقشة بهدوء ووقار، وأحيانا تفر من فمه بعض كلمات بلغة عربية سليمة يفهمها أغلب أعضاء اللجنة، لكنه لا يتخلى عن تأثره المحفور في أعماق ذاكرته بسنوات الدراسة في السودان. ولدهشتي كان أكثر المناقشين تأدبا في الحديث مكسيم رودنسون الذي أشاد بسعة معرفة بافقيه لموضوعه وعمق هذه المعرفة، مشيرا إلى أن بافقيه أثبت استحقاقه لدرجة "دكتوراه الدولة" قبل أن يلتحق بهذه الجامعة، ومن ثم فإن الموافقة على منحه هذه الدرجة ليس إلا من باب الاعتراف بفضله وبجهوده العلمية. ومع أن الأعضاء الآخرين في اللجنة قد تداولوا المناقشة، فإن ما ظل ماثلا في ذاكرتي إشادة رودنسون بالأطروحة، لأن ليس من السهل كسب رضاه، وعادة ما يتولى الطلبة الخوف حين يكون عضوا في لجنة مناقشة أطروحاتهم.

وهكذا حصل بافقيه على مرتبة الشرف بسهولة، عن استحقاق وجدارة.

وحين صدرت الأطروحة في كتاب عن دار "جونتر" في باريس بادرت بقراءة النص بتمعن واستمتاع، وكتبت عنه مقالا في الصحف اليمنية يبين مصدر إعجابي به ويشيد بقيمته المعرفة الكبيرة، وبدأت في الحال ترجمته كعادتي مع ما يستهويني من نصوص لأزداد معرفة به، إذ لا يمكن أن يترجم المرء ما لا يستوعبه تماما، وبالأخص لأن موضوعه صعب ويستند إلى نقوش يمنية إما ترجمها بافقيه أو أعاد ترجمتها، أو يناقش بعض مضامينها مع المستشرقين الذين تناولوها من قبله. والتقيت ببافقيه صدفة فيما بعد في صنعاء، وكان قد تعين بعد الوحدة رئيسا للهيئة العامة للآثار، في حين كان قد قرأ المقال وأعجب به. فبادرني بالقول والابتسامة تشرق على شفتيه إن الحياة الثقافية اليمنية اعتادت على ألاّ يكتب المرء إلا عن صاحبه إذا لم يكن لأسباب أخرى أقل قيمة من الصحبة، ومن النادر أن يكتب أحد لمجرد الإعجاب بكتاب. لذلك دعاني معه لعرض موضوع الكتاب في الجمعية الخيرية لحضرموت في صنعاء في مقيلها الأسبوعي. وعند انتهائي من ترجمة الكتاب بعد ذلك اللقاء بفترة طلبت منه أن نبحث عن ممول لطبعه، إن لم يكن إحدى المؤسسات الثقافية اليمنية فلنحاول إقناع الجمعية الخيرية الحضرمية التي تحمست للكتاب حين توليت عرض محتوياته بحضور مؤلفه. لكنه قال لي إنه يريد إعادة النظر في بعض الأفكار والاستنتاجات على ضوء النقوش التي اكتشفت بعد كتابة النص. فقد كان مهموما بالمنافسة بينه وبين المستشرقين المختصين بالآثار اليمنية ممن اعتاد أن يناقشهم مناقشة الند للند ويصحح بعض آرائهم أو بعض ترجماتهم لمفردات نقوش أعاد ترجمتها بعدهم، أو الدفاع عن فهمه لبعض النقوش التي ترجمها واعتمد عليها في أطروحته. وقد كان هذا الجهد والتعمق المعرفي تحديدا مصدر إعجابي بالكتاب ودافع حماستي لترجمته. فما يميز بافقيه عن كثيرين من اليمنيين والعرب اجتهاده للوصول إلى المعرفة من مصادرها الأصلية، ولم يكن ممن يقف من مؤلفات المستشرقين موقف المستسلم أمام ما يقولون، كما يفعل بعض من ينسخون ما يكتب هؤلاء المستشرقون ويزينون أقوالهم بالاقتباس منهم وكانهم يقتبسون من كتب سماوية لا يأتيها الباطل قط. لكن بافقيه لم يكن أيضا ممن يقف موقفا عدميا مبتذلا يرفض آراء المستشرقين جملة وتفصيلا دون دراسة ودون تمحيص، بل كان يقف موقف العالم المدقق الذي لا يتردد عن أن ينهل المعرفة من حيث أتت، يقبل أو يدحض عن برهان واستنادا إلى حجج علمية رصينة، وليس عن هوى أو عن رد فعل غريزي جاهل. وبالطبع لم يكن أمامي سوى أن أتفهم دوافع المؤلف لتأخير النشر، وأقبل وجهة نظره التي لا يستطيع أحد أن يجادله فيها. فهو في الأول والأخير مؤلف الكتاب ومن يقرر متى ينشره. وعند ذلك سلمت نص الترجمة إليه لينقحه كما يريد ويطبعه عندما يطمئن إلى أن أوان نشره قد حان.

ومرت بضع سنوات غادر خلالها بافقيه هذه الدنيا للأسف سنة 2002، بعد معاناة من المرض ومن النكران والاهمال. وإذا بالصديق جان لامبير، مدير المركز الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية في صنعاء، يتصل بي عام 2006 ليقول لي إنه حصل من ورثة بافقيه على حق النشر، وإنه يبحث عمن يدفع تكاليف طبع الكتاب في صنعاء. وبعد أن بدأ الحراك الجنوبي اقتنع الصندوق الاجتماعي للتنمية، ربما لأسباب سياسية، بنشر هذا الكتاب الذي يتناول ظروف تحقيق أول تجربة توحَّد فيها اليمن في التاريخ. وقد أحسن الصندوق بهذا العمل المفيد صُنعا، لأن كتاب بافقيه بحث علمي رصين يوفر لليمنيين الذين يكثرون الحديث عن حضاراتهم القديمة ما يساعدهم على الفهم الصحيح لتاريخ تلك الحضارات.

ومع سعادتي بخروج الكتاب إلى النور باللغة العربية، فإنه يعاني مثل كل ما طبع من الكتب التي ترجمتها (ربما باستثناء القليل منها) من أنها طبعت دون العودة إليَّ، وتعرَّض بعضها لشيء من التدخل بما لا أرتاح له من صياغات للجمل والعبارات. ولأن الطبعة الأولى من كتاب بافقيه "غير مخصصة للبيع" كما يقول الكتاب في صفحته الثانية، فهل لي أن آمل أن تبادر أية جهة ثقافية يمنية أو أي مهتم، بتمويل صدور طبعة جديدة للجمهور، على أن يعود إليَّ لتجنب بعض الهنات التي رافقت الطبعة الأولى. وأطمئن الجميع منذ الآن إلى أنني لن أطالب بحقوق ترجمة حتى لا يتجنبوا العودة إليَّ، فكل همي أن أضمن أن تكون الطبعة القادمة خالية من أي عيوب.

ذكريات مع الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه

عبد الرحمن حسن بن عبيدالله السقاف

قبل نحو عقدين من السنين جاء إلى متحف سيئون الأستاذ القدير فيصل بن شملان، فألقى نظرة سريعة عامة لصالة الآثار القديمة وسأل ليرى نموذجاً معيناً من العملات القديمة التي ضربت في القصر الملكي (شقر) في شبوة عاصمة دولة حضرموت القديمة، لأن صديقه الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه لديه دراسة في التاريخ القديم، وكان يعلم أن مواطناً من منطقة خريخر قرب الهجرين عثر على كمية من العملات البرونزية القديمة على مقربة من منزله وسلمت إلى المتحف أو كان يتوقع أن تسفر الحفريات الأثرية بمدينة ريبون التي تجريها البعثة العلمية اليمنية السوفييتية عن العثور على نموذج مثالي لتلك العملة التي إذا ما وجدت واضحةً وحصل الأستاذ على صورتها ستحل له بعض المسائل العلمية في بحثه العلمي.

شيء لا يستغرب أن تكون عملة لا تزن أكثر من ثلاثة جرامات من البرونز مجال اهتمام الباحث الكبير د. بافقيه ويشاركه الاهتمام صديقه الوزير بن شملان (الذي صار يوما قاب قوسين من رئاسة الجمهورية اليمنية). أكبرت هذا التعاون، إنه لموقف فيه درس في الأخلاق والبحث العلمي.

كنت أهتم باسم الأستاذ بافقيه من خلال بعض الخطابات التي وجهها إلى سيدي الوالد رحمه الله. لم أع تفاصيل مضمون تلك الرسائل، ولكنها تصب في مسيرة جهود المثقفين في تكوين وعي شعبي لمرحلة الاستقلال الوطني. وعرفت أنها من شخص مهم هو الأستاذ محمد عبدالقادر بافقيه. هكذا كنت أعرف الأستاذ بافقيه كشخصية وطنية صاحب كتاب "تاريخ اليمن القديم"، وباحث رائد في علم الكتابات اليمنية القديمة. ولم يتيسر لي أن أره إلا في مكتبه في مبنى الهيئة العامة للآثار والمخطوطات والمتاحف وهو رئيسها، حيث شكلت الوحدة اليمنية وحدة للمؤسستين المتناظرتين في شطري الوطن، في جنوبه المركز اليمني للأبحاث الثقافية والآثار والمتاحف، وفي شماله الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات ودور الكتب.

● فيصل بن شملان

وكنت موظفا ممن كلفوا بعد الوحدة اليمنية بمهمة عمل إدارية في ديوان الهيئة بالعاصمة.

عملت في إدارة المتاحف إلى جانب مهمة سكرتير لجنة المقتنيات الأثرية والتراثية والمخطوطات، وهي لجنة يرأسها الأستاذ الدكتور بافقيه، الأمر الذي أتاح التعرف عليه أكثر، فمهمتي عمل التوثيق الأولي للمواد التي ترد إلى اللجنة ووضع البيانات بعد تأكيد صحة، كونها أثرية، وتحديد الفترة الزمنية والتقييم الفني الأولي لها، مما يساعد رئيس وأعضاء اللجنة ويختصر الجهد والوقت.

أتاحت لي مهمتي هذه العمل مع رئيس الهيئة بشكل مباشر، حتى أني في كثير من الحالات أعمل بشكل مؤقت كمدير لمكتبه، ومن قرب عرفت ومضات من حياته ومواقف توضح شخصية تجمع بين الجد إلى حد الصرامة، والبديهة الحاضرة في ابتكار النكتة المرحة والتعليق اللاذع والصبر على الآلام بأنفة وكبرياء. وخلال عمله في هيئة الآثار والمتاحف استطاع أن يبني لها بنية تحتية وامتيازات وتنشيط الأبحاث العلمية من خلال تنظيم البعثات الأجنبية. وفي تلك الفترة انطلقت أبحاث دراسة عصور ما قبل التاريخ التي توسعت في البلاد اليمنية في السهول والهضاب والصحارى والجبال في كل مكان يمكن البحث فيه، مما يؤيد فرضية أن اليمن كانت من أقدم مواطن الإنسان على الأرض.

كان الدكتور بافقيه مسكونا بتفسير المعلومات التاريخية الواردة في القرآن الكريم والمصادر الدينية والكلاسيكية العربية والأجنبية بشواهد الآثار التي تستكشف تباعًا في البلاد.

استطاع د. بافقيه أن يبني للهيئة بنية تحتية وحضورا كبيراً في كيان وزارة الثقافة، وإلى جانب ذلك حضورا متمكنا وفاعلا في المؤتمرات العلمية في العالم العربي والعالم. وقد فعّل عدة مشاريع من البحث العلمي والدراسات، كدورية "ريدان" التي تعنى بنشر المستجد من دراسات الآثار، وانطلاقة عدة برامج دراسات أهمها دراسة العصور الحجرية. كما أسس الدكتور بافقيه مجلس إدارة للهيئة، إلا أن ذلك المجلس لم ترسخ لائحته وللأسف. بدا لي في بعض المواقف أن هذا الرئيس أشبه بقائد أوركسترا متمكن وواثق من نفسه وقف على المسرح أراد أن يقدم العرض ولكنه لم يدرب فرقته قبل العرض واكتفى بأنه يعلم أن لدى كل منهم كراس النوتة.

وقد كان الدكتور يتحدث عن كتاب على سطح مكتب أفكاره ويعمل على إنجازه خلال أوقات يقتطعها من وقت راحته، ولكن الوظيفة الرسمية وتعقيدات العمل لم تتح له وقتا كافيًا للراحة من جهة، ومن جهة أخرى فإن حالته الصحية المعقدة التي استعصت على الأطباء فلا يواجهها إلا بالصبر وتجاهل الأعراض. كان موضوع ذلك الكتاب "التاريخ العربي قبيل الإسلام"، ومادته مبنية على كثير من المعلومات المستجدة مما توصلت إليه الدراسات الأثرية والنصوص المكتوبة بالمسند المكتشفة في الجزيرة العربية والتي لم تتح للباحثين والمؤرخين من قبل، بينما أتيحت لنفر قليل من الباحثين في مجال المسند (اللغة العربية الجنوبية القديمة) أكثرهم من الغربيين وقليل من العرب واليمنيين يكون الدكتور بافقيه حينذاك أفقههم في علوم اللغة العربية الفصحى والتاريخ الإسلامي المبكر وجغرافية الجزيرة العربية.

إن دراسة هذه الفترة بالغة الأهمية من التاريخ العربي والأرضية التي تأسس عليها المجتمع الإسلامي من قبل باحث مقتدر ومتمكن آمر بالغ الأهمية وسيفضي إلى كتاب تحتاجه جدا المكتبة العربية والإسلامية. وأحسب أن مشروعًا بهذا القدر من الأهمية قد وصل إلى مراحل متقدمة منذ تلك الفترة من العام 1993حتى وفاته في العام 2002، رحمه الله، ولو لم يستكمل هذا الكتاب فإن الفصول الميسورة منه تغني عن كثير من الكتب في المكتبة العربية، ولو أن بعضا من الأفكار التي يحتويها الكتاب قد نشرت في مقالات ودراسات متفرقة.

وللدكتور بافقيه رؤية في توظيف المعارف التاريخية في صياغة الواقع ورسم ملامح المستقبل بآلة عصرية يطرح دائما قضايا منها حتمية قيام تعاون بين المشتغلين بالآثار في دول شبه الجزيرة العربية كلها قبل أن تختفي المواقع التي أصبحت مهددة بالتدمير وخاصة في اليمن نتيجة لزحف العمران على الآثل.

ومن ذلك المنطلق فقد أطلق بافقيه دعواته في عدد من المؤتمرات العربية إلى اعتبار الحقائق التاريخية المشتركة للبلاد العربية ثوابت للتنمية والتعاون والشراكة العربية. ومثالا على ذلك: يطلق على أسواق العرب القديمة التي كانت تتنقل في مدن الجزيرة العربية "السوق العربية المشتركة" مع عدم إغفال ضرورة توسع سوق الحديثة كل البلاد العربية لتشمل شمال أفريقيا وشرقها.

رحم الله السيد محمد عبدالقادر بافقيه وجعل تراثه علمًا ينتفع به وأثابه عليه أجرًا جزيلاً إنه واسع الرحمة كريم منان.

الاربعاء 14 ربيع أول 1430هـ الموافق 11 مارس 2009 العدد (187)
Wed. 14/7/1430 - 11 March 2009

د. منير عربش:

بافقيه الوحيد كمؤرخ يمني وعربي لديه رؤية تاريخية لتاريخ ممالك اليمن القديمة

تعرف منير عربش على بافقيه في العام 1989. كان ذلك أثناء العمل معاً في بعثة يمنية فرنسية مشتركة عملت على النقوش القتبانية في بيحان. تلك البعثة كانت أول اكتشافاته لليمن التي استمرت أكثر من عشرين عاماً حتى الآن، وكانت أيضاً تدشيناً لعلاقة عمل وصداقة، يصفها بالحميمة، مع د. محمد عبدالقادر بافقيه، الرجل الذي قال إنه "يستمع" فقط حين يكون بمعيته، تقديراً لأهمية ما يقوله. يستعيد عربش في هذا الحوار بعض تفاصيل علاقته مع بافقيه وأدواره، ويقدم رأياً مهنياً، وهو المؤرخ والباحث البلجيكي من أصل سوري الذي يعمل في المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية في صنعاء، في تجربته ومنجزه العلمي.

● عربش

■ متى تعرفت إلى الدكتور محمد بافقيه؟ وماذا كان انطباعك الأولي عنه؟

– تعرفت على المرحوم الدكتور بافقيه في بداية التسعينيات في عدن وفي وادي بيحان عند المسح الأثري أثناء مشروع النقوش القتبانية، كنت ضمن البعثة الفرنسية، وكان بافقيه صاحب المشروع. كنت أحضر رسالة الدكتوراه حينها وفي بداية اكتشافي لحضارة اليمن، وكان بافقيه صاحب رؤية لتاريخ اليمن ولديه حس وطني بضرورة الحفاظ على هذا التراث ودراسته. هذا الانطباع ترسخ في السنوات اللاحقة، ارتبطت مع بافقيه بعلاقة صداقة حميمة واحترام متبادل، وعندما كنت ألتقي معه في باريس أو في منزله في عدن كنت أصغي إليه فقط، لأنه الوحيد فعلا الذي لديه رؤية تاريخية لكيفية قراءة النصوص القديمة، وعنده معرفة موسوعية بالنصوص العربية، وهذا طبعاً شيء جديد بالنسبة للمؤرخين العرب، أنهم يقرؤون النصوص العربية على ضوء التاريخ القديم، على ضوء الاكتشافات النقشية، وهذا طبعا يعطي آفاقاً جديدة للبحث العلمي وللباحثين العرب.

■ بماذا تفرد قياساً بالمؤرخين اليمنيين الآخرين؟

– كان المرحوم بافقيه الوحيد كمؤرخ يمني وعربي لديه رؤية تاريخية لتاريخ ممالك اليمن القديم. هناك علماء يمنيون آخرون، مثل الدكتور يوسف محمد عبدالله والأستاذ مطهر الإرياني والدكتور عبدالله الشيبة وآخرين، تعلموا على أيدي هؤلاء العلماء، فمثلا الدكتور يوسف عبدالله لديه رؤية أدبية ولغوية للحضارة القديمة من خلال قراءة النقوش المسندية القديمة، فهو يقرأ النصوص من خلال اللغة ومن خلال المصادر العربية. أما الدكتور بافقيه فكان لديه رؤية تاريخية للأحداث وهذا شأن لا يتوفر لدى الجميع. وأعتقد أن الرؤيتين مكملتان لبعضهما، وأكثر العلماء الأجانب المختصين بتاريخ حضارة اليمن ليست لديهم كلهم هذه الرؤية التاريخية، وهذا فارق حقيقي، وطبعاً استفاد الكثير من الباحثين الأجانب وخصوصا الأستاذ الدكتور كريستيان روبان الفرنسي، الذي لديه هو أيضا رؤية تاريخية لكن مع قراءات مختلفة للنقوش، ولكن الاثنين لعبا دوراً كبيرا في إعادة النظر بتسلسل تاريخ حضارة الممالك العربية الجنوبية للقرون التي تلت العهد الميلادي.

■ إذن فإن امتلاك بافقيه لرؤية تاريخية هو الذي ميزه عن الآخرين؟

– كان لا يحمّل النصوص أكثر مما تحتمل. القراءة التاريخية هي عندما يكون لديّ نقش جديد: في أي وقت نضعه؟ بأي مكان؟ بأي تسلسل؟ ولماذا؟ وما هي الثغرات؟ وما هو المؤكد والافتراضي؟ وما هي الفرضيات المختلفة؟ طبعاً أول كتاب أصدره حول نقوش وآثار العقلة في 1967 أظهر ذلك. كان واضحاً امتلاكه لهذه الرؤية والقراءة التاريخية، وأن لديه الوعي بوجود ثغرات كبيرة في هذه النصوص، والمؤرخ لا يمكن أن يزيد على النصوص أو يضيف معلومات غير موجودة بالنصوص. وطبعاً للمؤرخ بافقيه دور كبير في إعادة تسلسل تاريخ الممالك العربية الجنوبية من القرن الأول إلى القرن الرابع، بفضل النقوش الكثيرة التي اكتشفها مع العالم الفرنسي روبان في موقع المعسال في محافظة البيضاء، والتي ساعدتهما على اقتراح تسلسل جديد. العلماء الأوروبيون حتى الثمانينيات كانت لديهم نظرات أخرى، وقراءة أخرى للنصوص، وتسلسل آخر للممالك. وكتابا بافقيه "تاريخ اليمن القديم" و"توحيد اليمن القديم" مرجعان مهمان لجميع العلماء، ولقد تقدم برسالة دكتوراه إلى جامعة السوربون بفرنسا عرض فيها هذا التسلسل الجديد لأحداث القرون الثلاثة الأولى للميلاد. وهذا التسلسل الزمني يعتمد عليه كل الباحثين اليوم بالرغم من وجود بعض الثغرات في النقوش.

■ واضح من خلال قراءة أعمال بافقيه اعتناؤه بنقاش وتغيير الكثير من الأفكار الواردة في مؤلفات المستشرقين عن تاريخ اليمن، ما انعكاس ذلك على أدائه واهتماماته العلمية؟

– لنكن صريحين، عندما جاء المستشرقون إلى اليمن في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كانت الفكرة هي قراءة نصوص تاريخ اليمن القديم من خلال التوراة، هناك من الباحثين من يرون ضرورة قراءة تاريخ اليمن ضمن سياق تاريخ الشرق القديم، وهذا لا مانع فيه، ولكن أن تسلط القراءة التوراتية على النصوص العربية الجنوبية فهذا يأخذ في متاهات لا نهاية لها. هناك مشكلة حتى الآن هي تاريخ الملوك المذكورة في التوراة، وبالتحديد سليمان الحكيم. عندما أتى الأمريكان في خمسينيات القرن الماضي، كان لديهم فكرة واحدة فقط، وهي إثبات وجود بلقيس، ومن خلاله سيتم بذلك إثبات وجود سليمان. طبعا اكتشفوا نقوشاً مهمة وآثارا مهمة، ولكنهم لم يحصلوا على دليل صريح على وجود ملكة في ذلك الوقت، أي القرن العاشر قبل الميلاد. الآن كل الاتجاهات والمدارس الأوروبية سواء الفرنسية أم الألمانية أم الايطالية أم الروسية أم حتى الأمريكية تصب في مصب واحد وهو التمييز بين النصوص الدينية والنصوص التاريخية، وكل الاكتشافات الأخيرة تؤكد أن اليمن كانت مهد حضارة عريقة عراقة حضارات الشرق القديم، وأن القراءات التوراتية ناقصة وأنها اليوم انتهت كقراءة تاريخية لأحداث الشرق القديم. المؤرخ بافقيه لعب دوراً كبيراً في إعادة قراءة الاكتشافات لنصوص محرم بلقيس التاريخية التي اكتشفتها البعثة الأمريكية في الخمسينيات من القرن الماضي، وكان له من البداية رؤى واضحة وتاريخية لا تأتي في سياق التعصب لليمن، بل لكونه باحثاً مؤرخا يهتم بكتابة تاريخ اليمن القديم. لقد لفت الأنظار منذ البداية إلى وجود إشكالات في تسلسل تاريخ الممالك العربية الجنوبية، وفي قراءة النصوص، وهو يتقن جيداً قراءة النصوص العربية الجنوبية والنصوص العربية. واليوم فإن إعادة قراءة النصوص العربية والإسلامية من خلال النقوش العربية الجنوبية تعزز إلى حد كبير ما دونه المؤرخون العرب. طبعاً أضافوا قصصاً وأساطير، ولكن الحوادث الأساسية الرئيسية التي سبقت الإسلام بعدة قرون قد أكدتها النقوش وهذا يدل على أنه كان يوجد مدرستان: مدرسة كتابة، ومدرسة شفوية. الهمداني يذكر شخصيات عاشت قبله ما يقارب ألف عام، وهذا مما يؤكد أن ذاكرة الشعوب كانت حية ومازالت كذلك.

■ ما هي باعتقادك مساهمة بافقيه الأبرز؟ هل كانت على مستوى المنهج مثلاً؟

– لقد كان منهجه التاريخي مختلفاً على المستوى اليمني والعربي. هناك مؤرخون عرب كبار، مثل فيليب حتي وجواد علي وعمر كحالة وحسين مروة وعرفان شهيد وآخرين كثر، لكنهم لم يكونوا يتقنون قراءة النصوص العربية الجنوبية بشكل جيد، ولذلك أقول إن بافقيه لعب دورا كبيرا في تأسيس مدرسة تاريخية عربية حول النصوص القديمة التي كانت محصورة فقط عند المستشرقين، وهذا مهم جداً. اليوم هناك يمنيون يقرؤون النقوش ولديهم رغبة في التعلم، ولكن للأسف أن المؤرخ بافقيه لم يكن لديه طلاب كثيرون ولم يدرّس أو يعط محاضرات بشكل مستمر في الجامعات، وهذا أمر كان سيخلق فرقاً حقيقياً. تتم الاستفادة الآن من الكتب التي أنجزها والتي تعتبر لنا صرحا علميا كبيرا. وهو في السنوات الأخيرة كان متعبا صحيا، ولكن أتمنى اليوم أن تتم الاستفادة من المنهج الذي تركه في مؤلفاته العلمية من قبل الباحثين اليمنيين والعرب.

■ هل يمكن التقاط دوافع أو تحيزات وطنية أو قومية عربية في عمل بافقيه البحثي ومساهمته العلمية؟

– كان بافقيه يؤلف قبل وفاته كتاباً عن نشوء (فكرة) التوحيد، في شبه الجزيرة العربية بشكل عام وفي اليمن بشكل خاص، وكانت لديه قراءات عن تاريخ الأديان في الجزيرة العربية تقول بوجود توحيد عربي قبل الإسلام ومختلف عن التوحيد اليهودي أو النصراني. نستنبط من قراءاته هذه أنه يميل لهذا الرأي، وهو ميل طبيعي لا يعني التعصب لليمن، فهذه قراءة خاصة به حول ديانات الممالك العربية الجنوبية وخصوصاً حول الإله "ذو السماء" أي رب السموات. عند التوحيديين هذا الإله (ذو السماء) موجود في اليمن منذ القرن السابع قبل الميلاد، ولا أعتقد شخصياً من خلال النقوش التي بين أيدينا أن هناك توحيداً في اليمن في ذلك الوقت. نعرف أن التوحيد أتى لليمن رسمياً وشعبياً في أواسط القرن الرابع للميلاد وهذا ما تؤكده النقوش والمصادر العربية. بالتأكيد هناك نظرة عربية، في شبه الجزيرة العربية، لعالم الآلهة، مختلفة عن نظرة اليهود أو النصارى، وهي مختلفة أيضاً عن نظرة البابليين والأشوريين. إذن، لا يمكن القول بوجود ميول "وطنية" لبافقيه في هذا المجال. وبرأيي أن المؤرخ بافقيه كان لديه هذه الفكرة التي يمكننا قبولها أو رفضها مع إعطاء الدلائل والبراهين...

■ أنت قلت إن من المؤسف أن بافقيه لم يدرّس طلاباً، هل يمكن القياس على ذلك والقول إنه لم يخلّف تأثيراً كافياً على الباحثين والباحثات في مجال التاريخ والآثار في اليمن؟

– نعم، للأسف هو لم يدرّس، ولكن الباحثين اليمنيين يقرؤون كتبه ويستفيدون منها، وتأثيره قائم من هذه الزاوية. هناك علماء يمنيون وأجانب يعملون على تاريخ اليمن والجزيرة العربية ونقرأ كتبهم التي تلعب دورا كبيرا فعلياً. مثلا العالم الانجليزي ألفريد بيستون كرس كل حياته العلمية لقراءة وفهم النقوش، وبفضله نقرأ النقوش اليوم، وأنا لم ألتق به في حياته سوى مرة واحدة وهو لم يقم بالتدريس إطلاقا، ولكن أعماله مرجع أساسي في البحث العلمي حول لغة وقواعد النقوش المسندية.

■ كيف في تقديرك يمكن الاستفادة من تراث بافقيه، سواء على مستوى الجامعات أو المراكز البحثية، أم على أي مستوى آخر؟

– بداية يجب علينا بذل كل ما يلزم للحفاظ على مكتبة المرحوم بافقيه. وهي مكتبة غنية بكل المصادر والمراجع التي تناولت اليمن، وهذا يجب أن يتم عبر التواصل مع عائلة المرحوم، سواء بإنشاء مكتبة باسمه أم غيره، المهم هو أن نبذل كل جهد للحفاظ عليها وأن تكون في متناول الباحثين والطلاب اليمنيين، ويكون مقرها في جامعة عدن أو المكلا أو غيرهما. المهم على الحكومة اليمنية أن تقوم بأي شيء للحفاظ على مكتبته قبل أن تندثر أو تتبعثر هنا وهناك. العالم البلجيكي جاك ريكمانس بعد وفاته جزء من مكتبته معروضة للبيع، والمكتبة هذه تضم الكثير من الكتب النادرة، وفي بلجيكا ليس هناك من الطلاب الذين يهتمون باليمن، ولكن يفترض أن كل اليمنيين المهتمين بتاريخ اليمن يجب علينا أن نقوم بشيء ونحصل على المكتبة القيمة لليمن. لذلك يجب التواصل مع عائلة المرحوم وصديقه وصديقي الدكتور أحمد باطايع للقيام بإنشاء مركز ومكتبة لبافقيه مثلا، وتكون في متناول الباحثين، فهذا مهم جدا. طبعاً كتاباه "تاريخ اليمن القديم"، و"توحيد اليمن القديم" المترجم من الفرنسية والذي نشره المعهد الفرنسي للآثار بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، يدرس للطلاب في جامعات صنعاء وعدن وتعز وذمار، خصوصاً بعد ترجمته للعربية ليكون في متناول الباحثين. وللأسف طلاب الدراسات العليا والدكتوراه لا يتقنون أية لغة أجنبية، وهذه كارثة. كيف يعمل مثلا طالب رسالة دكتوراه حول أي موضوع في العلوم الإنسانية والاجتماعية إذا كان لا يعرف ما الذي كتب في موضوعه بالانجليزية أو بالفرنسية أو بالألمانية، وتعلم اللغة الأجنبية سهل جدا في اليمن إن كان في الجامعة أم في المراكز الثقافية الأجنبية. الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه حظي بشهرة عالمية لأنه كان يكتب بالفرنسية ويتكلم الانكليزية، وكان يحاضر ويعرِّف بتاريخ هذه الحضارة بفضل هذه اللغات.

■ هل كان سيختلف تأثير بافقيه لو كان مارس مهامه ونشاطه في بلد آخر، غربي أو عربي؟

– اليمنيون والأوروبيون ينسون أنه قبل ثلاثين سنة لم يكن يوجد شيء في اليمن. لم تكن هناك مؤسسات علمية، وكان العلم محصوراً على عائلات علم مثل عائلات الأكوع والإرياني والسقاف والحبشي والمقحفي، وغيرها، هذا العلم القديم والمحصور لم يحل بدله علم حديث بمناهجه وبشكل كامل وبفروعه المعروفة، والمشكلة قائمة حتى الآن، وهذه ليست فقط في اليمن بل في كل العالم العربي، لم يتم إحلال العلم الحديث بمناهجه وبأدواته العلمية وبانفتاحه على العلوم الأخرى محل المدارس القديمة بمناهجها المعروفة. كل هذا يجب ألا من يمنع إنشاء جيل جديد مثقف ومتعلم، وهذا الجيل الجديد ينشأ تدريجيا في مجال الدراسات والبحوث التاريخية. هناك أفراد محدودون مؤهلون ولديهم كل الإمكانيات الفكرية للقيام بالبحث العلمي، وهذا أمر يحتاج إلى مؤسسات وأفراد، ففي فرنسا مثلا هناك علماء كبار يعيشون منعزلين ولا نعرفهم إلا من خلال مقالاتهم، هذه مشكلة العلماء الكبار عادة، وأولئك الذين أنشؤوا مدارس هم قلة، لماذا؟ في مجال الدراسات حول الحضارة المصرية مثلا هناك مدارس ومئات العلماء على مستوى العالم مهتمون بهذه الحضارات، ويجب ألاّ ننسى أن اليمن حتى الآن ليست معروفة في المحافل الدولية والبحث العلمي مازال في بداياته، ومازلنا في بداية الاكتشافات. أما مصر والعراق وسورية واليونان فالحفريات العلمية والاكتشافات الغزيرة بدأت منذ 200 عام.

■ عملت أنت وبافقيه في بعثة يمنية وفرنسية مشتركة منذ التسعينيات من القرن الماضي لمسح النقوش القتبانية، في منطقة بيحان، كيف رأيته في الميدان قياساً به كمؤرخ؟

– بافقيه كباحث وعالم ومؤرخ كان يعمل ميدانياً وبحثياً، وظهر ذلك منذ أن أصدر كتابه الأول حول نقوش موقع العقلة بالقرب من موقع شبوة القديم. وكان لكل شيء بالنسبة له دليل أثري من الواقع، أي أننا نقرأ الآن تاريخاً من خلال الواقع الأثري والواقع النقشي. بافقيه يكتب التاريخ من خلال الوقائع الأثرية والنقشية، وكان بافقيه عالماً في التاريخ اليمني القديم، وحين يكتشف في الموقع نقشاً جديداً يعطيك الإطار التاريخي له، ومن أي فترة وغيره. إن تجربة العمل معه متعة حقيقية. للأسف لم يرافقنا دائما بمواسم المسح الأثري والنقشي بسبب انشغاله المستمر ووضعه الصحي.

■ واجهت مجلة "ريدان" صعوبات، وهي تكاد تكون الدورية اليمنية الوحيدة حول الآثار ولم تنتظم في إصدارها، ولعبتم في المعهد الفرنسي دورا في دعمها. حدثني عن "ريدان" وأهميتها، ولماذا الاحتياج لها؟

– "ريدان" كانت فكرة بافقيه والمرحوم عبدالله محيرز والمرحوم محمود الغول الأردني الأصل، هذا من الجانب العربي، وعلماء أوروبيين مثل المرحوم جاك ريكمانس البلجيكي وبيستون البريطاني والألماني موللر والفرنسي روبان. وكانت الفكرة إعطاء تصور عن الآثار اليمنية من خلال نتائج الحفريات العلمية مباشرة إلى الباحثين الأوروبيين والعرب. كلما تحدث حفريات ومسحا أثريا سنويا يتم نشر نتائجه فوراً بمجلة "ريدان". إنها مجلة مهتمة بمتابعة نتائج البحث العلمي الأثري في اليمن. طبعاً صدرت أعدادها الأربعة الأولى في بلجيكا، وحظيت باستقبال كبير في المحافل العلمية العربية والدولية، في الأعداد الأولى لقيت نجاحاً كبيراً، وكانت طباعتها جيدة، بعد ذلك طبعاً عاد بافقيه إلى عدن وأسس "مؤسسة ريدان" وصارت هناك صعوبات في الطبع. وطبع العدد الخامس في عدن ضمن الفكرة نفسها. ولم يكن هناك مقالات كثيرة وغنية بالمعلومات الجديدة، وبعدها طبع العدد السادس في فرنسا و"مؤسسة ريدان" كانت قد أغلقت، ولكن أنا كنت في مركز الدراسات والبحوث حول العالم العربي والإسلامي بإكس إن بروفانس– مرسيليا، الذي اشتغل فيه فأبدى استعداده لطباعتها في مرسيليا بالتعاون مع العالم كريستيان روبان صديق المرحوم بافقيه، وأصدر العدد السادس، واضطررنا لطباعة العدد السابع هنا في صنعاء بعد وفاة صاحب مطبعة مرسيليا، وهناك مشاكل كثيرة منها غياب المؤلفين العرب. لا يصح أن يكون هناك مؤلف واحد. غياب الجانب اليمني كان جانباً سلبياً جداً. العدد الثامن أقوم بتحضيره الآن. منذ سنوات أحضره ولكن المشكلة نفسها قائمة، هو جاهز تقريبا. أنا مستعد بالطبع لكتابة مقالة أو اثنتين، ولكن ليس لكتابة كل شيء، وهو سيصدر من المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية بصنعاء بالتعاون مع المركز الوطني للبحث العلمي بباريس. العدد التاسع قررنا أن نعمل مجلة يمنية، أي بالعربي، وتترجم فيها أهم المقالات من اللغات الأوروبية.

■ كان بافقيه ذا استقلالية عالية تجاه الأطر الرسمية، رغم تسلمه مواقع حكومية مهمة، لماذا هذا مهم بالنسبة له كباحث ومؤرخ؟

– في الواقع إن استقلالية الرأي عند المرحوم بافقيه في ذلك الوقت أتت بآثار سلبية عليه وعلى الهيئة العامة للآثار والمتاحف التي كانت تابعة لرئاسة الجمهورية. ولأكون صريحاً معك أيضا فإن أغلب الباحثين وخصوصا المؤرخين مثلي غير قادرين على إدارة مؤسسات، لأنهم بكل صراحة ليس مجالهم إدارة الأعمال، وإدارة المؤسسات علم ومهنة قائمة بذاتها، والمؤرخ بالتأكيد ليس مجاله إدارة الأعمال والمحاسبة وشؤون الموظفين، ويمكنه يوما ما دراسة تاريخ نشوء المؤسسات الحكومية مثلا... وهناك الكثير من المشاكل التي تنشأ. بافقيه حين استلم الهيئة العامة للآثار، كنا سعيدين بذلك لأنه عالم كبير ومتفهم وحريص على التراث الحضاري اليمني، ولكنه في الوقت نفسه كان سياسيا وذا استقلالية بالرأي ومن خلال لقاءاتي معه وكيف يدير الأمور، وفيما يتعلق بالهيئة كمؤسسة مسؤولة عن الآثار في اليمن ومسؤولة على تأهيل كوادر أيضاً، فالأمر لم يكن سوى عمل إداري روتيني يطغى على فكرة حماية الآثار ودراستها، وهذا أدى إلى نتائج سلبية على بافقيه وعلى المؤسسة، خصوصاً أن هناك الكثير من المشاكل الإدارية والروتينية ذات الخصوصية في اليمن. لقد كانت تجربة بافقيه في الهيئة تجربة سيئة سببت إحباطاً له وقرحة المعدة... كباحث ومؤرخ لو كنت مكانه كنت سأصاب بأكثر من الإحباط أيضاً، وحتى من غير أن أكون رئيس هيئة هناك إحباط في إدارة آثار حضارة اليمن والأمر ليس بالسهل، فالهيئة تتطلب إمكانيات مادية وسياسية وإدارية لكي تقوم بدورها الموكل إليها وهذا لا يتم بين ليلة وضحاها...

■ ماذا تريد أن تضيف عن بافقيه؟

– العالم والمؤرخ محمد عبدالقادر بافقيه رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، توفي، ولكن أعماله باقية سيستفيد منها طلاب العلم والمعرفة، ونحن ندين له بالكثير وأنا بشكل خاص كباحث ومؤرخ وصديق له ولعائلته، لما قدمه للمكتبة اليمنية وللدراسات التاريخية لحضارة ممالك اليمن وللبحث العلمي.

● مع الملك السعودي الراحل فيصل

■ عندما ألتقي معه في باريس أو في منزله في عدن كنت أصغي إليه فقط

■ لقد لفت الانظار منذ البداية إلى وجود إشكالات في تسلسل تاريخ الممالك العربية الجنوبية وفي قراءة النصوص

■ للاسف أن المؤرخ بافقيه لم يكن لديه طلاب كثيرون ولم يدرس ولم يعط محاضرات

■ بافقيه لعب دورا كبيرا في تأسيس مدرسة تاريخية عربية حول النصوص القديمة التي كانت محصورة فقط عند المستشرقين

■ لقد كانت تجربة بافقيه في الهيئة سيئة سببت له إحباطا وقرحة في المعدة

تحدث عن أدواره والابعاد الثرية في شخصيته

عبدالعزيز بن عقيل:

أسس في غرفة متحف المكلا، وسعى مع محيرز لضم شبام إلى التراث العالمي

«كان تربوياً من الطراز الأول»، قال لـ«النداء» عبدالعزيز بن عقيل، الباحث المتخصص في مجال الانثروبولوجيا والآثار.

وهو يرى أن «ريادة بافقيه في مجال التربية والتعليم تم إغفالها»، منبهاً إلى أن تجربته الرائدة في مجال التعليم في حضرموت لم تدرس، وبالتالي فإن الرجل لم يُعط حقه في هذا البعد.

«كان صحفياً قديراً»، أضاف بن عقيل، لافتاً إلى براعة بافقيه في مجال الصحافة والكتابة الصحفية خصوصاً. ومعلوم أن بافقيه كتب باسم «سندباد على الورق» سلسلة مقالات شائقة في صحيفتي «الرائد» و«الرأي العام» الحضرميتين في النصف الأول من الستينيات. وقد صدرت مقالاته في كتاب «صاروخ إلى القرن العشرين: كتاب صحفية من حضرموت -1960 1965». وفيه يتجلى بافقيه ناقداً نافذاً للظواهر الاجتماعية، وساخراً لا يبارى، خصوصاً وهو يعرّض بأنصاف المثقفين، والمحافظين الذين تذعرهم القيم العصرية ويقلقهم مجرد التفكير بإنشاء سينما أهلية.

«من الظلم أن يُحصر في مجال علمي ضيق»، تابع عبدالعزيز بن عقيل، مشيراً إلى قدرات بافقيه الادارية خلال مسيرته الحافلة بالانجازات.

وفي الستينيات أسس متحفاً في مدينة المكلا ضم نماذج من نقوش ومخربشات وفخار وأنصاب ومذابح وأنيات تعود إلى ما قبل الإسلام، وبعضها إلى مملكة حضرموت القديمة.

«معظم هذه اللقى إن لم يكن جلها سطحي، أي التقطت من السطح ولم تكن نتيجة حفر». ويوضح بن عقيل -الذي التقته «النداء» في منزله بمدينة المكلا- الجهد الذي بذله المؤرخ الاستثنائي من أجل إقامة أول متحف في حضرموت: «كان البدو يأتون بها من مناطق شبوة القديمة عاصمة حضرموت القديمة ومن الوادي والهضبة الجنوبية لقاء مكافآت رمزية كان يعطيهم إياها».

يستطرد: «كذلك نشأ المتحف بعد إضافة نماذج من مصنوعات شعبية. وفي غرفة تابعة للتربية والتعليم تم افتتاح المتحف الذي صار نواة وأساس متحف المكلا الحالي».

«كان قامة علمية عالمية في علم النقوش والآثار»، يقطع بن عقيل، قبل أن يردف: «بافقيه مرجعية لازمة لكل راغب في دراسة النقوش اليمنية القديمة وتاريخ اليمن قبل الإسلام». ويزيد قائلاً: «بما أن علم النقوش وآثار اليمن القديمة ذو مواضيع عويصة، فإن هذا الاختصاص يكاد يغيب عن معظم مثقفي اليمن، ولذلك فإنه (بافقيه) ليس بالعالم ذي الشعبية الواسعة في أوساط المثقفين بحكم تخصصه الدقيق».

وعن منهجية بافقيه العلمية في كتابة التاريخ يقول الدكتور عبدالعزيز بن عقيل: ظل تاريخ اليمن القديم ردحاً من الزمن في إطار مدرستين: مدرسة أوروبية حديثة كانت تعد النقوش المصدر شبه الوحيد (باستثناء معطيات الآثار وما ذكره المؤلفون اليونان والرومان وكتاب التوراة) بالنسبة لدارسي النقوش الأوروبيين وكانوا يعتبرون المؤلفات العربية وكتب الأنساب التي تعود إلى المؤلفين العرب والمسلمين بأنها أسطورية وإخبارية وعديمة الفائدة، وبعضاً من هذا يعود سببه لجهلهم بالمؤلفات العربية نفسها.

أما المدرسة الثانية فهي مدرسة المؤرخين العرب التقليديين الذين كانوا يوردون ما كتب في المؤلفات العربية عن اليمن فيما قبل الإسلام وكأنها هي التاريخ دون أن يُعملوا النقد للجوانب الأسطورية والخرافية وغير المعقولة في هذه المعلومات.

أما الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه فقد استطاع، بمنهجيته العلمية الحديثة وتمكنه من قراءة النقوش اليمنية وتحليلها وتمكنه أيضاً من التراث اليمني والعربي والإسلامي، استكمال المعلومات التي لم تفصل فيها النقوش بالمعلومات التي ذكرتها المصادر آنفة الذكر بعد إخضاعها للنقد والتحليل أيضاً والنظر إليها من عدة زوايا لإخراج بذرة الحقيقة التاريخية منها. وهنا تتجلى المنهجية العلمية الخلاقة للدكتور محمد عبدالقادر بافقيه، التي ساهمت في جعل المختصين الأوروبيين في النقوش في القرن العشرين يخجلون من أنفسهم أن لم يجيدوا اللغة العربية ليقرؤوا بها المؤلفات الإسلامية كمؤلفات الهمداني وكتب الأنساب وغيرها للاستفادة منها إضافة إلى النقوش. وفي هذا المجال يقف العالم الأستاذ الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه رحمه الله علامة فارقة.

ويشير بن عقيل إلى أن الأستاذ الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه كان له دور كبير مع المرحوم الأستاذ عبدالله محيرز في ضم مدينة شبام حضرموت التاريخية إلى قائمة مدن التراث العالمي حيث بذل قصارى جهده في تحقيق الحلم الذي كان قد بدأه الأستاذ عبدالله محيرز في ضم مدينة شبام لقائمة مدن التراث وهو ما سعى إليه بافقيه.

ويذكر الدكتور عبدالعزيز بن عقيل أن الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه رحمه الله كان قد أوصى قبيل وفاته بأن تكون مكتبته الخاصة، بما تضمنته من أبحاث علمية ومذكرات خاصة، للقراءة العامة في مدينة المكلا، شريطة أن يخصص لها مكان في المدينة ويقوم على هذه المكتبة موظفون لتيسير الخدمات للباحثين. وللأسف فإنه حتى الآن لم تنفذ هذه الوصية حسب رغبة المرحوم، وما زالت مكتبته في مدينة عدن رغم إلحاح أبنائه الغيورين على ذلك. فحتى الآن لم تخصص الدولة مكاناً مهيئاً لنقل المكتبة، ولا موظفين اثنين للعناية بها. وبهذا الصدد نطالب -تكريماً للعالم الراحل- أن تنفذ وصيته، وهي على كل حال وصية خيرة لمصلحة الثقافة والاهتمام بتاريخ البلد، وهو لا يطلب شيئاً، وإنما يعطي خبرات عمره وسني شبابه وكهولته، فهل من مجيب؟!

الفقيد بافقيه والبعد السادس في حياته العلمية والعملية*

أ. د. صالح علي باصرة

يعرف الكل أن فقيد الوطن والثقافة اليمنية والعربية الاستاذ الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه قد تميز في حياته العملية والعلمية والثقافية في المجالات التالية:

1 – الإدارة التربوية:

فهو قد شغل مهمة نائب ناظر المعارف في السلطنة القعيطية في م/ حضرموت قبل الاستقلال، ثم ناظراً للمعارف وفي نفس السلطنة، ثم وزيراً للتربية والتعليم في أول حكومة وطنية بعد الجلاء البريطاني وإعلان استقلال جنوب الوطن.

2 – العمل الدبلوماسي:

وقد شغل في حياته أكثر من منصب دبلوماسي، ومنها سفير حكومة جنوب اليمن في القاهرة وممثلها في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وسفير جنوب اليمن لدى الجمهورية الفرنسية وممثلها لدى منظمة اليونسكو.

3 – كتابة التاريخ:

وعلى وجه الخصوص التاريخ القديم، وله في هذا المجال أكثر من كتاب أو دراسة، ومنها كتابه المشهور والمعروف وهو «تاريخ اليمن القديم»، وكتابه «العربية السعيدة» الجزء الأول والثاني.

4 – الكتابة والبحث في مجال الآثار والنقوش: وله في هذا المجال أكثر من عمل منها:

– آثار ونقوش العقلة.
– المستشرقون وآثار اليمن.
– تأسيس حولية ريدان، وهي حولية سنوية تهتم بالدراسات الأثرية وترجمة وتفسير النقوش اليمنية.
– تأسيس متحف المكلا للتاريخ والآثار.
– ندوة الحضارة اليمنية عام 1975 والندوة الثانية عام 1989. والجزء الأكبر في أعمال الندوتين تمحور حول آثار ونقوش اليمن وفي عدة جوانب منها: البحث عن الآثار والنقوش اليمنية غير المكتشفة، إعادة دراسة الآثار والنقوش المكتشفة، السعي لإعداد معجم للنقوش اليمنية، وإعادة تنظيم المتاحف اليمنية.

5 – الكتابة الصحفية:

فقد كان الفقيد صحفياً من الطراز الأول وكتب الكثير من المقالات في الصحف الصادرة في المكلا وعدن قبل الاستقلال وكذا في بعض الصحف السودانية أثناء دراسته هناك، وخاض معارك صحفية وأشهرها معركته الصحفية مع الفقيد المؤرخ بامطرف وعلى صفحات صحيفة «الرائد»، وكان بامطرف يخوض معركته مع بافقيه من على صفحات «الطليعة».

لقد قدم الفقيد بافقيه نفسه لمثقفي وطنه وللمهتمين على المستوى العربي والعالم من خلال نشاطاته وتراثه المكتوب في المجالات الخمسة السالفة الذكر. وقدم بافقيه ومن خلالها أيضاً وطنه، والعلم الذي لا وطن له وخاصة علوم التربية والتاريخ والآثار والنقوش.

ونحن في هذه الورقة المتواضعة حول الفقيد بافقيه وتراثه العملي والعلمي سوف نبتعد عن المجالات الخمسة التي ستكون مجال اهتمام وبحث مجموعة من الكتاب والباحثين، وسوف نركز على مجال جديد سادس ترك فيه بافقيه بصمات واضحة ولكن ربما يكون الإلمام بها أو معرفتها محدودة، وهذا المجال هو مجال تأسيس وقيادة المنظمات النقابية والثقافية غير الحكومية. ولقد بدأ الفقيد بافقيه نشاطه في هذا المجال في وقت مبكر من حياته، ثم نمت وتطورت لاحقاً أثناء وبعد دراسته في السودان وفرنسا. وسوف نقدم في السطور التالية أربعة نماذج لنشاط الفقيد بافقيه في مجال تأسيس وقيادة المنظمات الجماهيرية والثقافية غير الحكومية.

1 ـ النموذج الأول:

تأسيس وقيادة جمعية اتحاد التلاميذ في عام 1940

أسس الفقيد بافقيه في المكلا، وهو (كان) مايزال تلميذاً صغيراً جمعية للتلاميذ تحت اسم «جمعية اتحاد التلاميذ الأدبية». وتميز هذا الإتحاد بأنه لم يكن نادياً يخص مدرسة معينة بل كان اتحاداً لكل تلاميذ مدارس المكلا وقد أراد له مؤسسوه أن يصبح نواة لاتحاد طلابي لكل مدارس المنطقة يولد تحت ستار النشاط الأدبي.

وجاء في وثيقة تأسيس الاتحاد في سنة 1935 الموافق 1940، ولدى الكاتب نسخة منها حصل عليها من الفقيد بافقيه، ما يلي: «أما بعد نقول نحن الواضعين أسماءنا أدناه: نلتزم لجمعية اتحاد التلاميذ الأدبية التي نحن أفرادها بالطاعة في كل ما تأمر به الجمعية وأيضاً أن لا ننقل الأدب في مقر الجمعية ولا يمكن لأحد منا أن يحمل لأخيه شيئاً من البغض والحسد بل ويلزمنا أن نكون أخوة مخلصين لبعضنا البعض وإننا راضون بهذه الجمعية ولا نتأخر عن مواعيد الحضور المقررة في البرنامج». وكان من أبرز مؤسسي «جمعية اتحاد التلاميذ» بعد بافقيه كل من: علي محفوظ بامحفوظ، سالم باداود عمر بن سهيلان، سيف بن علي البوعلي، عبدالقادر باحشوان، وطاهر محمد بازنبور. واستأجر أعضاء الاتحاد غرفة في أحد منازل المكلا القديمة لتكون مقراً للاتحاد وفي تلك الغرفة أقامت الجمعية حفلاً خطابياً بمناسبة التأسيس وافتتاح المقر وذلك يوم 1941/2/12 وحضر هذا الحفل الكثير من شيوخ المكلا ورجال التربية ورجال الاعمال وسجل بعضهم كلمات ثناء وتقدير للجمعية ومع الأمل بأن يكون لها نشاط مفيد للتلاميذ وللوطن.

وبرغم الهوية الثقافية لـ«جمعية اتحاد التلاميذ» وبساطة تكوينها وصغر سن أعضائها فقد قامت السلطة في حضرموت بعد أشهر معدودة من افتتاح الاتحاد بإصدار أمر كتابي وقعه ناظر المعارف آنذاك الشيخ القدال باشا، وقضى الأمر بحل الاتحاد وإغلاق مقره، وقدمت السلطة مبرراً واهياً لقراره وقد قدم هذا المبرر في اللقاء الذي عقده ناظر المعارف مع قيادة الاتحاد، فقد قال ناظر المعارف إن «سبب الحل هو من أجل تلافي حدوث صراعات بين التلاميذ لأن مجموعة من التلاميذ المعارضين للاتحاد تقدمت بطلب تأسيس اتحاد جديد لهم».

وأسس بافقيه وبعض أعضاء قيادة الاتحاد السابق إطاراً جديداً لنشاطهم الثقافي وأسموه «ندوة امرئ القيس» وتم اختيار هذا الاسم لاعتقادهم بأن كلمة «الاتحاد» أو «الجمعية» تثير الريبة والخوف لدى السلطات الحاكمة آنذاك، غير أن هذا الاعتقاد تلاشى بسرعة لأن السلطة الحاكمة آنذاك أصدرت قراراً آخر تم بموجبه حل الندوة (لمعرفة المزيد من التفاصيل حول الموضوع يتم الرجوع إلى كتاب صالح علي باصرة: دراسات في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر، الدارسة رقم (7) لمحات موجزة من تاريخ نشوء وتطور حركة التلاميذ والطلاب في حضرموت، ص 161 إلى 178، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان 2001).

● مع الرئيس الفرنسي بومبيدو – 1973

2 ـ النموذج الثاني:

اتحاد بعثات جنوب الجزيرة العربية

بعث الفقيد محمد عبدالقادر بافقيه إلى السودان للدراسة الثانوية ثم الجامعية. وهناك باشر الفقيد تنفيذ اهتماماته وأنشطته المتعددة إلى جانب الدراسة، ومنها الكتابة الصحفية المساهمة في تأسيس الجمعيات والاتحادات والمنتديات الطلابية. ففي منتصف عام 1946 كان الفقيد محمد عبدالقادر بافقيه من بين مؤسسي ما سمي باسم «اتحاد بعثات جنوب الجزيرة العربية» وقد نشرت جريدة «فتاة الجزيرة» في عددها المزدوج (324، 325) الصادر في 1946/6/9، بيان تأسيس الاتحاد والذي جاء فيه: «إلى جميع أبناء وطننا العزيز نزف هذه البشرى السعيدة بشرى إنشاء اتحاد قوي متين بين طلبة بعثات جنوب الجزيرة العربية في السودان من عدنيين ومحميين وحضرميين الذين أصبح عددهم ما يزيد عن ثلاثين طالباً تغربوا عن أوطانهم لطلب العلم ليعودوا إليها مثقفين متنورين بتلك الفوائد التي استطاعوا جنيها من العلوم المختلفة والثقافة العالية أثناء دراستهم». وأشارت وثيقة تأسيس الإتحاد إلى أهدافه، ومنها:

– المؤالفة والمؤازرة بين جميع الأعضاء.
– المطالبة بحقوق البعثات.
– الدعاية للوطن في الخارج وخدمة الوطن أثناء العطلات الصيفية وعن طريق أكثر من أسلوب.
– الاتصال ببعثات جنوب الجزيرة في الأقطار الأخرى لتبادل الرأي والاستعداد للحياة العملية المفيدة للوطن.

وتكونت هيئة اتحاد بعثات جنوب الجزيرة العربية من ستة أعضاء هم:

1 – عبدالله علي الجفري رئيساً
2 – قحطان محمد الشعبي سكرتيراً
3 – علي قاسم كليب أميناً للصندوق
4 – لطفي جعفر أمان عضواً
5 – محمد عبدالقادر بافقيه عضواً
6 – أحمد علي سعد عضواً

(انظر تفاصيل هذا النموذج في دراسة للأخ محمد سعيد مديحج، مناقب من حياة محمد عبدالقادر بافقيه، المركز الثقافي للانشطة التربوية والتنموية، غيل باوزير، 2002).

3 ـ النموذج الثالث:

النادي الثقافي في المكلا»

بلور الفقيد محمد عبدالقادر بافقيه فكرة تأسيس ناد ثقافي في المكلا يقوم بأنشطة ثقافية وتعليمية واجتماعية عديدة وتبدأ نواة النادي في المكلا ثم يتوسع خارج المكلا من خلال تأسيس فروع له في أكثر من مدينة. وتمكن بافقيه من إقناع بعض شباب جيله من الخريجين بالمشروع فتحمسوا له وتمكن بافقيه وصحبه من الحصول على ترخيص بتأسيس النادي من الحكومة القعيطية وتم افتتاح النادي رسمياً في 8 فبراير 1957 وتحت اسم «النادي الثقافي بالمكلا». كما تم استئجار مقر له في مبنى قرب إدارة الجمارك في حي «البلاد» أقدم أحياء المكلا.

وبعد يوم من الافتتاح عقد المؤسسون اجتماعاً لهم في مدينة «غيل باوزير» القريبة من المكلا يوم الجمعة الموافق 1957/2/9، وتم في الاجتماع صياغة دستور للنادي مكون من ثماني مواد وحددت المادة الثالثة من دستور النادي هدف إنشاء النادي بجملة قصيرة جداً ولكنها كانت ذات دلالة وقيمة كبيرة في ذلك الحين، ونص العبارة هو: «تهيئة جو ملائم لنشر وتنمية الثقافة».

وترأس بافقيه الهيئة الإدارية للنادي. ونظمت الهيئة الإدارية أنشطة ثقافية وتربوية كثيرة منها:

– عدد من المحاضرات السياسية حول فلسطين وثورة يوليو وثورة الجزائر.
– ندوة ثقافية عن كفاح بعض شعوب العالم وأخرى حول حياة الصيادين.
– عرض مسرحية في فبراير 1958 بعنوان «آلام جحا» للكاتب محمد فريد أبو حديد.
– الاتصال بعدد من المسؤولين في وزارات التربية في مصر وسوريا والعراق والكويت لتوفير مقاعد دراسية جامعية وثانوية لبعض طلاب حضرموت.

وفي فبراير 1958 احتفل النادي بالذكرى الأولى لتأسيسه. وفي يومي 7 و8 أبريل 1958 عقد النادي مؤتمره الأول وشكل في يومه الأول ثماني لجان متخصصة لمناقشة التقرير المقدم إلى المؤتمر وتقديم المقترحات لتطوير وتوسيع أنشطة النادي.

لقد بلغ عدد أعضاء النادي في عامه الأول حسب تقرير لجنة العضوية حوالي 228 منهم 182 عضواً عاملاً و46 عضواً منتسباً. وقدمت اللجان الكثير من المقترحات لتطوير النادي. ويمكن القول أن مقترحات التطوير كادت أن تحوله إلى تنظيم سياسي وتعليمي وثقافي واجتماعي.

وقبل أن يتحول النادي إلى تنظيم قررت السلطة القعيطية وإدارة المستشار البريطاني في المكلا إغلاق النادي. ففي 22 إبريل 1958 أي بعد أقل من أسبوعين من انعقاد مؤتمره الأول صدر الأمر السلطاني بحل النادي الثقافي في المكلا وإغلاق مقره ومصادرة ممتلكاته. وتم تنفيذ الأمر بأسلوب عسكري وكأن النادي منظمة سياسية خطرة. وأصدر وزير السلطنة بياناً علق على جدران منازل مدينة المكلا وتضمن مبرر حل وإغلاق النادي الثقافي وجاء في البيان ما يلي: «إن النادي الثقافي قد انتهج نهجاً سياسياً منذ اليوم الأول لافتتاحه وبدأ في الأسابيع الأخيرة يتدخل في السياسة العامة للدولة وحرصاً على سلامة الشعب أمر السلطان عوض بن صالح القعيطي بإغلاقه». (للحصول على تفاصيل أكثر حول الموضوع انظر: صالح علي باصرة، دراسات في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر، الدراسة رقم (9)، قصة تأسيس ونشاط وإغلاق النادي الثقافي في المكلا، 8 فبراير 1957 – 22 أبريل 1958، دار المسيرة، عمان 2001 من ص171 إلى ص 190).

4 ـ النموذج الرابع:

مؤسسة ريدان للدراسات الأثرية والنقشية

خلال فترة عمل الفقيد في باريس كسفير لجنوب اليمن ثم ممثلاً للجنوب في منظمة اليونسكو اهتم بمشروع تأسيس رابطة للدراسات الأثرية وإصدار حولية تعنى بالآثار والنقوش اليمنية. ففي عام 1975 عمل بافقيه وبالتعاون مع حكومة جنوب اليمن سابقاً على عقد مؤتمر دولي سمي بـ«ندوة الحضارة اليمنية»، وشارك فيه الكثير من كبار العلماء اليمنيين والعرب والأجانب المهتمين بنقوش وآثار الحضارة اليمنية، أمثال: محمود الغول، وريكمانز، بيستون، مولر، بيرن، بيتروفسكي، عبدالله البجرة، يوسف محمد عبدالله، محمد عبدالقادر بافقيه، وآخرون. وخرج المؤتمر بعدة توصيات، منها:

– إعداد معجم سبئي.
– إصدار حولية.
– تأسيس مؤسسة تهتم بالنقوش والآثار اليمنية.

وبعد انعقاد الندوة تم ضم إدارة الآثار والمتاحف للمركز اليمني للأبحاث الثقافية ليكون «المركز اليمني للأبحاث الثقافية والآثار والمتاحف». وسعى بافقيه إلى الحصول على دعم مالي من أكثر من جهة لإصدار الحولية التي سميت «ريدان» على أن يتم إصدارها باسم المركز اليمني للأبحاث الثقافية والآثار والمتاحف وصدر العدد الأول عام 1978، ورأس تحرير الحولية محمود الغول وشغل بافقيه مساعد رئيس التحرير في حين شغل الفقيد عبدالله محيرز –كمدير للمركز– منصب مدير التحرير واستمرت «ريدان» حتى عام 1981، ثم توقفت بعد ذلك لأسباب كثيرة أبرزها عدم توفر التمويل المالي. وخلال توقف حولية «ريدان» توفي الاستاذ محمد الغول وعادت «ريدان» للصدور في عام 1988، وتحمل الفقيد بافقيه رئاسة تحريرها.

وظل بافقيه يعمل من أجل تأسيس مؤسسة غير حكومية تهتم بالآثار والنقوش، وساعده على تحقيق هذه الأمنية انتهاء فترة عمله في باريس وعودته إلى عدن في نهاية الثمانينات. وكون في عام 198 الرابطة اليمنية للدراسات الأثرية والنقشية، ووجدت الرابطة الدعم من الدولة في الجنوب سابقاً وعلى وجه الخصوص من وزارة الثقافة والإعلام. وقامت الرابطة بتنظيم ندوة دولية بعنوان «ندوة الدراسات اليمنية» في عدن خلال الفترة من 1 إلى 4 فبراير 1989، وحضر الندوة الكثير من العلماء والباحثين في مجالي الآثار والتاريخ من اليمن والخارج.

وأصبح للرابطة مقر في الشارع الرئيسي في المعلا بعدن. وزاول الفقيد من خلال الرابطة نشاطه العلمي الأثري. وبعد الوحدة المباركة عادت حولية «ريدان» للصدور وباسم الرابطة التي تغير اسمها من «الرابطة اليمنية للدراسات الأثرية» إلى «مؤسسة ريدان للدراسات الأثرية والنقشية». وأصدرت المؤسسة العدد السادس من الحولية (ريدان) التي توقف صدورها منذ العدد الخامس عام 1988 وحتى عام 1994 أي عام صدور العدد السادس. وفي عام 2001 صدر العدد السابع من «ريدان» وكتب الفقيد بافقيه مقدمة لهذا العدد من الحولية تحدث فيها عن قصة صدور حولية «ريدان» وتأسيس الرابطة ثم مؤسسة «ريدان» والصعوبات التي واجهتها الحولية والرابطة ثم المؤسسة قبل الوحدة وبعدها وتعرض مقر المؤسسة ريدان للنهب أثناء حرب صيف عام 1994، وهذه المقدمة ربما كانت بمثابة إعلان لنهاية مؤسسة «ريدان» وخاتمة الحياة العلمية والعملية للفقيد بافقيه (انظر: حولية ريدان، العدد السابع 20،1، المقدمة ص 6 إلى ص9 باريس 2001).

وأخيراً:

ملاحظات واستنتاجات ختامية:

1 – لقد ظهرت المهارات القيادية للفقيد محمد عبدالقادر بافقيه في مجال العمل النقابي بشكل مبكر، منذ عام 1941، وهو تلميذ في المرحلة المتوسطة، وتطورت هذه المهارات بحسب النمو التعليمي والثقافي للفقيد بافقيه.

2 – ربما كان الفقيد لا يحب الانتماء الحزبي ولذا فضل التعبير عن وجهة نظره تجاه قضايا المجتمع عبر الاتحادات والأندية والجمعيات غير الحكومية. ولكن الكل يؤكد أن كتابات بافقيه الاجتماعية والسياسية الصحفية أوضحت اقترابه من الناصرية كفكر بدون أي انتماء حزبي.

3 – يوجه البعض النقد للفقيد بافقيه. ومحور هذا النقد أنه حين وصل إلى السلطة تعامل مع الاتحادات الطلابية والمنظمات غير الحكومية كسلطة وليس كرجل اكتوى بنار السلطة المعادية لأي نشاط معارض، وهذا لاحظه البعض أثناء شغله لمنصب ناظر المعارف في حضرموت قبل الاستقلال وأثناء شغله منصب أول وزير للتربية والتعليم في أول حكومة وطنية بعد الاستقلال، حيث اصطدم بافقيه مع اتحاد الطلاب الحضارم ثم مع الاتحاد الوطني لطلاب اليمن. ولعل بيانات الاتحاد الوطني والحداث 68، في ثانوية الشعب تؤكد حدوث مثل هذا الاصطدام، ولكن البعض يرى أن سبب الاصطدام هو اختلاف نظرته للمشاكل وهو مسؤول عن تعامله مع المشكلة وهو خارج دائرة صنع القرار.

4 – يظل الفقيد بافقيه شخصية متعددة المهارات وصاحب معرفة واسعة في مجال تخصصه وصاحب مهارة صحفية ومهارة قيادية في المنظمات غير الحكومية وفي كراسي السلطة. ولكن المهم أنه موسوعي المعرفة والأنشطة وصاحب وجهة نظر إذا أمن بها يظل يدافع عنها وحتى ولو خسر منصبه بسبب هذا الموقف.

ونسأل الله تعالى أن يتغمد الفقيد بافقيه بواسع رحمته وأن يجعل تراثه المكتوب وغير المكتوب مادة تنتفع بها الأجيال اللاحقة وخاصة وأن جوهر كل أعماله الإيمان بالعروبة والإسلام كوجهين لعملة واحدة وأن وحدتهما وتكاملهما اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وعلمياً هو السلاح الذي لا سلاح غيره لمجابهة التحديات التي تواجه الأمة العربية والإسلامية. لقد كان يبحث في وحدة تاريخ الجزيرة العربية كنواة للوحدة العربية الإسلامية.

* ورقة عمل مقدمة لحلقة نقاش حول بافقيه نظمتها كلية الاداب بجامعة عدن

● السيد بافقيه مديراً

● خلال عمله الميداني في بيحان - ينقل أحد النقوش في نوفمبر 1989 (ضمن فريق مدونة النقوش القتبانية)

لم يندم على شيء من خياراته أو يحزن عليها

شيخ بافقيه عن والده: مرض المال منع والدي من إكمال المشوار

قيادي في حضرموت اقتحم منزلنا، وخرجت من مكتب باجمال عازماً على عدم العودة

■ عدن - كفى شاهلي

شيخ بافقيه أحد أبناء المؤرخ المعروف الدكتور محمد عبدالقادر بافقيه رحمه الله، رجل شغوف بالأرقام أكثر من لغه الحرف والنقش والوصول إليه ليس بالأمر السهل.

حدثت نفسي كثيرا قبل مقابلته: ترى هل أستطيع أن أحصل على الوقت وأجري المقابلة معه؟! فالرجل يقضي جل وقته في العمل وهذه هي جزئية مهمة من حياة والده المرحوم بافقيه كذلك؛ فهذا الشبل من ذاك الأسد! وكل من يعرفه في شركة مصفاة عدن حيث يعمل مديرا لقسم التوظيف، يقول: هذا الرجل يقدس عمله".

والجميع يكرر على مسمعي أنه رجل لا يعرف التهاون في الأداء ولم يخذلني القدر بتجربة معه فالرجل جعلني في الانتظار ما يزيد عن أربع ساعات بسبب ضغط العمل في الموعد الأول معه ولا خيار لديَّ سوى الانتظار فالعمل يسرقه حتى الرابعة عصرا من كل يوم.

لم ير شيخ والده إلا كما وضع نفسه بينهم وفي أعينهم مربيا أدرك معنى العلم ومؤمن بالقناعة والخيارات لم يتدخل قط في ميولهم واختياراتهم التعليمية أو الأفكار التي تبنوها وكانوا مؤمنين بها. قال شيخ: "كل منا خط لنفسه طريقا يختلف عن خط والدنا فأنا مثلاً درست التجارة – إحصاء وإدارة أعمال في دولة الكويت، تتلمذت هناك منذ الثانوية لم أجد والدي إلا داعما وكنت أشارك في مظاهرات أيام القومية ولم يمنعني لأنه علمنا احترام الخيارات وعلمني وأخوتي الاعتماد على الذات وشق طريقنا بأيدينا حتى لا نعوز أحدا ولم يكن أي منا قد تأثر بخيارات الوالد وسلك نفس توجهه. كان يعطينا الحرية ويحملنا مسؤوليتها".

عائلة الدكتور محمد بافقيه فرع من أسرة آل عيديد التي تمتد جذورها إلى العلامة محمد عمر بافقيه صاحب "تاريخ الشحروأخبارالقرن العاشر" تميز أبناؤها بحب العلم. وحين فتح بافقيه عينيه على الدنيا في السادس عشر من أغسطس 1928 وجد نفسه في كنف عائلته بالشحر إحدى مدن السلطنة القعيطيه بمحافظة حضرموت.

بدأت مسيرته في التعلم منطلقاً من حفظ المصحف في السادسة من عمره وجالس أهل الثقافة حين كان والده وعمه يتصدران تلك مجالس الأدبية آنذاك، رحلة في التعلم انطلقت من الشحر وفي 1940 رحلت العائلة إلى مدينة المكلا وهناك التحق بالمدرسة الوسطى التى افتتحت 1944.

كان بافقيه من الدفعه الأولى، بل ومن أوائل مبعوثيها الى السودان 1945 لدراسة الثانوية العامة في ثانوية "حنتوب" تلتها الدراسة الجامعية في جامعة "جوردن" المعروفة بجامعة الخرطوم حالياً.

يقول شيخ عن والده: "علاقتنا بالوالد كانت تقوم على الحب والاحترام أكثر من أي شيء وكان مربيا صارما لا يتهاون في الخطأ الذي لا يقع في إطار الخيار والفكر والمبدأ والقيم وكان يتخذ مبدأ الثواب والعقاب الذي قد يصل حد الضرب، ولمَ لا إذا كان الأمر يستدعي ذلك! لكنه نجح في جعلنا والحمد لله ناجحين في حياتنا وأعمالنا ونحترم خيارات الآخرين كما علمنا ذلك".

رحلة بافقيه انطلقت منذ الأربعينيات حين نشط في إصدار مجلة "المدرسة الوسطى" الحائطية مع زميله الألمعي فرج باظافري، وهي المدرسة عينها التى تعاقب عليها جنب للبعثة السودانية محمد بافقيه وصديقه فيصل بن شملان وفرج بن غانم وغيرهم.

لم يتوقف عند هذه النشرة، ففي السودان نشرت له مجلة "السودان الجديد" قصة "الدقة بالدقة" واستمر بالتواصل مع الصحافة حتى التسعينيات ويذكر أنه صاحب فكرة إصدار صحيفة "الرأي العام" حين تقدم بالفكرة كمقترح على هيئة "النادي الثقافي"، وكتب لها أن ترى النور في 1963 من "دار حضرموت" للطباعة وكان أحد المساهمين فيها وعلى خطى الطريق الصحفي سارت ابنته الكبيرة التى قررت أن تدرس الإعلام في القاهرة وانتقلت لاكمال الدراسة في الجزائر إلا أنها لم تتمكن وعادت لتعمل في الحقل الصحفي مع صحيفة "14 اكتوبر" حتى الثمانينيات.

كان بافقيه قد تزوج من إحدى بنات "آل هارون "وأنجب منها خمسة، لم يكن أي من شيخ أو إخوته الأربعة يقتربون من عالم والدهم عندما كانوا صغار "كنا نقدس معلمينا ونهابهم هكذا تعلمنا على يد الوالد ولا نتدخل في عمله أو نحاول الاطلاع".

ولم يدركوا من هو أكثر الناس قربا منه بعد الوالد في مرحلة الطفولة خاصة وهم يعيشون في ترحال لطلب العلم كما كان والدهم نفسه كثير الانشغال منهمكا في طلب العلم حد دراسته اللغة الفرنسية للاستفادة من المراجع الفرنسية في إعداد كتابه "تاريخ اليمن القديم".

يصف شيخ شغف والده قائلاً: "كان والدي يحب الآثار والنقوش ويغامر كثيرا وأتذكر حين ذهب الى العقلة وهبطت السيارة في موقع تل وتعب حينها لكنه كان مستمتعاً بكل ذلك".

في 1964 أصبح بافقيه ناظراً للمعارف ويحسب له إنشاء متحف المكلا 1966 وانتقل إلى العمل الدبلوماسي كسفير لليمن الديمقراطية في لندن وفي نهاية 1969 كان قد عاد إلى القاهرة ونقل أبناؤه إليها للدراسة باستثناء شيخ الذي بقي في الكويت ترك بافقيه السفارة في السبعينيات عندما طلب تفرق لإعداد كتابه "تاريخ اليمن القديم" وتمت الموافقة على طلبه.

قال شيخ: "حين درس والدي اللغة الفرنسية لإعداد كتابه أصبح بعدها سفير البلد لدى فرنسا ومندوبا لليمن الديمقراطية في منظمة اليونسكو وفي الثمانينيات ترك السفارة وظل يعمل كمستشار تربوي مع اليونسكو في الإمارات، كانت معه إحد ابنتيه التي درست في فرنسا ثم نقلها الى الإمارات لتنهي دراستها الجامعيه هناك".

العودة إلى عدن

نال بافقيه درجة الدكتوراه من فرنسا وكانت أطروحته "تاريخ اليمن وتوحيدها في التاريخ".

عقب عودته الى عدن فتح بافقيه مؤسسة "ريدان" واتخذ من إحدى بنايات الشارع الرئيسي مقرا لها بالإيجار إلا أن هذه البناية البنية اللون تحولت الى ماضي بعد أن أصبحت عمارة سكنية لا فرق بينها وبين أي بناية سوى رائحة التاريخ فقط.

رأى شيخ ذلك الحلم الذي بذل لأجله والده الكثير من الجهد يتحول إلى حطام من ذكرى جميلة شاء لها بافقيه أن تكون مركزا للنقوش والحفريات جنب إلى إصدار نشرتها الحولية لكنها ماتت وضاعت كل الأموال التى دفعتها شركة مصفاة عدن دعم لها على الرغم من أن الفرنسيين كانوا قد بدؤوا دعمها.

أصبح الرجل وزير التربية والتعليم في أول حكومة وطنية بعد الاستقلال 30 نوفمبر 1967 إلا أنه سرعان ما قدم استقالته وسلم مفتاح سيارته وسكن عند احد أصدقائه حين كانت الكثير من القيادات التى عملت مع الإنجليز تجد أوراق الاستغناء عن خدمتها على طاولتها في ساعات الصباح الأولى من دوام العمل. قال شيخ: "والدي رفض هذه التصرفات وما كان له أن يقبلها على نفسه فسارع بتقديم استقالته وتوالت محاولات كثيرة لإعادته الى عملة كوزير التربية والتعليم في دولة اليمن الديمقراطية الشعبية".

لم ير شيخ أن والده أنصفته الدولة ولم يشعر قط بأنه أوتي حقه من التكريم، "مع أن والدي لم يكن يبحث عن التكريم يوما، لكن الحقيقة تقال بأن الدولة لم تنصفه بحقه أصلا فما بال التكريم! فحتى اللحظة لم تسلمه الدولة بعض مستحقاته وأتذكر حين ذهب والدي إلى البحرين لحضور مؤتمر الآثار لم تدفع له بدل سفر بدرجة وزير.

وأضاف: "ولم نتسلم منزلنا الذي اقتحمه احد القياديين في حضرموت مع أن الوالد دفع أقساطه حتى وهو في فرنسا وكذلك فيلا مشروع الوحدة دفع أقساطها والكثير من الأمور التى أبلغنا الدكتور عبدالقادر باجمال رئيس الوزراء حينها ولم يحرك ساكناً ومن حين ولجنا عليه أنا وأخي لأول مرة نتابع في الأمر خرجنا وأنا أعد نفسي بعدم العودة".

عقب الوحدة 22مايو90 عين بافقيه رئيسا للهيئة العامة للآثار والمتاحف إلا أنه لم يتقبل وأصبحت مؤسسة "ريدان" تابعة لوزارة الثقافه: "كان الوالد مجتهداً بهذا الأمر وللأسف أقحمت أمور كثيرة وأصبحت المؤسسة تابعه لوزارة الثقافة".

يضيف: "لم تكن مشكلة الوالد مع الإخوة في الشمال مسألة قبول العمل معاً لأنه كان يعرف ويتواصل مع الكثير منهم قبل الوحدة ولكن السبب الحقيقي هو مرض المال، الذي جعله لا يكمل معهم المشوار فلا شيء يساوي العمل والهدف الرئيسي لأي مشروع حتى وإن كان المال عينه وفي تلك الفترة ترك الوالد صنعاء وجاء إلى عدن ثم سافر إلى السعودية قبل حرب صيف 94 بأسبوع واحد لإجراء عمليه لعينيه واندلعت الحرب حينها وعاد فور توقفها".

وعن مساعي العائلة الحديثة على طريقة بافقيه أجاب شيخ: لدينا مسكن في مديرية المعلا بعدن به بعض الكتب ومستلزمات الوالد وكانت الفكرة أن نعمله مركزا يجمع كل أعماله، وسرعان ما عدلنا الأمر بتغيير المكان بدلا من عدن نعتقد أن المكلا انسب".

شيخ بافقيه الذي تلونت معالم وجهه وتفتحت أوتار صوته الهادي أثناء حديثنا معه عن ذكرى زمن جميل لا يقارن البتة بزمننا هذا، جزم لنا أن الوالد لم يخلف لهم في العائلة الا ما يعتزون به طوال حياتهم قائلاً: "لم يندم والدي على شيء من خياراته أو يشعرنا بأنه حزن على ذلك بالمطلق ونلتمس ذلك في أنفسنا، على سبيل المثال، كلنا درسنا ما نحب وأبدعنا فيه ونتكل على أنفسنا وبنينا مستقبلنا دون عوز والحمد لله فما بال ذلك الرجل الذي أمضى جل عمره مناضلا للبلد؟!".

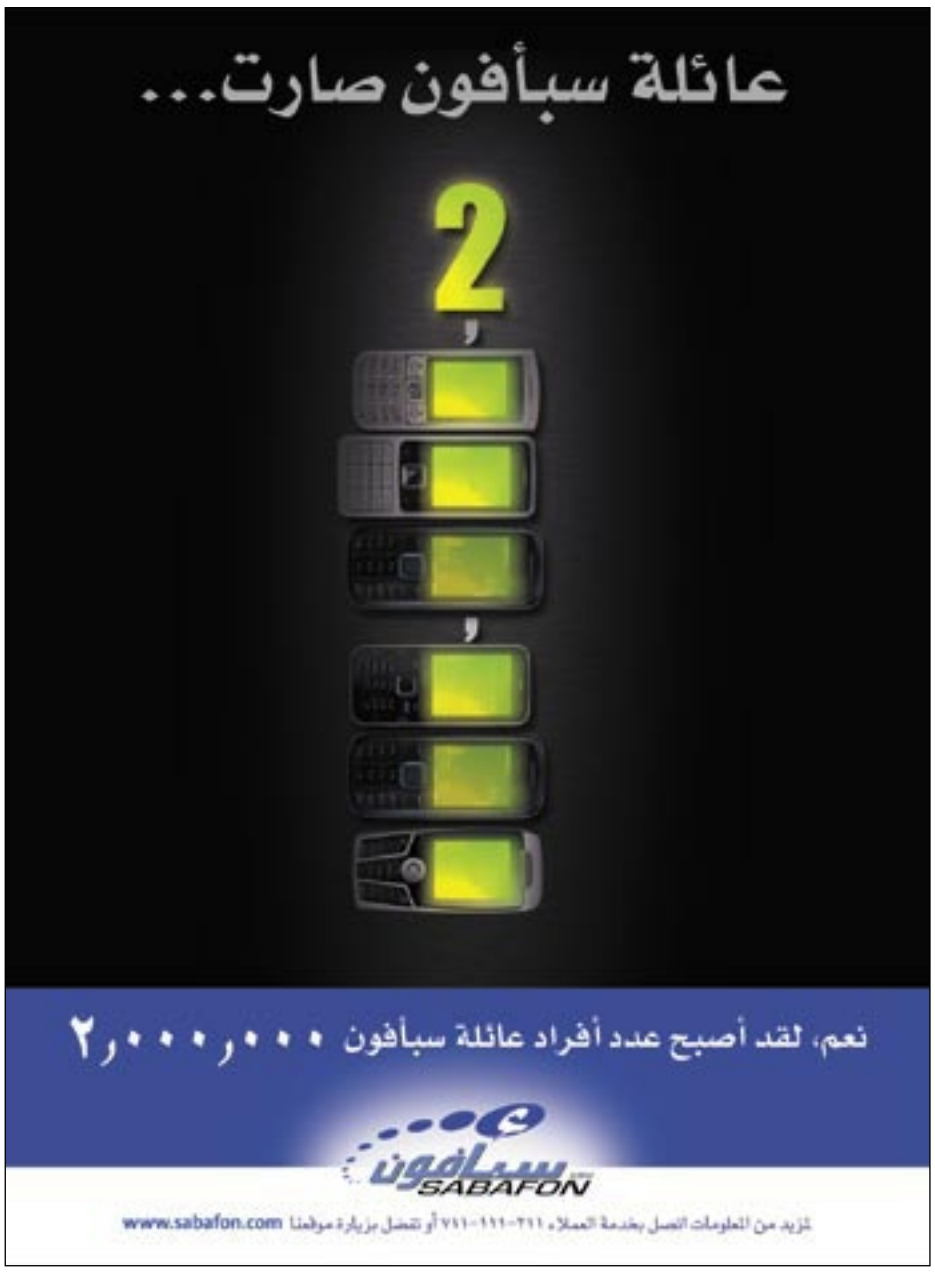

إتفقوا على اللجوء إلى المحاكم الدولية فنصحهم دغيش ونصح الحكومة أيضاً: نرمم منازلنا بأنفسنا ولا ندع الآخرين يحلقون لنا

أنامل ناعمة ترسم مناظر مرعبة

■ هلال الجمرة - تصوير: جميل سبيع

خرجت أسر المعتقلين بعد حرب صعدة إلى المؤسسات الدستورية (القضاء والحكومة والبرلمان)، كما وإلى رئيس الجمهورية ومؤسسات المجتمع المدني، تطالب بإطلاق سراح ضحايا الحرب المحتجزين في المعتقلات السياسية دون توجيه أي تهمة لهم وفق القانون، ما يؤكد أن لديها بصيص أمل في إمكانية استجابة رجال الدولة لنداء المقهورين.

وفي تطلع إلى الوعود البخارية خرج أطفالهم، الاثنين الماضي، ووجهوا نداءً إلى الرئيس لإنهاء محنتهم، فيما رأى أقاربهم من الكبار ألا أمل في أي من مسؤولي الدولة، وأن دعوتهم الآن ستمتد إلى الخارج، مكررين: "شبعنا مناشدات، ما لنا إلا الخارج والأمم المتحدة".

وفي مؤتمر صحفي لأسر المعتقلين والمختفين قسراً على خلفية حرب صعدة، عُقد في فندق صنعاء الدولي صباح الاثنين الفائت، تحدثت الطفلة رحمة ضيف الله الدريم إلى حشد من الصحفيين والحقوقيين والسياسيين والبرلمانيين عن محنة أسرتها حيال استمرار الأمن السياسي في اعتقال والدها.

وكانت الطفلة "رحمة"، 10 سنوات، قد أثّرت بقصة والدها في الحضور وشدّت عواطفهم وأبكت البعض، ثم نادت رئيس الجمهورية أن يضع حداً لمآسيهم.

وخصص المؤتمر، الذي أعقبه معرض للصور ورسوم لأطفال المعتقلين، فقرة في برنامجه تحدث فيها أطفال وأمهات وزوجات المعتقلين. وإلى "رحمة" استمع الحضور إلى الأطفال: بتول المداني إبنة أخ المعتقلين ماجد المداني وحسن المداني، وإبراهيم المتوكل ابن أخت السجين معين المتوكل.

أدار المؤتمر الناشط الحقوقي علي الديلمي، المدير التنفيذي للمنظمة، وأوضح للحاضرين أن مطالبة المنظمة بإطلاق سراح المعتقلين "لا علاقة له بأي جدل كان، لا جدل الحرب ولا جدل الصراع السياسي. فالموضوع إنساني فقط".

وفتح باب النقاش. وكان المشاركون قد ألمحوا صراحة إلى أنهم سيلجؤون إلى دول خارجية وسيرفعون قضاياهم إلى محاكم دولية بعد أن خذلهم رجال الدولة. ونصح البرلماني، فؤاد دحابة، الآملين في السلطة والمستجْدين الحل منها "مراجعة طبيب نفسي لأنه لا شك مصاب بمرض نفسي". وانتقد في مداخلته "المسؤولية المنعدمة لدى السلطة السياسية حيال مأساة أسر المعتقلين وتعاملها مع المواطن كخصم واعتبار الرافضين للظلم عملاء وخونة". كما حَمّل رئيس الجمهورية مسؤولية تعطيل توجيهاته، ودعاه إلى "أن يخطب ثانية ويدعو المسؤولين فيه إلى قبول أوامره ثم يوجههم بإطلاق المعتقلين".

كان الجميع يرمقونه بإعجاب وكأنه يفضي عما بداخلهم. وقد صرح بذلك حسن زيد، وكان قد طلب الكلام قبل دحابة: "أكتفي بما قاله الأخ فؤاد". لكنه أضاف أن ما دمرته الدولة في حرب صعدة ينم عن "شهوة القتل... باستخدامها القوة المفرطة".

أما بالنسبة للنائب عبدالباري دغيش فقد حذر الدولة وأسر المعتقلين من خطورة اللجوء إلى الخارج، معتبراً إياه مسّا بسيادة الوطن. وقال: "علينا أن نرمّم بيوتنا بأنفسنا قبل أن يتدخل الآخرون". وأشاد بالدور الجيد الذي تقوم به أسر المعتقلين، معلنا تضامنه مع النساء والأطفال. وبأعلى صوته طالب بتطبيق القانون، متسائلاً: "ما الذي يمنع من تطبيق القانون؟!". وأكد أن "مشكلة الاعتقالات ستظل قائمة مادام هناك خروق، وإننا بحاجة إلى أن نحل مشاكلنا وأن نحلق لأنفسنا قبل أن يحلق لنا الآخرون".

وأشار عبدالسلام الوجيه إلى أن النداءات لم تعد مجدية، وأن الدولة لا تسمع إلا لأصحاب السلاح. ودعا الأسر إلى الصراخ بقوة، والسلطة إلى التوقف عن الممارسات الخاطئة؛ "إلى هنا يكفي!". وإذ ذكروا الرئيس ومسؤولي الأجهزة الأمنية بالآخرة، نصحوهم بأن يتقوا الله في أنفسهم وأن يحاسبوا أنفسهم قبل أن يحاسبوا. متسائلاً عما كان عليه موقفهم لو أن المعتقلين والمعتدى عليهم هم أبناؤهم ونساؤهم.

وانتهى المؤتمر بمعرض صور الضحايا، واللوحات الفنية المعبرة التي رسمها الأطفال عن حالات ذويهم، ومقترح إعداد ملفات عن كل سجين وإرسالها إلى المحاكم الدولية المهتمة بهذا الشأن.

أطفال يتفنّون في تصوير الجرح

علّقوا مآسيهم على جدران قاعة فندق صنعاء الدولي، تقابلها صور آبائهم وأعمامهم وذويهم المحتجزين في معتقلات السجون السياسية. أفصحوا عما بداخلهم في رسوم نقلت الجرح الذي يعوق حركتهم منذ اعتقال آبائهم. وأخرى ركزت على جحيم الحرب في صعدة، وثالثة على حملة الاعتقالات التي نفذت في صنعاء ومحافظات عدة، طالت الهاشميين وأبناء المذهب الزيدي، فضلاً عن تصوير أنواع التنكيل والتعذيب التي يتعرض لها المعتقلون.

بلهجة ملفوفة بالبراءة تسلسلت عروض الأطفال. وبعد انتهاء المداخلات التي تخللت المؤتمر الصحفي دار الحاضرون على معرض الرسوم المحزن والمبكي. وإذ جسّد المعرض الحملة الأمنية الشرسة التي نفذت منذ بدأت حرب صعدة، تطرق الأطفال المبدعون الذين خلقتهم الحاجة إلى ثغرات مسّت أقرباءهم مباشرة.

رحمة ضيف الله، 10 سنوات، أعدت هي وإخوانها الثلاثة: آسيا، 14 سنة، حسين، 12 سنة، وهاني، 7 سنوات، عشر لوحات فنية تصف المشهد الكارثي في حياتهم: اعتقال والدهم ضيف الله حسين الدريم من أمام المدرسة اليمنية الحديثة التي يعمل فيها مدرساً لمادة اللغة العربية، والمعاناة المشتركة بينه وأسرته خارج السجن. ويقول الأشقاء الأربعة إن والدهم يهتم بهم كثيراً وأنهم افتقدوه. إلا أنه وقت زيارتهم له، يوم الاثنين من كل إسبوع، "يسألنا عن حالنا، وأحيانا نشوفه مريض وأحياناً لا بأس". وقالت "رحمة" إن رسومها البسيطة تحكي عن حالة والدها وكيفية اعتقاله "وحزننا ومشاكلنا احنا وأمي وعذاب أبي في السجن".

حسب تخيلها لواقع السجون السياسية وما يمارس فيها من تعذيب أخذت لوحة الطفلة بتول المداني، 12 سنة، بعدها، إذ جمعت واقعتي الاعتقال لعميها ماجد المداني وحسن المداني، اللذين تم اعتقالهما في الأسبوع الأول من يونيو 2008، فالأول قبض عليه أثناء أدائه لعمله كموزع كروت في أمانة العاصمة، والثاني عندما كان على سيارته الخاصة في الجراف رفقة زوجته وأطفاله إلى العيادة لغرض معالجتهم. أتاحت للريشة رؤية الاستمتاع بتعذيب عميها ورسمهما معلقين بأيديهما، فيما الجلاد يتلذذ بتعذيبهما. وقالت بتول إن أحد أنواع التنكيل التي أفصح لهم عنها عمها أنه "مرة دخل الحمام مرتين وبعدين دخلوه زنزانة انفرادية لمدة يوم"، وحين نقل لهم ذلك منعوا عنه الزيارة لفترة.

أما الطفل إبراهيم المتوكل، 10 سنوات، فقد استدعى فكرة تعذيب مؤذن الرسول بلال بن رباح، وأسقطها على حالة خاله معين إبراهيم المتوكل، المعتقل منذ 27 مايو 2008. توحي الرسمة بأن الشخص الذي يتلقى التعذيب لتغيير معتقده بأنه في قريش يرفض العودة ويرد عليهم بـ"أحد أحد" يصرخ، فيما يقصد بها خاله، لاسيما بعد سماعه قصة التعذيب الموحشة التي تعرض لها خاله في السجن. "عذبوه في الأمن القومي حتى اكتسرت يده"، قالها وأمسك على دموعه. ووصف خاله بالطيب وبأنه أشتاق لاحتضانه.

وكان معين ابراهيم قد اختطف وهو في الطريق إلى جامعة صنعاء، "بيوصل خالتي وزوجته، وعارضته سيارتين ونزلوا هزروه من فوق السيارة". وأخفي مدة شهرين ثم أبلغوا بأنه في الأمن السياسي.

وأطلق جميع الأطفال صرخة استجداء وتوسل ومناشدة إلى "الأب الكبير" رئيس الجمهورية، للإفراج عن "آبائنا وإخواننا وأعمامنا وأخوالنا". وأضافوا: "نحتاج إليهم كما نحتاج إلى الماء والطعام... أصبحنا نعد الساعات والليالي شوقاً إلى عودتهم إلينا"، مذكرين الرئيس بالأمر الذي أصدره في ليلة العيد بالإفراج عن ذويهم المعتقلين".

.. وآخرون لم يعرفوا آباءهم طلقاء

تفصل شباك معتقل الأمن السياسي، المخصص للزائرين، مساحة تزيد على 3 أمتار، ما يمكّن الرقيب، المكلف بالتصنت على حديث المعتقل مع زائره، من تنفيذ مهمته بشكل جيد: تسجيل ما يقال، وأحياناً إفشال التواصل.

هذا بالضبط ما تعانيه أسر المعتقلين على خلفية حرب صعدة، عند زيارتهم لذويهم، فهي تؤمن بأن الجندي المرابط بجوار السجن يستطيع سماع كلامهم أعلى من قريبهم المعتقل.

أخت ياسر الوزير، المعتقل في سجن الأمن السياسي منذ 5 يوليو 2008، قالت لـ"النداء" إن والديها المسنين يعجزان تماماً عن سماع ياسر كما يفشل أيضاً في سماعهما؛ "دوشة وصياح وزحمة والزوار ملان"، أكدت. ووصفت الزيارة بأنها "كذبة؛ لا نسمعه ولا نشوفه، بسبب الشبك الذي يغطي معظم جسمه... وبيسمع العسكري اللي جنبه كلامنا أكثر مما يسمعنا أخي".

وكان ياسر الوزير، 25 عاماً، قد اعتقل في يوليو الماضي عقب زواجه بتسعة أشهر، وأصبح ابنه الآن في الشهر السادس من عمره. إلا أن وضع المهندس المعماري وأحد مدرسي العلوم الشرعية الزيدية في جامع النهرين مايزال قائماً، وانتظار زوجته المستمر منذ اعتقاله لم يتغير، وأملها بعودته ينمو مع نمو طفله الذي لم ير ملامحه أو تقاسيم وجهه.

إعدام العيب في الجراف

في مؤتمر صحفي عقدته المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات، تلاه معرض صور ورسمات لأطفال المعتقلين، باحت زوجة السجين حسن المداني للحضور بالواقعة المخيفة لاعتقال زوجها حسن محمد المداني، التي تمت في 30 يونيو 2008.

صباح ذلك اليوم تحرك حسن، 37 عاماً، من منزله في حي الجراف بصنعاء على سيارة صحبة زوجته وأطفاله قاصداً إحدى العيادات داخل العاصمة لمعاينة ابنه. لكنه لم يحقق مراده؛ على بعد أمتار من البيت وجدوا نقطة عسكرية للتفتيش، وهناك أوقف جنود من الأمن المركزي سيارته وطلبوا منه إبراز هويته. نفذ طلبهم وأبرز بطاقته الشخصية التي "ربما احتوت حكماً باعتقاله". تقول زوجته التي كانت جالسة على المقعد الأمامي إلى جواره إن 3 أطقم عسكرية كانت تحوط المكان كان أفراد أحدها بلباس مدني. وأوضحت أن العسكري لف البطاقة في جيبه وتولى مهمة التنكيل بزوجها. "شاف اسمه، وبعدين قفزوا له عسكر كثير هزوروه من السيارة وخرجوه".

لم يتمكن المداني من معرفة ما يدور، "كان يقول لهم: ما به!؟ ما لكم!؟"، فيما يواصلون إهانته. تجمّدت زوجته وأطفاله في مقاعدهم، معبرين عن فزعهم وخوفهم بالبكاء والصراخ. بعد أن انتهى "الاشاوس" من مهمتهم "الوطنية الفذة": اعتقال المداني؛ عادوا إلى زوجته وأطفاله وحاولوا إخراجهم من السيارة. "كانو يدقدقوا السيارة ويقولوا لنا نخرج يوصلونا إلى البيت، وأنا قلت عانتصل بواحد من أهلنا يجي يروحنا، ولا رضيت أخرج". وزادت: "كانوا يهزوروا أطفالي وهم يبكوا وكان الناس يقولوا لهم: خلاص قد شليتوا الرجال عيب عليكم تضايقوا المكالف والأطفال، وهم يردوا عليهم بالأوالي".

لم تنج الزوجة وأطفالها من مشهد الرعب الذي يحاصرهم إلا بعد ساعة، إذ أعادوا مفتاح السيارة ومضوا. كانت تحركاتهم سريعة، وقد أبقوا الأطفال في حالة من الرعب مدة شهر.

في المؤتمر الذي خصص للأطفال تحفظت الزوجة على اصطحاب أطفالها، الذين باتت تخاف جداً من مغادرتهم البيت. "أخاف يخرجوا من البيت زيادة في الفعاليات"، قالت.

ظل الزوج في عدّاد المختفين قسراً مدة شهرين. بعدها قرر مسؤولو جهاز الأمن السياسي إظهاره وأذنوا لأسرته بالزيارة. في الزيارة الأولى سألته زوجته عما إذا كان قد تعرض للتعذيب خلال فترة إخفائه في السجن. "قال لي الحمد لله هانا! أما في الأمن القومي (وأشار بيده بما يؤكد قوة التعذيب التي لاقاها)!". آنذاك أتى دور العسكري الملاصق له: "سحبه من الشبك بقوة وهزوره ومنعنا من زيارته مدة شهر".

في هذه الفعالية كان الأطفال هم الأكثر حضوراً. لقد أثروا في الحاضرين بجملة من المآسي، كل منهم أتى لتمثيل قريبه المعتقل في سجون الأمن السياسي بطريقة غير قانونية.

وإلى زوجة المداني تحدثت فاطمة علي الفقيه عن واقعة اعتقال زوجها، العزي صالح راجح، 30 عاماً، في فبراير 2005، ثم أطلق سراحه بعد زمن، واعتقل ثانية في 7 مايو 2007 عقب زواجه بـ8 أشهر، وتم إخفاؤه مدة شهرين. عانت الزوجة جراء ذلك، ما أثر على وضعها الصحي خلال فترة الحمل، مما عجل بولادتها لتتم في الشهر الثامن، وظل الطفل في حالة صحية سيئة. وتمر الزوجة وطفلها بوضع مادي صعب، بسبب اعتقال عائلهم الوحيد. "الآن له أكثر من سنتين في السجن ونحن نتجرع أشد العذاب"، أوجزت.

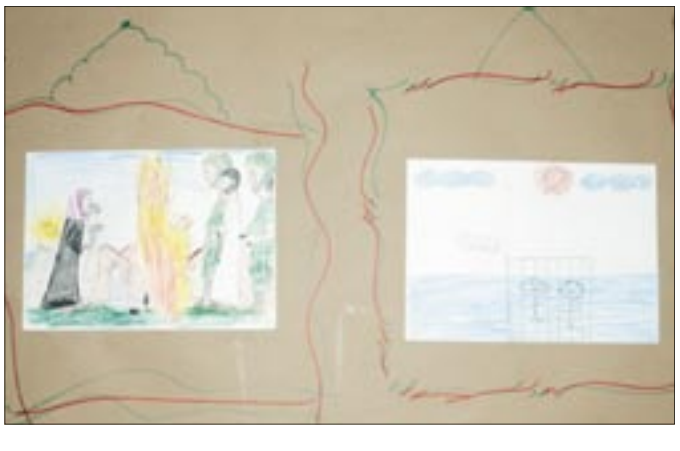

معظمهم نساء واطفال

شيخ في إب يطرد أسرة مكونة من 25 شخصاً من منازلهم

■ إب- إبراهيم البعداني

اعتصم العشرات من أبناء قرية الشارجة- مديرية القفر محافظة إب، غالبيتهم نساء واطفال، امام مكتب المحافظ احتجاجاً على قيام احد مشائخ المنطقة بتشريد أسرة مكونة من 25 فرداً معظمهم من النساء والاطفال من منازلهم ونهب محتوياته. وأثناء تواجد المعتصمين أمام مكتب المحافظ فوجئوا بعدم تواجده في مكتبه ولم يجدوا من يتجاوب معهم أو يقف إلى جانبهم فتوجهوا إلى مكتب فرع منظمة «هود» بإب وتقدموا بشكوى للمنظمة أوضحوا فيها أن الشيخ محمد ناصر شرفات وآخرين قاموا بطرد إحدى الاسر من منزلها بقرية الشارجة والاعتداء على منازلهم واحداث أضرار متعددة فيها، الأمر الذي ادى إلى تشريد تلك الاسر بنسائها وأطفالها إلى مدينة إب في ظل ظروف معيشية صعبة وبدون عائل، لا سيما وقد تم نهب جميع محتويات البيوت. وأوضحت الشكوى أن الشيخ استغل غياب محمد أحمد الحميري- (المدعى عليه) نزيل سجن البحث الجنائي بإب بتهمة قتل.

«هود» وفي رسالة لمحافظة إب قالت إنه مهما كانت التهم المنسوبة لذوي الشاكيات وأطفالهن فإن الواجب الدستوري يحتم حماية تلك الاسر وكفالة قوامها والمحافظة على كيانها وكرامتها الانسانية وحرمة مساكنها وما احتوت عليه وتوفير الامن اللازم لها استناداً إلى احكام الشرع والمواد: (26)، و(48)، و(52) من الدستور.

واعتبرت «هود» ذلك النزوح القسري الجماعي للاسرة انتهاكاً صارخاً بحق الأم والطفل والمجتمع على حد سواء. وذكرت مذكرة المحافظ بأن ما حدث هو من الجرائم المخلة بالامن الداخلي ولا ينبغي بأي حال من الاحوال أن تصدر تلك الجرائم كردة فعل لحدث مؤلم أو بجريرة أفعال الآخرين.

وطالبت محافظ المحافظة بالتوجيه إلى الجهات الأمنية لضبط الجناة والتحقيق معهم واحالتهم إلى النيابة العامة وإعادة النازحين إلى مساكنهم واعادة الحقوق لاصحابها.

أمن السبعين يحتجز بريطاني الجنسية منذ شهر ونصف ويرفض السماح لمفتشي النيابة دخول مكان احتجازه

شكا نجل المختطف يحيى يحيى عبدالله عثمان (بريطاني الجنسية) إلى النائب العام ووزيري الداخلية وحقوق الانسان ولرئيس واعضاء لجنة الحقوق والحريات بالبرلمان وللحكومة البريطانية ممثلة بسفارتها بصنعاء، ما تعرض له والده من اختطاف وحجز في إدارة أمن منطقة السبعين منذ ما يقارب الشهر والنصف.

وقال عبدالرحمن، نجل المختطف، إن مدير أمن منطقة السبعين بأمانة العاصمة وضباطاً في المنطقة قاموا في 16 فبراير الماضي باختطاف والده ووضعه في زنزانة انفرادية في ادارة الامن ومنعوا عنه الزيارة.

وأضاف أنه جراء ما يتعرض له والده في الحجز لجأ إلى النائب العام ووكيل نيابة جنوب شرق الامانة ورئيس نيابة الاستئناف وأفاداه بأنه لا يوجد أي أمر قبض صادر منهما بحق والده كما أن النائب العام أصدر توجيهاته إلى النيابة المختصة للانتقال إلى حجز منطقة السبعين للوقوف على مشروعية سجن والده.

وأشار إلى أن مدير أمن منطقة السبعين وفي سابقة خطيرة رفض السماح لمفتشي النيابة دخول الحجز، وقال لهم متبجحاً إن «الحجز ليس سوق يمكن التفتيش فيه عن ذلك الضحية».

وتساءل ولد المختطف في شكواه عن مصير والده بعد رفض مدير الأمن كافة الاوامر الصادرة من النائب العام وإنه بدأ يتخوف على والده من قيام الخاطف بإيذائه بعيداً عن أعين القانون الذي عجز عن فرض هيبته على من قام بخطف ابيه.

وناشدت اسرة المعتقل النائب العام ووزير الداخلية وحقوق الانسان ولجنة الحقوق والحريات بالبرلمان والسفارة البريطانية بصنعاء التحرك لإنقاذ حياة والدهم إن كان لا يزال على قيد الحياة ومحاسبة من قام باختطافه ورد الاعتبار للقانون والدستور اللذين تعرضا للإهانة.

«هود» تصدر تقريرها السنوي عن حالات الانتهاك في إب:

تعذيب، تهجير جماعي، واحتجاز أشخاص في حظائر المواشي

دشنت الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات- فرع إب تقريرها السنوي للعام 2008، وضمنته عدداً من حالات الانتهاك غير القانونية في المحافظة طوال السنة، والتي كان لـ«هود» دور رئيسي في الدفاع عنها.

أبرز ما في هذا التقرير تلك الحالات من نزلاء السجن المركزي في إب الذين تعرضوا للتعذيب، والتي تابعتها الهيئة وأحالت المتورطين إلى التحقيق. وكانت «هود» تلقت شكاوى واستغاثات من سجناء في المركزي يؤكدون تعرضهم للتعذيب داخل عنابرهم. وتخاطبت الهيئة مع الجهات الأمنية والنيابية، ما أثمر زيارة مباغتة من النائب العام إلى السجن ومقابلة هؤلاء السجناء وسماع أقوالهم. وكانت نتيجة الزيارة أن وجه النائب العام نيابة إب بالتحقيق مع عدد من الجنود المتهمين ومع مدير السجن نفسه. وذكر التقرير أن فريقاً من المنظمة حضر جانباً من جلسات التحقيق، وتابعت رفع الملف إلى مكتب النائب العام في 24 نوفمبر الفائت.

ومن المواضيع التي احتواها التقرير السنوي لـ«هود» موضوع احتجاز 7 مواطنين من مديرية حبيش في ادارة أمن المحافظة دون مسوغ قانوني مطلع العام الفائت، وكذا حادثة احتجاز حرية المواطن علي قايد مهدي في مديرية «العدين» داخل سجن المديرية بسبب اعتراضه على أحد مشايخ المنطقة. حيث تابعت «هود» القضيتين حتى تم الافراج عن اصحابها. ومثلها كذلك حالة احتجاز المواطن محمد غالب الصهباني في منطقة رحاب بمديرية القفر، حيث احتجزه عضو مجلس النواب داخل «حظيرة للمواشي» تستخدم كحبس دائم للمواطنين. وتابعت المنظمة هذه القضية حتى «تم الافراج عن الشخص واغلاق الغرفة».

كما رصد التقرير عدداً من الحالات التي اشتهرت في الصحافة وتبنت «هود» متابعتها القانونية، كقضية الجعاشن (مرتين)، وايضاً قضية الطالبة سندس العطاب وغيرها من المواضيع.

حبس المتهمين بالاعتداء على مدرسة الصديق احتياطيا بسيئون

■ سيئون: عبدالله مكارم

باشرت نيابة الأموال العامة في سيئون بداية الاسبوع تحقيقاتها مع المتهمين في واقعة الاعتداء على حرم مدرسة الخليفة أبوبكر الصديق بمنطقة «مريمة» الشرقية.

وقررت النيابة الحبس الاحتياطي في حق اثنين من المتهمين: الأول (ص. أ) وهو عسكري في شرطة النجدة وعمره 28 سنة، والثاني (ر. ن) وهو مهندس في مكتب الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بحضرموت.

إلى ذلك لا تزال مجاميع عسكرية تسيطر على المبنيين اللذين تم استحداثهما في حرم المدرسة منذ الـ17 من فبراير الفائت، وقد طالب الاهالي والسكان النيابة التسريع بإصدار توجيهاتها لإخلاء المبنيين من العسكر حتى تتوفر السكينة للطلاب والمدرسين وتعود الحياة إلى المدرسة بشكلها الطبيعي «كما كانت».

في قضية مقتل هزاع المحمدي
محكمة غرب الامانة تقضي بإعدام المتهم الأول وبحبس الثاني والثالث 3 سنوات

اصدرت محكمة غرب الامانة في جلستها التي انعقدت الاحد الماضي حكمها في قضية مقتل هزاع المحمدي والمتهمين فيها ثلاثة. منطوق الحكم الذي تلاه رئيس المحكمة القاضي منصور شايع قضى بإدانة المتهم الاول بلال علي محمد عبدالله النجار بجريمة القتل العمد للمجني عليه هزاع المحمدي، ومعاقبته بالاعدام قصاصاً وذلك رمياً بالرصاص. كما قضى بإدانة المتهم الثاني وليد علي محمد النجار والثالث ابراهيم علي محمد النجار بجريمة الشروع في قتل المحمدي ومعاقبتهما بالسجن ثلاث سنوات.

وأدان الحكم سامية احمد علي البليلي بجريمة التحريض على القتل ومعاقبتها بالسجن ستة أشهر.

حادثة مقتل هزاع المحمدي المحاسب في الهيئة العامة للمناطق الحرة كانت في 10 يونيو 2007، عندما توجه المتهمون الثلاثة إلى منزل المحمدي وقاموا بالاعتداء عليه بالضرب والطعن في مواضع متعددة من الرأس والعنق، ثم قاموا بعد ذلك بدهسه بالشاحنة التي كان يقودها المتهم الاول.

المتهمون وعقب تلاوة منطوق الحكم قاموا بسب القاضي منصور شايع.

عصابة مسلحة تخطف مشروع المياه الوحيد بعزلة «الصوافي»

قامت عصابة مسلحة بالسطو بقوة السلاح على مشروع المياه التابع لقرى عزلة الصوافي بمديرية شعب يافع في م/ إب والاستيلاء على مضخة المياه التابعة للمشروع.

وقال أحمد مصلح حارس المضخة إن أحد المتنفذين في المنطقة يدعى غيلان الدميني جاء إلى موقع المشروع منتصف الليل مع مجموعة مسلحة وارغموه على تسليم مفاتيح المشروع والسجلات الخاصة بالعمل اليومي ومن ثم قاموا بطرده مع عمال المشروع.

من جانبه قال أحمد سالم عضو المجلس المحلي إن العصابة باشرت قطع المياه عن القرى المستفيدة من المشروع، مؤكداً أن هناك أكثر من عشرة آلاف نسمة من اكثر من عشرين قرية تضرروا من تعطيل المشروع.

وكان المئات من أهالي المنطقة قد توجهوا إلى مبنى المديرية شاكين ما حصل ومطالبين بإعادة المياه إلى قراهم، مؤكدين أن قراهم ظلت محرومة من المياه لعشرات السنين حتى تم تنفيذ هذا المشروع الوحيد بجهود شعبية.

وقام الاهالي بتسليم مدير عام المديرية بياناً أدانوا فيه الاعتداء على مشروع المياه مطالبين الجهات المختصة بسرعة إلقاء القبض على العصابة ومحاسبتهم وإعادة المياه إلى منازلهم.

حق الرد

الاخ رئيس تحرير صحيفة «النداء» المحترم
الاخ سكرتير التحرير المحترم
الاخوة عمال وموظفو صحيفة «النداء» المحترمون
حياكم الله تحية طيبة.. وبعد:

يهديكم مشايخ وعقال واعيان وافراد قرية بيت سبطان حدة سنحان أطيب تحياتهم ويتمنون لكم التوفيق والنجاح في اعمالكم وتأدية رسالتكم الاعلامية المقروءة ونحيطكم علماً بأننا قرأنا مقالة صغيرة في صحيفتكم الموقرة في عددها «186» الصادر يوم الاربعاء بتاريخ 7 ربيع الاول 1430هـ الموافق 4 مارس 2009. عن الشيخ محمد احمد طالب العواضي وقوله بأنه استدعي للصلح وأنها دعوة اغتيال. لذا نؤكد للصحيفة وللقراء الكرام أننا لم نر العواضي في ذلك اليوم ولا ندري أين كان ولا نعلم من الذي دعاه ولا ندري أي وقت جاء وكذلك لا نعلم له بمصاب. أما الارض التي تحدث عنها وقال إنها منظورة بيد المحكمين والتي يدعي ملكيتها وهو على خلاف عليها مع بيت المصلي فيوجد فيها طقم عسكري مسلح مع خمسة عشر جندياً من ابناء الامن المركزي منذ سنتين أي منذ بداية الخلاف على الارضية ولا يوجد فيها أي خلاف ولا توجد فيها أي مشكلة أما الخلاف الذي بين أهالي بيت سبطان وجماعة الشيخ حسين الاحمر الذي قال العواضي إنه استدعي للصلح من قبل جماعة الشيخ حسين الاحمر فهي في مكان آخر ولا علاقة للعواضي بشيء لذا نؤكد لكم عدم صحة الخبر الذي قاله العواضي ولكن السؤال هنا هو: من الذي دعا العواضي؟ ولماذا استدعي العواضي وهو لا علاقة له بالخلاف الذي بين اهل المنطقة وجماعة الشيخ حسين الاحمر؟

وتقبلوا خالص تحياتنا،،،

اخوانكم: مشايخ وعقال واعيان وافراد بيت سبطان - حدة- سنحان

ما الذي حدث في كعيدنة؟

■ عادل شلي

إنه لمن المؤسف حقاً أن نجد من يشرعن العبودية في زمن الحرية. ولكن ما يبعث على الأسى أن نطالع ذلك عبر تقرير خاص لصحيفة «النداء» بقلم عبدالرحمن مراد، وبسبب حبي لهذا المنبر الحر وسعياً للوصول إلى الحقيقة والنفاذ إلى جوهرها كما يقول العنوان الثاني للتقرير وجدت أنه لا بد من الوقوف امام مجموعة من النقاط التي اشتمل عليها التقرير والتي أوجزها في التالي:

-1 اكد التقرير أن الفاصل بين وثيقة الرق والعتق يوم واحد، راميا بذلك نفي مقصد العبودية من الشاري وتثبيت مقصد العتق، بينما وجود وثيقة الرق تؤكد مقصد العبودية بشكل قاطع. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا بقوة: لماذا لم يتم تحرير وثيقة عتق مباشرة اذا كان الغرض هو العتق «فك رقبة»؟ ولماذا لم يدون سبب الشراء الذي هو طبعاً العتق كما يزعم التقرير في وثيقة الرق؟ ولماذا لم يقم الشاري بتحرير وعتق من وثيقة الرق ذاتها رغم أن الشاري والشهود والقاضي هم ذاتهم في الوثيقتين ولا اختلاف إلا في استبدال بصمة الشاري والشهود في وثيقة الرق بتوقيعاتهم واستبدال الامين الذي حرر وثيقة الرق بلغته وقلمه بمجرد مطبوع وممهور بختم وتوقيع الشاري، وكأن أيام 8، 9، 10 ليست كافية لصياغة تحرير وثيقة العتق، لذا لا بد من مرور يوم آخر حتى يتفضل المالك بعتق عبده؟

ولماذا لم يقم الشاري في حضرة من الناس بدفع المبلغ المتفق عليه واشهار ذلك على الملأ وإلزام البايع بتسليم العبد المحرر صك عبوديته والذي اورده التقرير باسم «فصل» وابطال الجزء المتعلق بعبودية قناف اذا كان الفصل يشتمل على ممتلكات اخرى واشهار المالك لذلك ..... مكاتبه اذا لزم الحال تؤكد عتق وتحرير العبد قناف بقلم احد الحضور وشهادة الحاضرين عليها؟ وما الحاجة أصلاً إلى وثيقة الرق والبحث عن أمين معروف لتحريرها والحرص على أن يبصم الشهود فيها على أن تقيد في سجل البصائر وتعمد في المحكمة، إن لم يكن الغرض منافياً لما ورد في التقرير تماماً؟ أعتقد أن الاجابة على هذه الاسئلة التي أثارها التقرير هي من صميم عمل الاجهزة الرسمية التي يجب أن تضطلع بمسؤولياتها والتحقيق في القضية والاجابة على الكثير من الاسئلة التي اثيرت حولها.

-2 التقرير يشير إلى أن قناف يمارس كافة حقوقه وإن وصفها بالشكلية. ويؤكد أنه يعيش في مدرية «المعرض» البعيدة عن مديرية مالكه الذي («لا» التي سقطت من النص) يمارس اسباب العبودية عليه لكنه ضمناً مملوك حسب الوثائق الدالة على ذلك. السؤال المثار هنا اذا كان قناف يمارس حريته الشكلية بكل ابعادها في الواقع فمم يتم تحريره وعتقه؟ «بماذا تم عتقه» اللهم الا اذا كان التقرير يريد أن يقول ما تم شراؤه بخمسمائة الف ريال هو وثيقة رق فاقدة لقوة نفاذها في الواقع وبهذا يصبح ما قام بتحريره الشاري هو الوثيقة وهذا يتناقض مع وثيقة الرق المعمدة من المحكمة التي تنص على تملك قناف لا الوثيقة.

واذا افترضنا أن الشاري من البلاهة والجهل بالقدر الذي يجعله يقدم على شراء وثيقة رق فاقدة لأي قيمة لها في الواقع فهذا ينفي مقصد الحادثة برمتها وهو التكفير عن القتل الخطأ لأنه اشترى وثيقة والغرض أن يعتق رقبة. فأين الرقبة التي ينبغي أن يعتقها؟ ولكن ما أورده التقرير من خلال وثيقة الشراء التي صار بموجبها قناف مملوكاً بموجب وثيقة رسمية معمدة من قبل المحكمة اكسبت تلك الوثيقة الفاقدة لقيمتها في الواقع قوة النفاذ وأضفت عليها الصفة الرسمية التي كانت تفتقد اليها مما جعل قناف ينتقل من العبودية الضمنية إلى العبودية الكاملة «شكلاً ومضموناً» مما يجعلنا ندرك أننا أمام ظاهرة استعباد واسترقاق واضحة لا خفاء ولا غموض فيها، يجعل من الجهات الرسمية ملزمة بالتحقيق فيها ومحاسبة مرتكبيها اي تقصير منها يجعلها متواطئة في جريمة النخاسة.

-3 لا ادري ماذا يعني التقرير بوصف أن من يسخرون من الحادثة انما يسخرون من القرآن «انما يسخرون من نصل قرآني قطعي الدلالة» حسب ما ورد في التقرير. ولا ادري كيف التبس الامر على كاتب التقرير، فحسب أن آية التحرير والعتق آية للعبودية وأن مقصد العتق والتحرير من الشريعة الاسلامية هو مقصد للعبودية.

وكيف أن من يسخرون من ظاهرة العبودية في القرن الحادي والعشرين انما يسخرون من نص قرآني قطعي الدلالة!

-4 يعتبر التقرير أن من ينفون العبودية في زمن الحرية انما يقولون بالوهم، ولا ادري كيف تحولت ثورة «26سبتمبر» والـ14 من اكتوبر» واهدافهما المجيدة التي نصت على تحرير الناس من الاستبداد بكل اشكاله وتحقيق المساواة بين كافة أبناء الشعب إلى وهم، وكأن كل تلك الدماء التي سالت على مذبح الحرية ما هي الا وهم بينما الواقع مغاير لذلك تماماً. وليس ذلك فحسب وانما يريد قانوناً يبطل فعالية تلك الوثائق، وكأن لهذه الوثائق من القوة والفاعلية والسلطة ما هو أقوى من الدستور والنظام الجمهوري ودستور دولة الوحدة الذي منح كل مواطن الحق في الترشح والانتخاب! فاذا كان النظام الجمهوري والدستور وكل السلطات التي انبثقت عنه ما هي الا وهم فما الواقع الحقيقي الذي يعتقده صاحب التقرير؟

5 - التقرير يعتبر أن الحوادث المرورية هي السبب المباشر وراء بروز هذه الظاهرة. والسؤال الذي يبرز هنا: هو لماذا لم تظهر حالة رق واحدة طوال الفترة الماضية؟ ولماذا لم يعد لنا الحوادث التي استند عليها ولماذا لم يوردها في تقريره للبرهان على صحة اكتشافه الخطير؟ ولماذا لم نسمع أو نقرأ عمن يقوم باسترقاق الناس متكئاً على وثائق الاستبداد من الماضي على طول وعرض الساحة اليمنية رغم أن نصيب اليمن من الاستبداد هو أقل بكثير من غيرها من البلدان؟ ولماذا لم يظهر من يرغبون في التكفير عن ذنوبهم باسترقاق الناس سوى في كعيدنة؟ أعتقد أن هذا هو السؤال الذي كان ينبغي على معد التقرير أن يتناوله كما هو بارز في عنوان التقرير، والذي ينبغي على الجهات الرسمية أن تتحقق منه- بدلاً من كيل التهم والاساءة للشريعة الاسلامية والقرآن والنظام الجمهوري والمجتمع بكل فئاته ومكوناته.

أعتقد أن جريمة النخاسة واسترقاق مواطن يمني ستظل وصمة عار في جبين القضاء اليمني وجرح مفتوح لن يلتئم ابداً حتى يتم تقديم الجناة إلى العدالة.

عنوان المدى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

المدى
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 14 ربيع أول 1430هـ الموافق 11 مارس 2009 العدد (187) Wed. 14/7/1430 - 11 March 2009

شكراً نصر طه!

حسين اللسواس
al_leswas@hotmail.com

عندما أعلنها ذات نهار "لن أترشح لمنصب نقيب الصحفيين"، اعتقدت كما هو حال كثيرين، أن نصر طه مصطفى لم يكن يعني فعلاً عدم الترشح بقدر ما كان يرنو لاقتفاء أثر الرئيس صالح الذي أثار سخرية العالم بإعلانه عدم ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة المنقضية ثم تراجعه عن ذلك الإعلان عبر مسرحية السبعين الشهيرة وبذريعة الرضوخ لنداء الجماهير.

حسب الاعتقاد، كانت التوقعات تشير إلى أن عملية اقتفاء الأثر لن تقف عند حد النطق بعبارة "لن أترشح"، بل ستبلغ مرحلة الإيعاز إلى عدد من المقربين لإحداث ضجيج إعلامي ينادي ببقاء نصر طه ويناشده التراجع عن قرار عدم الترشح على طريقة (واصل المشوار فأنت الفارس المغوار) التي تعالت في مسرحية السبعين.

عدم حدوث الضجيج المتوقع، لم يكن كافياً لتبديد ذلك الاعتقاد الذي ظل يتعزز لدرجة بات معها كل حدث يشهده الوسط النقابي كتأجيل الانتخابات مثلاً دليلاً يضاعف من واقعية ذلك الاعتقاد ويوصله مرحلة اليقين.

الاختلاف ساد بين من يشاطروننني ذلك الاعتقاد، في جزئية واحدة فقط! وتتمثل في الذرائع التي سيسوقها نصر طه للتراجع عن قرار عدم الترشح. من نقاط التباين مثلاً، رأى البعض أنه سيدعي وجود ضغوطات عليا للتراجع عن القرار. في حين رأى آخرون أن مبرر التراجع سيحاط بأسطوانة الرضوخ لنداءات "واصل المشوار".

بمعنى لم يخطر على بال أرباب ذلك الاعتقاد (أولهم العبد لله) أن الرجل قد يمضي في قراره بصورة جدية لأسباب أولها أن تنفيذه لقرار عدم الترشح سيعني تمرداً على النهج "الصالحي" وخروجاً عن اقتفاء الأثر الذي يُفترض أن يؤديه المقربون من شاغري المناصب الانتخابية حتى لا تحدث مقارنة مع "مسرحية السبعين" التي استنزفت من مصداقية صالح محلياً وخارجياً.

ثاني الأسباب، حجم الإغراء الذي يغلف منصب نقيب الصحفيين ومستوى الامتيازات الممنوحة لشاغله، ثالثها، نزعة التملك البشرية التي تجعل شاغل أي منصب حساس يعيش صراعاً سيكولوجياً مريراً في لحظات التفكير بمغادرة المنصب لأي سبب كان.

وقفت مدهوشاً عندما تلقيت نبأ إغلاق باب الترشح لمنصب النقيب مرفقاً بخبر صمود نصر أمام إغراءات الترشح وثباته على قرار عدم خوض الانتخابات.

أدركت حينها أن عبارة "لن أترشح" التي ألقاها نصر قبل أشهر خلت لم تأت بدافع المزايدة بقدر ما كان هدفها الحصول على إجابة لأسئلة كثيرة من بينها قياس حجم الرغبة لدى أعضاء النقابة في بقائه او رحيله.

كان من السهل عليه أن يوعز إلى عدد من موظفي وكالة (سبأ) التي يرأسها، لأداء دور "فرقة حسب الله" عبر إطمار المطبوعات بالمقالات واللقطات التي تناشده العودة عن قراره، لكنه لم يفعل.

لقد ظل ملتحفاً برداء الصمت مترقباً انسياب الآراء العفوية ببقائه أو رحيله ورغم إدراكه أن شخصيته مازالت تحظى بقبول لافت لدى قطاع واسع من المنتسبين لمهنة المتاعب إلا أن قناعة الاكتفاء بالصداع الناتج عن الولاية المنتهية كانت كافية للمغادرة بهدوء.

ربما قد يهمس البعض أن شائعات التوافق المؤتمري الإصلاحي على شخصيه ياسين المسعودي التي تمت، وفق الشائعات أيضاً، بضوء أخضر من الملازمين لصاحب الفخامة، كانت بمثابة رسالة لنصر دفعته لعدم الترشح، قد يكون في ذلك شيء من الصحة، لكني أعتقد أن ذلك –إن صح مضمونه– كان سبباً من بين أسباب، أي ليس دافعاً رئيسياً ووحيداً، بدليل أن إصرار نصر على الترشح مثلاً لم يكن ليجابه باعتراض رئاسي إطلاقاً لمسببات من بينها المكانة التي يحظى بها نصر لدى الرجل الأول، وكذا وجود قبول واحترام لشخصه لدى قطاع واسع من حملة حق الاقتراع النقابي وهو ما لا يمكن تجاهله عند اتخاذ القرار.

بالإضافة إلى عامل الحسابات السياسية التي تجعل من موافقة الرئيس صالح على رغبة (الملازمين) بإسقاط نصر عبر الصندوق أمراً مستحيل الحدوث، إذ من غير المعقول أن يقبل الرجل الأول التضحية بشخصية كنصر طه مصطفى لإرضاء غرائز "الغيرة" المستعرة في نفوس "الملازمين".

بصرف النظر عن كل الحسابات والتحليلات، فإن قرار عدم الترشح الذي اتخذه نصر طه مصطفى يستحق أن تخلع له قبعات والإعجاب المصحوبة بفواصل الثناء.

عهده لا شك، لم يكن خالياً من سلبيات وقصور وأخطاء، غير أن انسحابه وعدم إصراره على البقاء يدفعنا لتغليب الإشادة على الأقل في اللحظة الراهنة بانتظار نتائج معادلة التفاعل الانتخابية ومجيء لحظة المقارنة بين نصر وخليفته.

قبل أشهر كنت قد طرحت رأياً عبر أسبوعية "الثوري" ناديت فيه (زملاء الحرف) بعدم التجديد لنصر طه معدداً سلبيات النقابة في عهده زاعماً أنه لا يصلح لمنصب حقوقي كنقيب للصحفيين بعكس منصب وزير الإعلام الذي يتناسب مع وضعه كشخصية سلطوية قريبة من النظام ورئيسه.

أما وقد أوفى نصر بوعده تاركاً المنصب للتبادل السلمي دون ضجيج، فإنني أدعو (زملاء الحرف) لتكريمه خلال مؤتمرهم الرابع تقديراً لإسهامه في تعزيز ثقافة التخلي عن المنصب واحترامه لرغبة التغيير الجامحة التي باتت مطلباً وطنياً على مجمل الأصعدة وفي كافة المجالات.

أخيراً، بعد إزجاء الشكر لنصر على قراره، نتساءل: هل سيمثل قراره أنموذجاً يحتذى ومثلاً يقتدى؟ تساؤل متروك على طاولة جميع شاغلي المناصب الانتخابية وفي المقدمة الرئيس علي عبد الله صالح وكفى!

نافذة

ما الفرق بين المؤتمر والزهايمر!

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

مات المؤتمر العام الرابع لنقابة الصحفيين اليمنيين قبل أن يولد يوم السبت القادم.

وليس ثمة ما يمنعني من الجهر بـ«موت المؤتمر» ومن اطلاق الحق في حرية التعبير لمشاعري واحاسيسي التي تقول بذلك، فهي لا تكذب حين تقول إن المؤتمر المزمع مات في الرحم المظلم لأول مؤتمر وليس في المؤتمر العام السابق.

ثم إن المؤتمر كان بالنسبة لي، عبارة عن لحظة صداقة ومحبة تتجدد كل أربعة اعوام وأتشارك في تأليفها مع مجموعة اصدقاء أحباء كنت التقيهم قبل واثناء وبعد أيام انعقاد المؤتمر، ونعقد جلسات التآمر الحميمة ضد غيرنا وضد بعضنا، وجلسات طاحنة، ساخنة، ملتهبة، حاسمة، و«تاريخية»، بعيداً عن المكان الذي يصنع فيه التاريخ، وبالاحرى عن قاعة المهرجان والخطابة والاستعراض والمؤتمر الذي تنقل وقائعه ونتائجه عبر الاعلام.

وبما أنه (أي المؤتمر) كان لحظة محبة ورفقة وصداقة، ولأن معظم عناصر صناعة ظفيرة اللحظة، حلوا عن دنيانا بعد أن ترفقت بهم يد المنون وخطفتهم بعيداً عن أدخنة بخور الموالد والولائم والموائد، فإن غياب اولئك الاحباء يشفع لي قولي بـ«موت المؤتمر».

وبما أن التآمر افتقد طعمه، وانحرف عن قواعده، ولم يعد لعبة وطنية قائمة على أصول فقد: «مات المؤتمر».

وبالعطف على وفاة الكثير من اصدقائي الذين رحلوا عن الدنيا بعد انعقاد المؤتمر السابق، يتوجب التنويه إلى أن الموت الذي اقصده في هذه العجالة لا ينحصر في بعده الفيزيائي، بقدر ما يطاول شتى الابعاد والزوايا، وتلك شهادة تصدر عن شخص اقترنت لحظة صعوده إلى أول مؤتمر، وتسجيله لأول ظهور مؤتمري، بمشاركته في صناعة واقعة وفاة «المؤتمر» وصياغة بيان النعي.

والحاصل اني كنت ضمن كتيبة اعدام، وبالاحرى ضمن الصحفيين الذين وقفوا مع الطرف المنتصر في أحقر معركة دامية أودت بحياة الكثير من زملائهم الذين وقفوا مع الطرف المهزوم. وتمثل القرار الأخطر والأهم و«التاريخي» في ذلك المؤتمر بنقطة واحدة: إدانة الزملاء القتلى!

وكانت تلك شهادة الموت المعلن للمؤتمر– النقابة، ولم تبق غير لقاءات الرفقة والمحبة والتآمر الدورية التي تواطأنا على تأطيرها بتعريف: المؤتمر.

ولما كنا نتكرر مع انعقاد كل مؤتمر، ونتخبط تحت عتبة الادارة والمؤسسة والنقابة، ونتوحل في ما قبل كل ذلك بلا ملل ولا كلل ونناقش العناوين نفسها: من هو الصحفي، العضوية، النظام الداخلي، ميثاق الشرف، القانون...

ولما كنا نتخذ القرارات والتوصيات نفسها إلى الحد الذي انطمس فيه الفارق بين «النقابة» والزهايمر.

ولما كنا نؤكد على أولوية المهنة في النهار، ونُنقض ذلك في الليل، وننتهي إلى الاستنامة المؤبدة تحت ابط الحزب الحاكم والزعيم والشيخ والقبيلة والعائلة و...الخ.

ولما كنا عبارة عن «موتى يشيعون موتاهم»؛ فقد صار من الوارد أن يزهق المرء وان يدفعه الملل القاتل إلى قول كلمة أسف واعتذار عن المشاركة في الطقس الجنائزي المكرور وتشييع: المؤتمر.

إلهام مانع تكسر جدار الصمت بالألمانية

باللغة الألمانية صدر للكاتبة اليمنية إلهام مانع كتاب "سأكسر جدار الصمت: الإسلام، الغرب، وحقوق الإنسان" في مارس الجاري عن دار Gerber الألمانية.

ينقسم الكتاب الذي جاء في مائتي صفحة، إلى جزئين: الأول يتحدث عن الأقلية المسلمة في أوروبا، والمشاكل المرتبطة باندماجها في مجتمعاتها الجديدة، وينتقد تغاضي بعض الدول الأوروبية عن انتهاكات في حقوق المرأة والإنسان التي قد تحدث بين المهاجرين بدعوة "النسبية الثقافية" أو "احترام الخصوصية الثقافية لمجتمعات أخرى"، ويقدم الثاني رؤية لمفهوم الإسلام الإنساني، الذي يعتمد على أربعة عناصر هي: هوية الإنسان قبل الدين، وحرية إختيار الدين والعقلانية، وكسر دوائر التفكير المغلقة "طبيعة النص القرآني"، والمرأة – إنسان.

نشر الكتاب على الإنترنت من خلال وصلتين، الأولى عن دار النشر Gerber والثانية على آمازون دوت كوم.

.. وجبران في الجنائية الدولية

في إطار حملة إنهاء الافلات من العقاب والتي أطلقتها منظمة عدل بلا حدود من مقر الأمم المتحدة في نيويورك 2007، وفي اطار الحملة الدولية لانضمام لبنان للمحكمة الجنائية الدولية والتي أطلقها التحالف الدولي لهذه المحكمة بالتعاون مع "عدل بلا حدود" والتي ستستمر خلال شهر آذار 2009. يشارك الزميل جمال جبران صباح اليوم الأربعاء في العاصمة اللبنانية بيروت في حلقة نقاش حول المحكمة الجنائية الدولية وضرورة انضمام لبنان إليها عبر التصديق على نظام روما الأساسي. وسيشارك في هذا اللقاء عدد من الخبراء المحليين والدوليين منهم إلى جانب رئيس التحالف الدولي للمحكمة الجنائية الدولية السيد وليام بايس ممثلون عن منظمة لا سلام بدون عدالة، السيدة اليسون سميث. خبراء من المحكمة الجنائية الدولية – مكتب المدعي العام في السيدة جينيفر سنشز. مكتب الدفاع السيدة ميليندا تايلور رئيس مكتب الضحايا والشهود السيد سيمو فاتانين.

إلى هدا يشارك الزميل جبران أيضا في ورشة عمل إقليمية ينظمها "عدل بلا حدود" وبالتعاون مع التحالف الدولي للمحكمة الجنائية الدولية ومنظمة لا سلام بدون عدالة والاتحاد الأوروبي والمفوضية السامية لحقوق الانسان دورة تدريبية اقليمية للاعلاميين العرب حول: "المحكمة الجنائية الدولية ودور الاعلاميين في تعزيز ثقافة انهاء الافلات من العقاب" وذلك يومي 12 و13 آذار في مقر الأمم المتحدة – بيروت.

فخامة المشير... سلم نفسك

عبدالكريم الخيواني
alkhaiwani@gmail.com

مبدأ التضامن مبدأ إنساني وقيمي جميل وعظيم، تتضامن مع الضحية والمظلوم أيا كان وأينما كان، دون معرفة أو علاقة. والتضامن لا يحتاج إلى عصبية، لأنه من حيث المبدأ ضد العصبية، والطائفية والعنصرية.

إنما نحن في وقت اختلت فيها الموازين، وتغيرت فيه الاتجاهات، فإذا بالتضامن مع ضحية واحدة طائفية كما في توضيح وزير الداخلية لمجلس النواب حول قضية الدكتور درهم القدسي، أو يعد التضامن مع ضحايا حرب صعدة عنصرية وتآمر، ومع الضحايا في المحافظات الجنوبية انفصال وعمالة كما في الخطاب الرسمي والمحاكمات، ويصبح التضامن مع المعتقلين مسؤولية مجموعة نسوة مخدرات، يتقاذفهن التوجيهات الزائفة، من هنا إلى هناك.

وفي الوقت الذي خلا من أي تضامن عربي أو محلي مع الضحايا في دارفور ترتفع حمى التضامن مع الرئيس السوداني عمر البشير، تجاه قرار محكمة الجنايات الدولية لاعتقال فخامة المشير لمحاكمته بتهمة ارتكاب جرائم حرب في دارفور، كان التضامن سيكون طبيعيا وفي محله إذا كان البشير يحاكم فعلاً دون شروط محاكمة عادلة، واتضح أن القضية والمحكمة سياسية، لكن الرجل لم يعتقل بعد، ومازال يرقص طرباً، ويصدر قراراته بطرد المنظمات الإنسانية، كرد فعل على مذكرة اعتقاله، معتقداً أنه ينتقم من الجنائية الدولية، وأوكامبو، والامبريالية العالمية، فيما هو يضاعف معاناة الضحايا ويزيد أوضاعهم مأساوية،ولا يخدم قضيته.

قدر حجم ضحايا دارفور بمئات الآلاف من القتلى، واختلف معهم السودان رسميا برقم القتلى وكان المسالة 600 ألف أو 35 ألف أو10 آلاف، ليس بنفي أعمال القتل والإبادة، تصور المواطنون مجرد أرقام لأكثر،أنه القبح بذاته،لا يجدي في تجميله مبرر نسب الفعل لقبيلة الجنجويد، كون النظام متهما باستخدامها ودعمها في حرب دارفور، التي أثبتت أن الحرب ليس حلا ولا غطاء لما اقترفته حربا سابقه.

لأعلم هل خطر مرة في بال النظام العربي الرسمي، مدى قبول العالم بفكرة أن التمرد مبرر كاف للإبادة؟ هل صدور قرار اعتقال، سببا وجيها لمنع منظمات إنسانية من إغاثة الضحايا والنازحين، والمشردين؟ هل فكر أحد خلال حرب، استمرت أكثر من عقد بضرورة وقف الحرب؟ بأنها حرب عبثية ضد مواطنيه؟ أو بكيف معالجة الأزمة بشكل حقيقي؟ وحل المشكلة والتصالح مع المواطنين،وتضميد جراح الضحايا؟ أما كان أدراك الحاجة للمواطنة المتساوية أفضل للجميع بدلا من الحرب، وتبعاتها.

لأدري ولكن لا يبدو أن هذه التساؤلات لا تحتل حيزا من التفكير الرسمي، حتى بعد ظهور أن قضية دارفور أكبر من أن تحلها اتفاقات هشة، ومحاكمات صورية، وخطابات، ومشاريع مياه والرئيس البشير ليس حالة استثنائية هو في الخلاصة حاكم عربي، والحكام العرب يختلفون في بعض التفاصيل لأكثر، وما السودان اليوم سوى حالة عربية سافرة.

الحاكم العربي لم يساعد نفسه لكي يجد المساعدة عندما يحتاجها، لا يقبل بقضاء مستقل، أو محاكم تمتلك أدنى شروط المحاكمة العادلة، لا قيمة لدستور أو قانون، أو مؤسسات لديها إمكانية مساءلة أو محاسبة أو محاكمة حكامنا، ومسؤولينا مهما فعلوا، النظام العربي يعتبر التضامن مع الضحية تمردا والاحتجاج على انقلابا، والمعارضة خروجا على الطاعة، الحاكم هو الرمز والقانون والشرعية والعدالة والسيادة، والدولة، لهذا يريدون أن يصورون لنا أن صدور مذكرة اعتقال نهاية الدنيا.

صدور قرار اعتقال رئيس ليس كارثة، ولا مؤامرة، والمحكمة الجنائية ليست ساحة تصفية الخصومات، إنها ملجأ الضعفاء والضحايا، حسب أهداف أنشائها، وأوكامبوا ليس الشيطان، وما يحدث هو تعبير عن العجز والضعف في محاسبة حكامنا وأنظمتنا،ومسؤولينا، تعبيرا عن غياب القضاء المستقل النزيه، والعادل، عن غياب المساواة ومبدأ الثواب والعقاب،عن هشاشة مؤسساتنا ودولنا،عن سيادة الاستبداد والظلم.

محاسبة الحاكم، ليست أفكارا تآمرية غربية، أمريكية، بل هي نتاج تجارب إنسانية رائعة، وقبل تطبيقها الناجح في الدول الديمقراطية فهي لا تختلف مع المبادئ إسلامية، ألم يقال للخليفة الأول (رض) سنقيمك ولو بسيوفنا؟ ألم يسائل الخليفة الثاني (رض) عن طول ثوبه الذي يلبس؟ ألم يقف الخليفة الرابع(ع) أمام القاضي متساوياً مع خصمه المواطن اليهودي؟ رافضاً التمييز حتى باللقب، هل حكامنا أفضل من هؤلاء؟ أما أشاد النبي (ص) بحلف الفضول لنصرة المظلوم والأخذ على يد الظالم، بالرغم أن الحلف نشأ في الجاهلية؟ هل هذه قيم ومبادئ إسلامية أصيلة أم مجرد روايات وقصص، ويقول الله عز وجل «وكذلك نولي بعض الظالمين بعضاً بما كانوا يكسبون».

سيقال: ولكن أمام قضائنا وقضاتنا، فأقول وأين القضاء العادل النزيه المستقل؟ لو كان موجودا وقادرا على محاسبة الحاكم والمسؤول ما لجأ الضحية والمظلوم إلى الجنائية الدولية أصلا، ويقول البعض: لماذا لا يحاكم مجرمي الحرب الصهاينة؟ فأقول لم يسعى حكامنا لذلك بما يكفي، ثم أن الشعوب ضحايا الطرفين إسرائيل تقتل مواطنين عرب حربا، والأنظمة تقتل مواطنين عربا، حربا وفقرا وقهرا وقمعا واستبدادا وخوفا، إذا محاكمة أحد الطرفين أمرا ليس سيئا بل مقدمة لمحاكمة مجرمي الحرب الصهاينة اذا توفرت الجدية الرسمية ولم يثنها المعتدلون،الذين يرفضون محاكمة البشير، دوليا ويؤيدون محاكمة قتلة الشهيد الحريري دوليا، في تناقض يكشف طبيعة العقلية الرسمية العربية.

محاكمة البشير ليست اعتداءً على السيادة والكرامة العربية، هذه مثل تلك، آن الأوان أن يعلم الحكام العرب أنهم ليسوا أكبر من المحاكمة والمساءلة، إن الحروب والجرائم، والانتهاكات لن تمر بلا حساب. إن سلب حياة الإنسان بقرار جريمة، وإن عليهم أن يدفعوا أيضاً ثمن عدم بناء دولة المواطنة المتساوية، والعدل والقانون، والديمقراطية، والقضاء المستقل والنزيه، عليهم أن يعلموا أن رفضهم في تحقيق مقاصد ا لشرع، والقانون صار مكشوفا، وعليهم أن يواجهوا نتائج ما صنعت أياديهم، وكل سيلقى مكافأته التي يستحق.

لست ضد البشير إنما أنا ضد ممارسات حاكم عربي، لست ضد التضامن معه لكن لا أعلم كيفية التضامن مع الرؤساء؟ فأصحاب الفخامات، والجلالات، صوروا أنفسهم كأشياء لا تحتاج، لا تمرض، لا تموت، لا تكبر بالسن، لا تهزم، لا تخطئ، لا تعتذر، لا تنصف، لم يعلموا شعوبهم، التضامن، ولم يبالوا يوما بحب الشعب واحترامه،كل ما يهمهم خوف الشعوب منهم.

لعل الرئيس البشير يتذكر من حين صدور قرار الاعتقال، صفقة تسليم (كارلوس) إلى فرنسا باعتباره إرهابيا مطلوبا، الآن يدرك جيدا معنى أن تكون مطلوبا، لعل كلامي هذا سينزعج منه البعض، ولا أطلب منهم غير الصدق والواقعية، والوضوح مع النفس أولا، أقدر الشعب السوداني الشقيق قلبي معه وأعتقد أنه يستحق الأفضل ولا يجب أن يتحمل معاناة جديدة لأخطاء لم يرتكبها، ويستطيع الرئيس البشير وحده توفيرها على شعبه، في سبيل ذلك لا أملك إلا أن أضم صوتي لصوت الدكتور حسن الترابي... فخامة المشير سلم نفسك.